

تقرير أهداف التنمية المستدامة

٢٠١٩



الأمم المتحدة



المحتويات

٢	تصدير
٣	مقدمة
٤	نظرة عامة
٢٢	القضاء على الفقر
٢٤	القضاء التام على الجوع
٢٦	الصحة الجيدة والرفاه
٣٠	التعليم الجيد
٣٢	المساواة بين الجنسين
٣٤	المياه النظيفة والنظافة الصحية
٣٦	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
٣٨	العمل اللائق ونمو الاقتصاد
٤٠	الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
٤٢	الحدّ من أوجه عدم المساواة
٤٤	مدن ومجتمعات محلية مستدامة
٤٦	الاستهلاك والإنتاج المسؤولين
٤٨	العمل المناخي
٥٠	الحياة تحت الماء
٥٢	الحياة في البرّ
٥٤	السلام والعدل والمؤسسات القوية
٥٦	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
٥٨	ملاحظة للقارئ
٥٩	المجموعات الإقليمية

الهدف ١

الهدف ٢

الهدف ٣

الهدف ٤

الهدف ٥

الهدف ٦

الهدف ٧

الهدف ٨

الهدف ٩

الهدف ١٠

الهدف ١١

الهدف ١٢

الهدف ١٣

الهدف ١٤

الهدف ١٥

الهدف ١٦

الهدف ١٧



تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩



الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠١٩

أمام الكوارث الطبيعية. ويزداد الجوع في العالم، ويفتقر ما لا يقل عن نصف سكان الأرض إلى الخدمات الصحية الأساسية. ولا يستوفي أكثر من نصف أطفال العالم المعايير المطلوبة في القراءة والرياضيات؛ ولا يحصل على استحقاقات نقدية إلا ٢٨ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة؛ وما زالت النساء في جميع أنحاء العالم يواجهن معوقات وتمييز على المستوى الهيكلي.

ومن الواضح الجلي أن هناك حاجة إلى مضاعفة الاستجابة وجعلها أكثر عمقاً وأشد سرعة وأبعد طموحاً، لتطلق العنان للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لتحقيق أهدافنا لعام ٢٠٣٠. ولقد علمتنا أوجه التقدم المتحقق ما الذي يمكن أن ينجح. ولذا، فإن هذا التقرير يبرز المجالات التي تستطيع أن تدفع بعجلة التقدم نحو تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر: التمويل؛ والقدرة على الصمود؛ واستدامة الاقتصاد وشموله للجميع؛ وإقامة مؤسسات أكثر فعالية؛ والعمل على المستوى المحلي؛ وتحسين استخدام البيانات؛ وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار بتركيز أكبر على التحول الرقمي. ولا بدّ لنا، في جميع ما نفعله، أن نحرص على التأكد من أن الخيارات التي نأخذ بها لا تترك أي أحد خلف الركب، وأن الجهود الوطنية مدعومة بتعاون دولي فعال مركّز على الالتزام بالديبلوماسية ومنع نشوب الأزمات.

وسيتيح مؤتمر قمة أهداف التنمية المستدامة ومؤتمر قمة العمل المناخي وغيرهما من اجتماعات حاسمة ستعقد في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ الفرصة للقادة في كل مكان لإعادة العالم إلى المسار الصحيح ولإطلاق عقد من الإنجاز من أجل الإنسان والكوكب. فالوقت مناسب، ولا بدّ من أن نتحرك الآن. وبهذه الروح، أوصي بهذا التقرير لجمهور واسع على صعيد العالم.



أنطونيو غوتيريش

الأمين العام للأمم المتحدة

وفرت خطة عام ٢٠٣٠ منذ إنشائها في عام ٢٠١٥ مخططاً لبلوغ الرخاء المشترك في عالم مستدام - عالم يمكن لجميع الناس أن يعيشوا فيه حياة منتجة مفعمة بالنشاط يسودها السلام على كوكب ينعم بالصحة. ولا بدّ لنا أن نسأل أنفسنا، إذ لم يبق حتى بلوغ عام ٢٠٣٠ إلا ما يزيد قليلاً عن عقد من الزمن، ما إذا كانت أعمالنا اليوم تضع الأساس السليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقدم تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ رؤى قائمة على الأدلة للإجابة على هذا السؤال.

ويوضح التقرير أنه يجري إحراز تقدم في بعض المجالات البالغة الأهمية، وأن هناك ما يدل بوضوح على وجود بعض الاتجاهات الإيجابية. فقد شهد الفقر المدقع انخفاضاً كبيراً، وهبط معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٤٩ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٧، وأُنقذ التحصين ملايين الأرواح، وأصبح الآن بإمكان الغالبية العظمى من سكان العالم الحصول على الكهرباء. وتتخذ البلدان إجراءات ملموسة لحماية كوكبنا هذا: فالمناطق البحرية المحمية تضاعفت منذ عام ٢٠١٠؛ وتعمل البلدان متضافرةً على التصدي لصيد الأسماك غير المشروع؛ وصدّق ١٨٦ طرفاً على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وقدمت هذه الأطراف جميعها تقريراً تقارباً عن مساهماتها الأولى المحددة وطنياً. وقد وضع نحو ١٥٠ بلداً سياسات وطنية لمواجهة تحديات التوسع الحضري السريع، وأصبح الآن لدى ٧١ بلداً والاتحاد الأوروبي أكثر من ٣٠٠ من السياسات والأدوات التي تدعم استدامة الاستهلاك والإنتاج. كما انخرطت مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الأخرى - المنظمات الدولية، ومؤسسات الأعمال، والسلطات المحلية، والأوساط العلمية، والمجتمع المدني - في العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة تولد أملاً كبيراً للعقد المقبل. ومن جانبها، تعمل الأمم المتحدة جاهدة لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بحيث تصبح أفضل تجهيزاً لتلبية احتياجات الحكومات للاستجابة لهذه الخطة التحويلية المتكاملة.

وبغض النظر عن هذا التقدم، يحدّد التقرير مجالات كثيرة تحتاج إلى اهتمام جماعي عاجل. فالبيئة الطبيعية آخذة في التدهور بمعدل يندب بالخطر: إذ ترتفع مستويات البحار؛ ويتسارع تحمض المحيطات؛ وقد سجلت السنوات الأربع الأخيرة أعلى درجات الحرارة على الإطلاق؛ وهناك مليون نوع من النباتات والحيوانات معرضة لخطر الانقراض؛ ويستمر تدهور الأراضي دون كايح. كما أننا نتحرك ببطء شديد في جهودنا لإنهاء المعاناة الإنسانية ولخلق الفرصة لجميع الناس: ويعني هذا كله أن هدفنا المتمثل في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ يتعرض للخطر، بينما نكافح من أجل معالجة الحرمان المترسخ والزراعات العنيفة والضعف

إلى الطاقة النظيفة، وعكس اتجاه فقدان الغابات، وتغيير ما اعتدنا عليه من أنماط الإنتاج والاستهلاك. ويمكن أن يساعد تعزيز الزراعة المستدامة على الحد من الجوع والفقر، إذ يعيش في المناطق الريفية ما يقرب من ٨٠ في المائة من الذين يعانون من فقر مدقع. ويمكن لزيادة إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي والنظافة الصحية أن تنقذ حياة الملايين كل عام، وأن تحسن الالتحاق بالمدارس. كما أن من شأن تحسين الكفاءة في القراءة والرياضيات لحوالي ٢٠٠ مليون طفل متخلفين عن التحصيل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن يساعدهم على الخروج من دائرة الفقر وأن يمكن المنطقة في نهاية المطاف من المنافسة في سوق عالمي تنافسي.

ويبرز هذا التقرير أيضاً أهمية الاستثمار في البيانات من أجل التنفيذ الكامل لخطة عام ٢٠٣٠. فمعظم البلدان لا يقوم بشكل منتظم بجمع البيانات المتعلقة بأكثر من نصف المؤشرات العالمية. والواقع أن عدم توفر بيانات دقيقة في الوقت المناسب فيما يتعلق بكثير من المهمشين، سواء كمجموعات أو كأفراد، يجعلهم "مخفيين" ويؤدي إلى تفاقم ضعفهم. وفي حين أنه تم بذل جهود كبيرة لمعالجة هذه الثغرات في البيانات خلال السنوات الأربع الماضية، إلا أن التقدم المحرز كان محدوداً. وهناك حاجة ماسة إلى زيادة الاستثمار في هذا الميدان لضمان إتاحة البيانات بصورة كافية لكي تسترشد بها عمليات اتخاذ القرار بشأن جميع جوانب خطة عام ٢٠٣٠. ولتحقيق هذه الغاية، يعرض "إعلان دبي" الذي أُطلق في المنتدى العالمي الثاني المعني بالبيانات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، آلية تمويل تتحرك عند الطلب وتعمل تحت إشراف الدول الأعضاء وتستجيب بسرعة وكفاءة لأولويات النظم الإحصائية الوطنية.

إن التحديات التي يبرزها هذا التقرير هي مشكلات عالمية تتطلب حلولاً عالمية. ولا يمكن لأي بلد أو فرد أن يحلها لوحده. وبعبارة أخرى، فإن العمل المتعدد الأطراف هو الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. ومن الملحوظ أننا رأينا بالفعل كيف تمكنت خطة عام ٢٠٣٠ من الجمع بين مجموعات متباينة للعمل سوياً من أجل تحقيق أهداف مشتركة. بل أن من الممكن من خلال التيسير الذي توفره منظومة الأمم المتحدة تحقيق المزيد من تعزيز التعاون الدولي في مجال تغير المناخ، والهجرة، والتكنولوجيا، والتجارة، والشراكات مع جميع أصحاب المصلحة. ولا يزال أمامنا وقت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة إن كان لنا أن نعمل الآن وأن نعمل سوياً، مستفيدين من أوجه التآزر الكثيرة التي تتيحها خطة عام ٢٠٣٠.

刘振民

ليو جنمين

وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

خلال السنوات الأربع التي مضت على توقيع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، اتخذت البلدان إجراءات لدمج أهداف الخطة وغاياتها في خططها الإنمائية الوطنية ولمواءمة السياسات والمؤسسات للسير على هُدها. ويستخدم تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ أحدث البيانات المتاحة لتتبع ما يجزئه العالم من تقدم نحو هذه الأهداف ولتقييم المدى الذي قطعناه في تحقيق التزاماتنا. ويوضح التقرير أنه على الرغم من التقدم الذي تم إحرازه في بعض المجالات، لا تزال هناك تحديات هائلة قائمة أمامنا. فالأدلة والبيانات تسلط الضوء على مجالات تتطلب عناية عاجلة وتقضي بوجوب التقدم بوتائر أشد سرعة لتحقيق رؤية خطة عام ٢٠٣٠ البعيدة المدى.

وكما اتفقت الدول الأعضاء، فإن هذه التحديات والالتزامات مترابطة وتتطلب الأخذ بحلول متكاملة. ولذا فإن من الضروري أن نلقي نظرة شمولية على خطة عام ٢٠٣٠ وأن نحدد المجالات الأشد أثراً للتمكن من توجيه التدخلات إليها.

إن مجال العمل الأكثر إلحاحاً هو تغير المناخ. وإذا لم تتمكن اليوم من خفض انبعاثات غازات الدفيئة إلى مستويات قياسية، فإن من المتوقع أن يصل ارتفاع الاحترار العالمي إلى ١,٥ درجة مئوية في العقود القادمة. وكما نرى بالفعل، فإن الآثار المتضاعفة ستكون كارثية ولا رجعة فيها: وهي تتمثل في زيادة تحمض المحيطات، وتآكل السواحل، والأحوال الجوية المتطرفة، وزيادة تواتر الكوارث الطبيعية وشدها، واستمرار تدهور الأراضي، وفقدان الأنواع الحيوية، وانحيار النظم الإيكولوجية. وستجعل هذه الآثار أجزاء كثيرة من العالم غير صالحة للمعيشة، وسيكون الفقراء الأشد تضرراً منها. كما أنها ستعرض إنتاج الأغذية للخطر، مما يؤدي إلى انتشار نقص الأغذية والجوع على نطاق واسع، ومن الممكن أن تتسبب في تشريد ما يصل إلى ١٤٠ مليوناً من الناس بحلول عام ٢٠٥٠. إن عقارب الساعة تتحرك بسرعة ويكاد أن ينفذ الوقت المتاح لاتخاذ إجراءات حاسمة بشأن تغير المناخ.

أما المسألة الأخرى التي تحدد معالم عصرنا فهي تتمثل في تزايد انعدام المساواة بين البلدان وداخلها. ولا تزال مشاكل الفقر والجوع والمرض تتركز في فئات السكان والبلدان الأكثر فقراً والأشد ضعفاً. ويحدث أكثر من ٩٠ في المائة من الوفيات النفاسية في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. ويعيش ثلاثة أرباع جميع الأطفال المصابين بالتقرم في جنوب آسيا وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبالمقارنة بسكان البلدان ذات الأوضاع غير المشهية، يمكن أن يتضاعف مرتين معدل افتقار سكان البلدان المشهية إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية، وحوالي أربع مرات معدل افتقارهم إلى خدمات مياه الشرب الأساسية. كما أن معدل تعرض الشباب للبطالة أعلى بثلاث مرات من معدل تعرض البالغين لها. وفي الوقت نفسه، تؤدي النساء والفتيات حصة غير متناسبة من العمل المنزلي غير المأجور ويفتقرن إلى الاستقلال الذاتي في صنع القرار.

وعلى غرار الترابط بين المشاكل، هناك ترابط أيضاً بين حلول الفقر وانعدام المساواة وتغير المناخ والتحديات العالمية الأخرى. ويتيح فحص الروابط المتداخلة بين الأهداف فرصاً كبرى لتسريع وتائر التقدم. فعلى سبيل المثال، تتطلب مواجهة تغير المناخ التحول

القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

القضاء على
الفقر

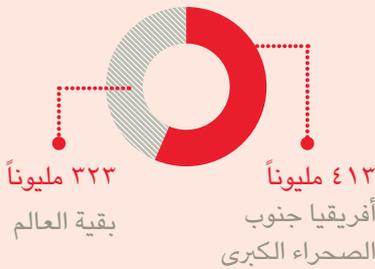


٥٥%

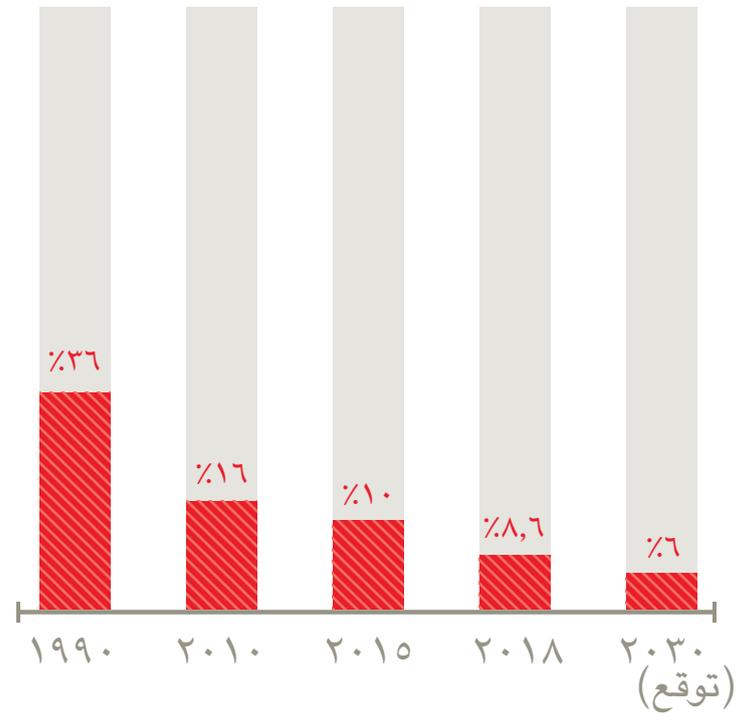
من
سكان العالم
لا يحصلون على

الحماية الاجتماعية

في عام ٢٠١٥، كان هناك
٧٣٦ مليوناً من الناس
يعيشون في فقر مدقع، منهم
٤١٣ مليون شخص
في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى



العالم
لا يسير على المسار الصحيح الذي يمكّنه
من إنهاء الفقر بحلول عام **٢٠٣٠**



أكثر من ٩٠% من الوفيات
الناجمة عن الكوارث تحدث في البلدان
المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

القضاء التام
على الجوع



ثلاثا

العمال الحاصلين على
عمل الذين يعيشون
في فقر مدقع في جميع
أنحاء العالم هم من
العمال الزراعيين



يعيش الملايين من الناس
تحت وطأة جوع



٨٢١ مليون شخص

يعانون من سوء التغذية

في عام ٢٠١٧

ارتفاعاً من

٧٨٤ مليوناً

في عام ٢٠١٥



ثلاثا

الذين يعانون من سوء
التغذية في جميع أنحاء
العالم يعيشون في منطقتين:

أفريقيا جنوب
الصحراء الكبرى

جنوب آسيا



٢٣٧ مليوناً



٢٧٧ مليوناً



٥,٩% (٤٠ مليوناً)

من الأطفال دون سن
الخامسة يعانون من
زيادة الوزن



٧,٣% (٤٩ مليوناً)

من الأطفال دون سن
الخامسة يعانون من
الهزال



٢٢% (١٤٩ مليوناً)

من الأطفال دون سن
الخامسة يعانون من
التقزم

ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

الصحة
الجيدة والرفاه



انخفض معدل
الإصابة بالسل

بنسبة ٢١٪

بين عامي ٢٠٠٠
و٢٠١٧. ومع ذلك

١٠ ملايين

شخص أصيبوا

بالسل في عام ٢٠١٧

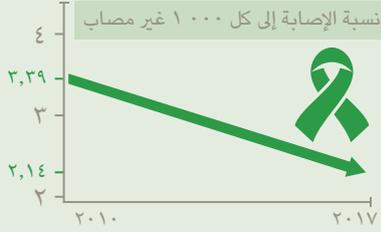
انخفض معدل الإصابة
بفيروس نقص المناعة البشرية

بين البالغين في الفئة العمرية

١٥-٤٩ سنة في أفريقيا جنوب

الصحراء الكبرى بنسبة ٣٧٪

بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٧



انخفضت

وفيات

الأطفال دون

سن الخامسة

من

٩,٨ ملايين

في عام ٢٠٠٠

إلى

٥,٤ ملايين

في عام ٢٠٠٧



أدى التحصين

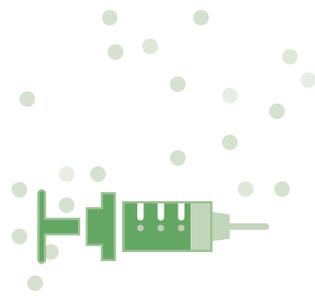
إلى انخفاض نسبة

٨٠٪

من الوفيات الناجمة عن

الحصبة

بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧



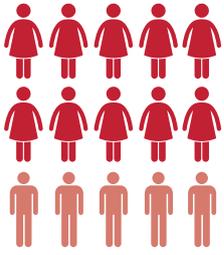
كان هناك زيادة تقدر بنحو ٣,٥ ملايين إصابة بالمalaria
في البلدان الأفريقية العشرة الأكثر تحملاً لعبء هذا المرض في
عام ٢٠١٧ بالمقارنة بعام ٢٠١٦





ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

لا يزال
٧٥٠ مليوناً
من البالغين أميين



وثلاثهم
من
النساء

طفل ومراهق
يفتقرون
إلى الحد الأدنى
من الكفاءة في
القراءة
والرياضيات

٦١٧
مليون



طفل واحد من أصل كل خمسة
أطفال تتراوح أعمارهم
بين ٦ و١٧ سنة

لا

يذهبون إلى المدرسة

أكثر من نصف
مدارس أفريقيا جنوب
الصحراء الكبرى

لا يستطيع الحصول على:

- مياه الشرب الأساسية
- مرافق غسل اليدين
- الإنترنت
- أجهزة الكمبيوتر



في آسيا الوسطى، تزيد نسبة الفتيات اللاتي

لا يذهبن إلى المدرسة بـ ٢٧٪ عن نسبة الفتيان الذين لا يذهبون إلى المدرسة في سن المرحلة الابتدائية

تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

0 المساواة بين الجنسين



في جنوب آسيا، انخفض خطر زواج الفتاة في سن الطفولة بنسبة

٤٠٪ منذ عام ٢٠٠٠

٣٠٪ من

النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ سنة كنّ متزوجات قبل سن الـ ١٨ (٢٠١٨)



من النساء والفتيات أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ سنة وكنّ مقترنات بشريك في أي وقت

تعرضن

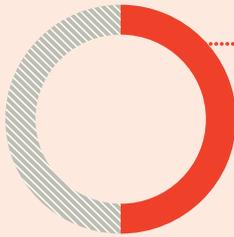
لل**العنف الجسدي** و/أو الجنسي من جانب

شريك حميم

في الأشهر الـ ١٢ السابقة

تعرضت **٢٠٠ مليون**

فتاة وامرأة على الأقل لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث



نصفهن في غرب أفريقيا

تبلغ نسبة النساء بين البرلمانيين الوطنيين



٢٤٪ بزيادة قدرها ١٩٪ (٢٠١٠)

تمثل النساء

ولكن فقط



في المناصب الإدارية



من القوى العاملة



ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة



٢ من أصل كل ٥

أشخاص

في جميع أنحاء العالم

ليس لديهم

المرافق الأساسية

= لغسل اليدين =

بالصابون والماء

في المنزل (٢٠١٧)

ما زال
٧٨٥ مليوناً
من الناس يفتقرون إلى

خدمات
مياه الشرب
الأساسية

(٢٠١٧)



بطلول عام ٢٠٣٠

يمكن أن ينزح

٧٠٠ مليون شخص

بسبب شح شديد

في المياه

١ من ٤

مرافق للرعاية الصحية

يفتقر إلى خدمات

مياه الشرب الأساسية (٢٠١٦)



لا يزال
٦٧٣ مليوناً
من الناس (٩ في المائة
من سكان العالم)
يمارسون التغوط في
العراء (٢٠١٧)

ومعظمهم في

جنوب آسيا



يعيش بليوناً شخص
في بلدان تعاني من
ارتفاع مستوى الإجهاد المائي



ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

طاقة نظيفة
وبأسعار معقولة



في المتوسط
انخفضت نسبة الطاقة
اللازمة لإنتاج



من الناتج الاقتصادي بمعدل
٣,٢٪ سنوياً
(٢٠١٠-٢٠١٦)

٩ من أصل كل ١٠ أشخاص في جميع أنحاء العالم
يحصلون على الكهرباء



٨٧٪

من ٨٤٠ مليوناً
من سكان العالم
الذين يفتقرون
إلى الكهرباء يعيشون
في المناطق الريفية



٣ بلايين

من الناس يفتقرون
إلى أنواع نظيفة من وقود
الطهي والتكنولوجيا



من إجمالي الاستهلاك النهائي
للطاقة يأتي من

الطاقة المتجددة





تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

متوسط الأجر بالساعة للرجال

أعلى بنسبة **١٢%**

منه بالنسبة للنساء



يبلغ معدل البطالة

العالمي **٥%**
(٢٠١٨)

خمس

الشباب

ليسوا

ملتحقين بأي
تعليم أو عمل
أو تدريب



نما الناتج المحلي الإجمالي
الحقيقي بنسبة

٤,٨%

سنوياً في أقل
البلدان نمواً
(٢٠١٧-٢٠١٠)

أي أقل من
٧% وهي الغاية التي
تحددتها أهداف التنمية
المستدامة

الناتج
المحلي
الإجمالي

ارتفعت إنتاجية اليد العاملة في عام ٢٠١٨

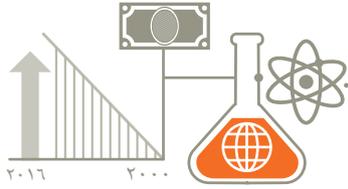
بنسبة **٢,١%** بالمقارنة بعام ٢٠١٧.

مما يعتبر أعلى معدل للنمو السنوي

منذ عام ٢٠١٠



إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار



الاستثمارات العالمية
في البحث والتطوير تبلغ

تريليوني دولار
(٢٠١٦)، ارتفاعاً من
٧٣٩ بليون دولار
(٢٠٠٠)

يعيش

٩٠٪

من الأشخاص ضمن نطاق
التغطية بشبكة الجيل
الثالث أو بشبكة خلوية
عالية الجودة (٢٠١٨)

ولكن تكاليف استعمال هذه

الشبكات ليست في متناول الجميع

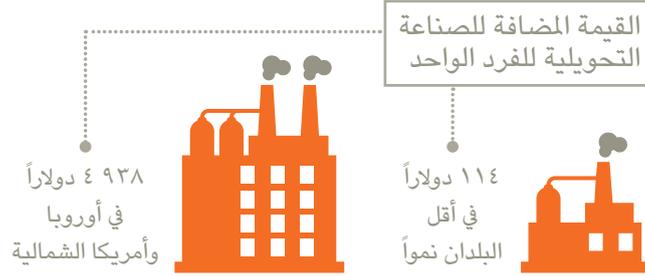


التصنيع في

أقل البلدان نمواً

بطيء للغاية

ولا يمكنه بلوغ غاية عام ٢٠٣٠



تمثل قطاعات التكنولوجيا المتوسطة إلى عالية والعالية

٤٥٪ من الإجمالي العالمي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية
(٢٠١٦)، لكن النسبة المقابلة في أفريقيا جنوب الصحراء
الكبرى لا تتجاوز ١٥٪



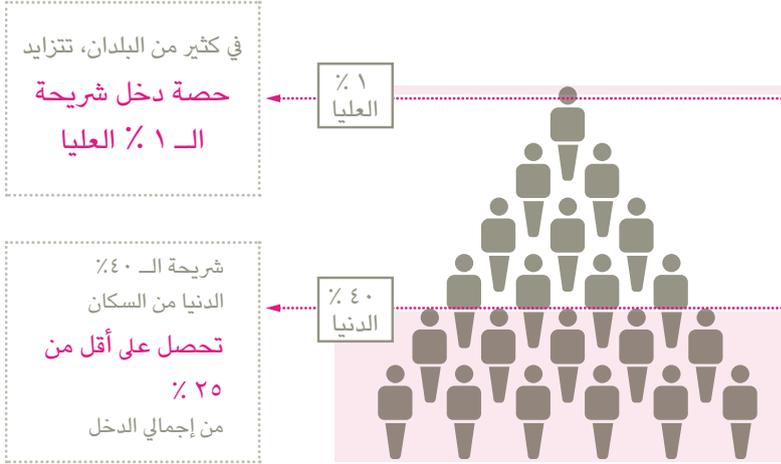
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى



عالمياً

الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

١٠ الحدّ من أوجه عدم المساواة



في أكثر من نصف البلدان

الـ ٩٢ التي لديها بيانات

دخل شريحة الـ ٤٠٪

الأشد فقراً من السكان

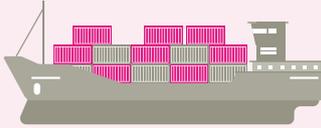
زاد بوتيرة أسرع من

زيادة المتوسط الوطني

(٢٠١١-٢٠١٦)

لا تزال أقل البلدان نمواً **تستفيد من**

مركز المعاملة التفضيلية في التجارة



٦٦٪ من المنتجات

المصدرة من أقل البلدان نمواً يعفى من الرسوم الجمركية (٢٠١٧)

مقارنةً بما نسبته ٥١٪

في المناطق النامية

معظم البلدان لديها سياسات لتيسير الهجرة الآمنة

والمنظمة، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لحماية حقوق المهاجرين ورفاههم الاجتماعي والاقتصادي

من بين ١٠٥ بلدان أجريت فيها استطلاعات



لديها سياسات بشأن الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين



لديها سياسات بشأن حقوق المهاجرين



لديها سياسات بشأن الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة



جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

يعيش ١ من أصل كل **٤** أشخاص
من سكان المدن في ظروف شبيهة بظروف
الأحياء الفقيرة (٢٠١٨)



هناك بليونان
من الناس

لا يمكنهم الحصول
على خدمات جمع
النفايات

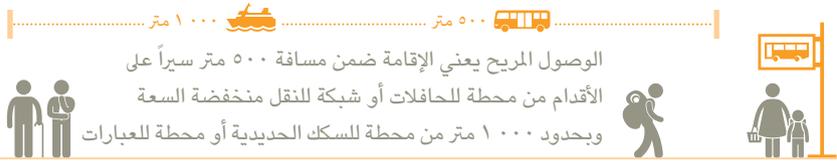


١٥٠ من البلدان

وضعت خطأً

حضرية وطنية،
ونصف هذه الخطط
تقريباً دخل مرحلة
التنفيذ

لا يتمتع بسهولة الوصول إلى وسائل النقل العام
إلا نصف سكان المناطق الحضرية (٥٣٪) (٢٠١٨)



٩ من أصل كل **١٠** أشخاص من
سكان المدن
يتنفسون هواءً ملوثاً





ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة



الدول المتقدمة

تستخدم خمس

الموارد الطبيعية

اللازمة لإنتاج نفس القدر
من الناتج الاقتصادي
في البلدان النامية

ما يقرب من
١٠٠ بلد

يعمل بنشاط

على اعتماد
سياسات وتدابير

لتعزيز

استدامة الاستهلاك

والإنتاج



تم الإبلاغ عن توافر ٣٠٣
من السياسات والأدوات
عالمياً

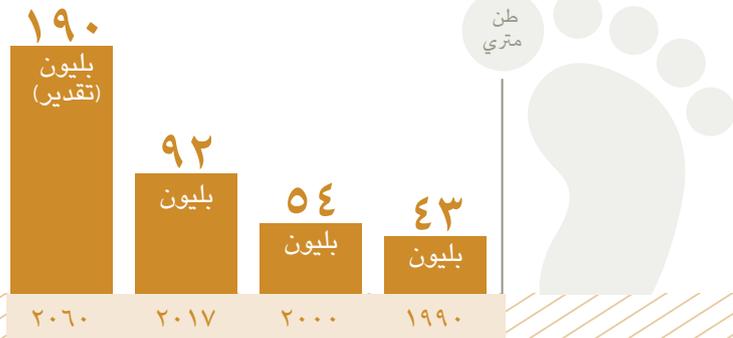
البصمة المادية

العالمية

تنمو بسرعة

تفوق النمو السكاني

والنمو الاقتصادي



تعدّ البصمة المادية للفرد في البلدان ذات الدخل المرتفع



أعلى بنسبة ٦٠٪

منها في البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى

وأعلى بأكثر من ١٣ ضعفاً

منها في البلدان ذات الدخل المنخفض

اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره

١٣ العمل
المناخي



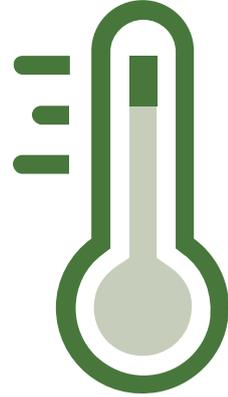
١٨٦ طرفاً

صدقوا
على اتفاق
باريس



بلغ متوسط درجة الحرارة
العالمية في عام ٢٠١٨ حوالي
درجة مئوية واحدة فوق

خط الأساس المحدد في فترة ما قبل الثورة الصناعية



الكوارث المتعلقة بالمناخ والكوارث الجيوفيزيائية
أودت بحياة ١,٣ مليون شخص
بين عامي ١٩٩٨ و٢٠١٧



على الرغم من زيادة تدفقات
التمويل العالمي الموجه للأنشطة
المتعلقة بالمناخ بنسبة ١٧٪
(٢٠١٥-٢٠١٦)، مقارنة بالفترة
٢٠١٣-٢٠١٤، لا يزال



الاستثمار في

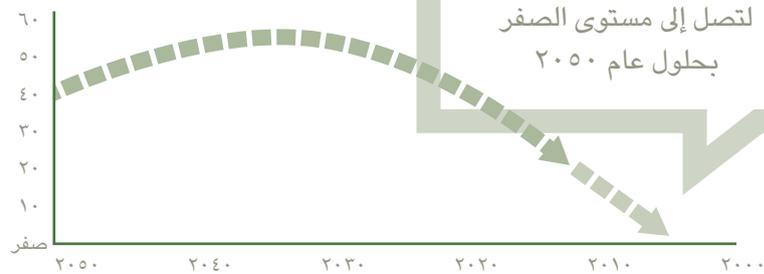
الوقود الأحفوري

أعلى بكثير من الاستثمار
في الأنشطة المتعلقة بالمناخ



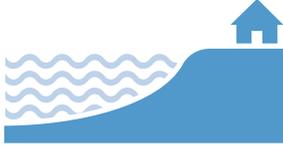
بلغت نسبة تركيز ثاني أكسيد
الكربون في الغلاف الجوي
١٤٦٪ من مستويات

ما قبل الثورة
الصناعية (٢٠١٧)



للإبقاء على ظاهرة الاحترار
العالمي دون مستوى ١,٥
درجة مئوية، يجب أن تنخفض
انبعاثات الكربون العالمية إلى
٥٥ في المائة من مستويات عام
٢٠١٠ بحلول عام ٢٠٣٠ وأن
تستمر في الانخفاض الحاد
لتصل إلى مستوى الصفر
بحلول عام ٢٠٥٠

الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة



تمكنت ١٠٤ مناطق
من أصل ٢٢٠ منطقة
ساحلية من تحسين
جودة مياهها الساحلية
(٢٠١٢-٢٠١٨)

زادت حموضة المحيطات

٢٦%

منذ فترة
ما قبل الثورة
الصناعية بنسبة

من المتوقع أن تتزايد هذه الحموضة بسرعة بنسبة

١٠٠-١٥٠% بحلول عام ٢١٠٠

تعتبر الزيادات في حموضة المحيطات ظاهرة سلبية. فهي تؤثر على قدرة
المحيط على امتصاص ثاني أكسيد الكربون وتعرض الحياة البحرية للخطر

تغطي المناطق المحمية

١٧%

من المياه

الخاضعة للولاية

الوطنية



وهذا أكثر من ضعف

مستوى التغطية

في عام ٢٠١٠

وقع ٨٧ بلداً

على اتفاق تدابير

دولة

الميناء، وهو

أول اتفاق

دولي ملزم

بشأن الصيد غير

المشروع وغير المبلغ

عنه وغير المنظم

انخفضت نسبة الأرصدة

السلمكية الموجودة ضمن

مستويات مستدامة

بيولوجياً

من

(١٩٧٤)

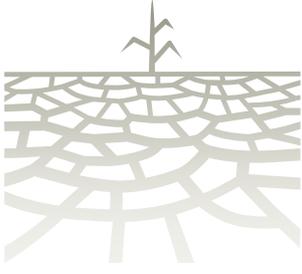
٩٠%

إلى

(٢٠١٥)

٦٧%

حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي



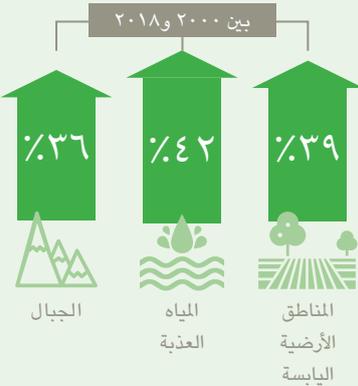
تدهور الأراضي

يؤثر على خمس مساحة الأرض اليابسة وعلى حياة بليون من الناس

يخضع للحماية

جزء أكبر في كل منطقة من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية

زادت النسبة المئوية العالمية المتوسطة لكل منطقة من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية:

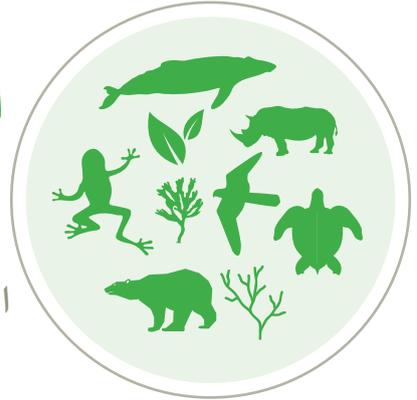


مؤشر القائمة الحمراء:

يجري فقدان التنوع البيولوجي

بوتيرة متسارعة

ازداد خطر انقراض الأنواع بنسبة ١٠٪ تقريباً خلال فترة الـ ٢٥ عاماً الماضية



مؤشر القائمة الحمراء يتتبع بيانات أكثر من ٢٠ ٠٠٠ نوع من الثدييات والطيور والبرمائيات والشعاب المرجانية والسيكاسيات. وكلما زاد عدد الأنواع المغطاة، ينخفض القلق إزاء خطر الانقراض

صدّق ١١٦ طرفاً على

بروتوكول ناغويا

الذي يتناول الحصول على

الموارد الجينية

واستخدامها العادل والمنصف





التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

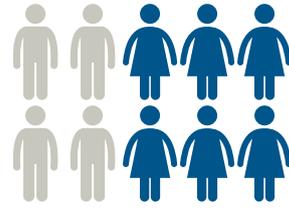


من ضحايا الاتجار بالبشر
الذين تم الكشف عنهم هم من

النساء والفتيات



ومعظمهن يتاجر
بهن لأغراض
الاستغلال الجنسي

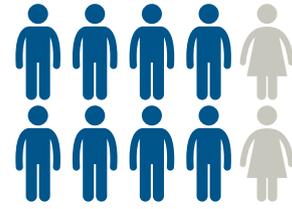


لكن النساء يشكلن

٦٤%

من ضحايا
جرائم القتل

التي يرتكبها الشريك
الحميم أو المتصلة بالأسرة



يشكل الرجال حوالي

٨٠%

من ضحايا
جرائم القتل

بشكل عام

تسجيل المواليد

لم يسجل إلا ثلاثة
أرباع الأطفال دون
سن الخامسة في
جميع أنحاء العالم



لم يسجل إلا أقل
من نصف الأطفال
دون سن الخامسة
في أفريقيا جنوب
الصحراء الكبرى



كان ٩١ من الصحفيين
والمدونين من بين
الضحايا

بلغ عدد جرائم القتل التي سجلتها
وتحققت منها الأمم المتحدة

٣٩٧ جريمة قتل

إضافية



سقط فيها مدافعون عن حقوق الإنسان
وصحفيون ونقابيون في ٤١ بلداً
(من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨)

تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

١٧
عقد الشراكات
لتحقيق
الأهداف



التحويلات

ستشكل أكبر مصدر لموارد التمويل الخارجي في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل في عام ٢٠١٩ (من المتوقع أن تصل إلى ٥٥٠ بليون دولار)

يجب مضاعفة الالتزامات الحالية المتعلقة بالإحصاء التي تبلغ نسبتها ٣٣٪ من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية للتمكن من تحقيق أهداف بناء القدرات الإحصائية بحلول عام ٢٠٣٠

في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لا يمول ربع الخطة الإحصائية الوطنية



انخفضت المعونة المقدمة إلى أفريقيا

بنسبة

٤٪

انخفضت في عام ٢٠١٨ المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية لأقل البلدان نمواً

بنسبة

٣٪

بالقيمة الحقيقية بالمقارنة بعام ٢٠١٧

بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية ١٤٩ بليون دولار في عام ٢٠١٨

مما يمثل انخفاضاً نسبته

٢,٧٪

عن عام ٢٠١٧



ولا تزيد النسبة عن ٢٠٪ في أقل البلدان نمواً



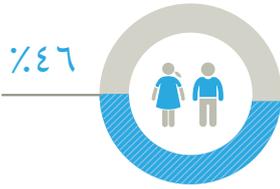
بالمقارنة بـ ٤٥٪ في البلدان النامية



أكثر من ٨٠٪ من الناس يستخدمون الإنترنت في البلدان المتقدمة

عدم ترك أي أحد خلف الركب

يشكل الأطفال دون الـ ١٤ سنة من العمر ما يقرب من نصف السكان الذين يعانون من فقر مدقع



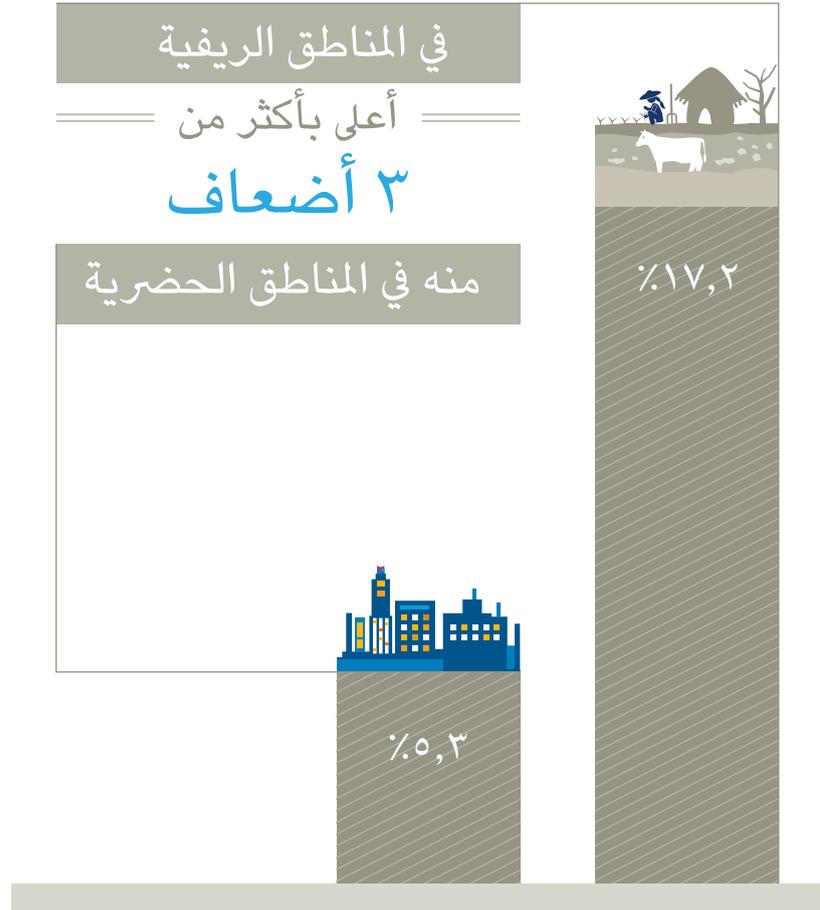
معدل الفقر المدقع

في المناطق الريفية

أعلى بأكثر من

٣ أضعاف

منه في المناطق الحضرية



هناك ثغرات كبيرة في تغطية الحماية الاجتماعية



القضاء على الفقر بجميع
أشكاله في كل مكان

بالإنفاق الحكومي على الخدمات الرئيسية، أن تساعد أولئك الذين تركوا خلف الركب على العودة إلى الوقوف على أقدامهم وإيجاد سبيل للخروج من الفقر.

يستمر تراجع الفقر المدقع، ولكن وتيرة هذا التراجع تباطأت، فالعالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق هدف القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠. ويتركز الفقر المدقع اليوم على سكان الريف ويؤثر عليهم بشكل كبير. وهو يتفاقم بصورة متزايدة بسبب النزاعات العنيفة وتغير المناخ. وسببها التعامل مع ما تبقى من جيوب الفقر المدقع تحديات بسبب استمرارها وتعقدها - وغالباً ما ينطوي ذلك على تفاعل بين مختلف العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ويمكن لخطط الحماية الاجتماعية الفعالة وسياساتها المقترنة

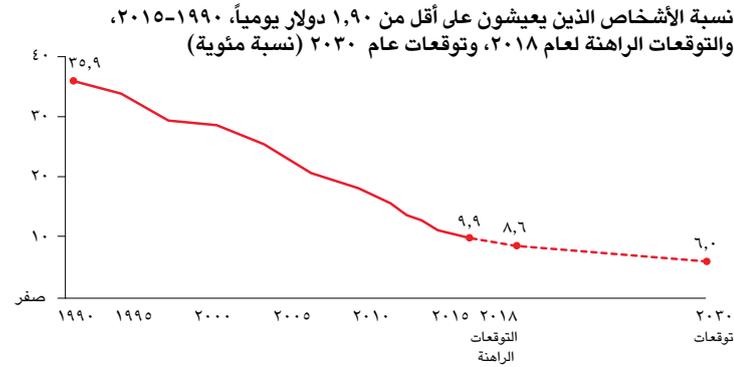
التقدم ضد الفقر مستمر لكنه تباطأ، مما يعرض تحقيق الهدف للخطر

انخفضت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١٥ بعد أن كانت ١٦ في المائة في عام ٢٠١٠ و ٣٦ في المائة في عام ١٩٩٠. فقد خرج أكثر من بليون شخص من براثن الفقر على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية. وشهدت منطقة شرق آسيا الجانب الأعظم من هذا التقدم، حيث انخفض معدل الفقر فيها من ٥٢ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١٠ ثم إلى أقل من ١ في المائة في عام ٢٠١٥. وفي الآونة الأخيرة، حققت منطقة جنوب آسيا نجاحات مدهشة في مكافحة الفقر المدقع، مما ساعد على استمرار انخفاض المعدل العالمي. ومع ذلك، فإن وتيرة التغيير آخذة في التباطؤ. وتُظهر التوقعات الراهنة أن معدل الفقر المدقع لعام ٢٠١٨ يبلغ ٨,٦ في المائة، وتشير التوقعات المستندة إلى خط الأساس إلى أن ٦ في المائة من سكان العالم سيظلون يعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠٣٠ إذا استمرت الاتجاهات الحالية.

ولا يزال الفقر المدقع مرتفعاً بعناد في البلدان المنخفضة الدخل والمتضررة من النزاع والاضطرابات السياسية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فمن أصل ٧٣٦ مليون شخص كانوا يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم في عام ٢٠١٥، كان ٤١٣ مليوناً منهم يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. واستمر هذا الرقم في الارتفاع خلال السنوات الأخيرة وهو أعلى من عدد الفقراء في بقية العالم كله. وتشير

التوقعات إلى أنه، إذا لم تطرأ تغيرات كبيرة في السياسة، فإن الفقر المدقع سيظل في خانة العشرات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحلول عام ٢٠٣٠.

ويعيش حوالي ٧٩ في المائة من فقراء العالم في المناطق الريفية. ويبلغ معدل الفقر في هذه المناطق ١٧,٢ في المائة، أي أكثر بثلاثة أضعاف منه في المناطق الحضرية (٥,٣ في المائة). وما يقرب من نصف الفقراء (٤٦ في المائة) الذين يعانون من الفقر المدقع هم أطفال تقل أعمارهم عن ١٤ سنة.

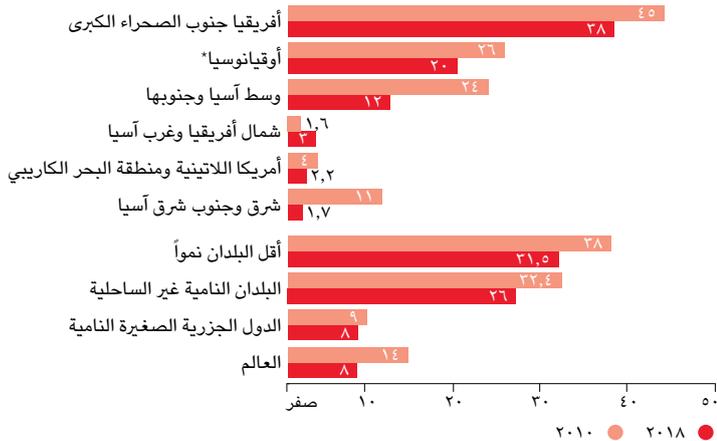


التوقعات إلى أنه، إذا لم تطرأ تغيرات كبيرة في السياسة، فإن الفقر المدقع سيظل في خانة العشرات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحلول عام ٢٠٣٠.

ويعيش حوالي ٧٩ في المائة من فقراء العالم في المناطق الريفية. ويبلغ معدل الفقر في هذه المناطق ١٧,٢ في المائة، أي أكثر بثلاثة أضعاف منه في المناطق الحضرية (٥,٣ في المائة). وما يقرب من نصف الفقراء (٤٦ في المائة) الذين يعانون من الفقر المدقع هم أطفال تقل أعمارهم عن ١٤ سنة.

لا يزال أكثر من ثلث العمال الحاصلين على عمل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم

نسبة السكان الحاصلين على عمل الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم، ٢٠١٠ و ٢٠١٨ (نسبة مئوية)



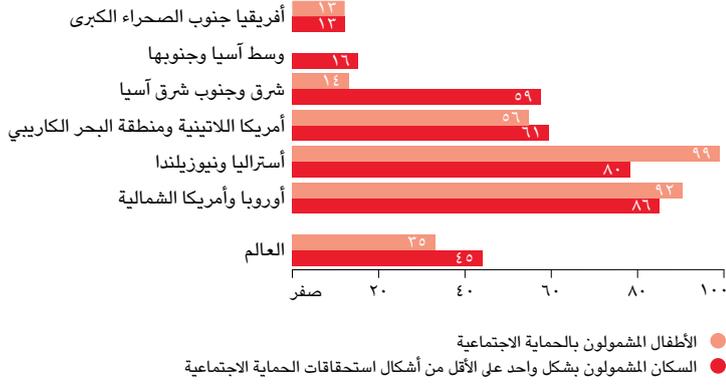
* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

لا يضمن الحصول على عمل العيش الكريم. فالواقع هو أن ٨ في المائة من العمال الحاصلين على عمل وأسرهم في جميع أنحاء العالم كانوا يعيشون في فقر مدقع في عام ٢٠١٨، على الرغم من الانخفاض السريع في معدل فقر العاملين على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية. وتمثل أحوال العمل المتدنية المشكلة الرئيسية في هذا الوضع، مما يؤكد الدور الرئيسي الذي تلعبه العمالة اللائقة والمنتجة في مساعدة الناس على الخلاص من الفقر.

وقد تباطأ التقدم المحرز في الحد من فقر العاملين خلال السنوات الخمس الماضية، مما يشير إلى ضرورة تنشيط الجهود المبذولة في هذا المجال. ولا يزال الوضع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثيراً للقلق بشكل خاص، ففي هذه المنطقة بلغت نسبة الفقراء العاملين ٣٨ في المائة في عام ٢٠١٨. وفي أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، يعيش ما لا يقل عن ربع العمال في فقر مدقع على الرغم من أن لديهم عمالاً. ومن الأرجح أن يعيش الشباب الحاصلون على عمل (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً) في فقر، حيث يبلغ معدل فقر العاملين بينهم ضعف معدل العمال البالغين.

تقصر أنظمة الحماية الاجتماعية عن الوصول إلى أضعف الناس في العالم، بمن فيهم الأطفال

نسبة السكان المشمولين باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية، والأطفال المشمولين بالحماية الاجتماعية، ٢٠١٦ (نسبة مئوية)



ملحوظة: لا يتضمن الشكل بيانات شمال أفريقيا وغرب آسيا وأوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) لأن البيانات المتاحة لا توفر إلا تغطية سكانية منخفضة. كما لا تُعرض البيانات المتعلقة بالأطفال المشمولين بالحماية الاجتماعية في وسط وجنوب آسيا بسبب انخفاض التغطية السكانية لجنوب آسيا في هذه البيانات.

فواحد من كل خمسة أطفال يعيشون في فقر مدقع؛ وللاثار السلبية المترتبة على الفقر والحرمان في السنوات الأولى من العمر تداعيات يمكن أن تدوم مدى الحياة. ويعدّ ضمان الحماية الاجتماعية لجميع الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى أمراً بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في المناطق التي لديها فوارق كبيرة في التغطية بين الأطفال والفئات السكانية الأخرى.

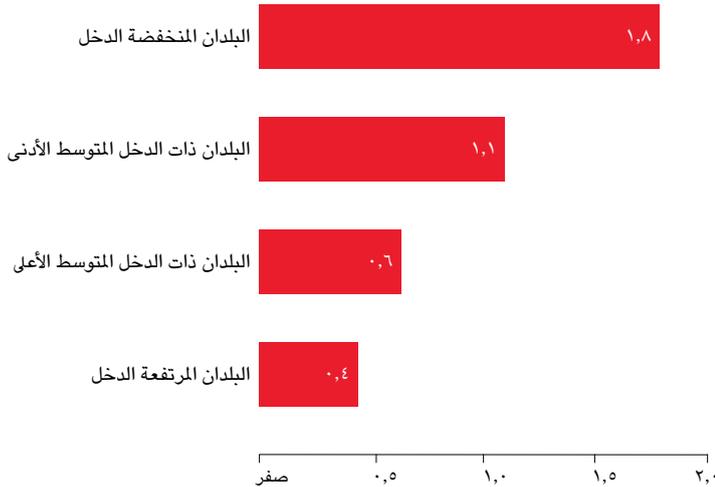
تخفف برامج الحماية الاجتماعية من وطأة الفقر؛ كما يمكن لهذه البرامج أن تمنع وقوع الناس في براثن الفقر في المقام الأول. وهي تجعل المجتمعات أكثر شمولاً واستقراراً من خلال المساعدة على منع الفقر وعدم المساواة والتخفيف منهما في كل مرحلة من مراحل حياة الناس. ومع ذلك، فإن ٤٥ في المائة فقط من سكان العالم مشمولون فعلاً باستحقاقات نقدي واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية. أما نسبة الـ ٥٥ في المائة المتبقية - أي ما يصل إلى ٤ بلايين من الناس - فقد تُركت خلف الركب.

ويعتمد نطاق التغطية على نوع نظام الحماية والمنطقة. وعلى الصعيد العالمي، يحصل ٦٨ في المائة من الأشخاص الذين تجاوزوا سن التقاعد على معاش تقاعدي، ولكن الاستحقاقات في كثير من البلدان لا تكفي في الغالب لإخراج كبار السن من براثن الفقر. وتُظهر البيانات أيضاً عجزاً في الحماية الاجتماعية المتاحة للفئات الأخرى في العالم ككل: إذ لا يحصل إلا ٢٢ في المائة من العاطلين عن العمل على مدفوعات البطالة، ولا يتلقى إلا ٢٨ في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة إعانات نقدية، ولا تشمل الحماية الاجتماعية فعلاً إلا ثلث الأطفال، ولا يحصل على الاستحقاقات النقدية الخاصة بالأرمومة إلا ما نسبته ٤١ في المائة من النساء عند الولادة. وعلاوة على ذلك، تعتبر نسبة تغطية الاستحقاقات النقدية المقدمة على سبيل المساعدة الاجتماعية منخفضة إذ لا تصل إلا إلى ٢٥ في المائة بالنسبة للفئات الضعيفة - الأطفال والأشخاص في سن العمل وكبار السن الذين لا تحميهم المخططات الاجتماعية التي تعتمد على مساهمة المشتركين.

وهناك اختلافات صارخة بين المناطق: ٩٢ في المائة من الأطفال مشمولون بأنظمة الحماية الاجتماعية في أوروبا وأمريكا الشمالية، و٥٦ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولكن هذه الأنظمة لا تغطي إلا ١٣ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و١٤ في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا. ويؤثر الفقر على الأطفال بشكل غير متناسب.

تأثير الكوارث المرتبطة بالمناخ آخذ في التزايد، ويقع العبء الأكبر على عاتق البلدان الأكثر فقراً

الخسائر الاقتصادية (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) الناجمة عن الكوارث ذات الصلة بالمناخ، ١٩٩٨-٢٠١٧ (نسبة مئوية)



بغض النظر عن المقياس - سواء كان يتمثل في الخسائر في الأرواح أو الخسائر الاقتصادية - تسبب الكوارث معاناة هائلة في جميع أنحاء العالم. ففي الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠١٧، قدرت الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث بحوالي ٣ تريليونات من الدولارات، وتمثل الكوارث المرتبطة بالمناخ من هذا المجموع ٧٧ في المائة (زيادة ١٥١ في المائة بين عامي ١٩٧٨ و١٩٩٧). وخلال تلك الفترة، أودت الكوارث المتعلقة بالمناخ والظواهر الجيوفيزيائية بحياة حوالي ١,٣ مليون شخص. وقد نتج أكثر من ٩٠ في المائة من جميع الكوارث عن الفيضانات أو العواصف أو الجفاف أو موجات الحرّ أو غير ذلك من ظواهر الأحوال الجوية المتطرفة.

ويعتبر الفقر من المحركات الرئيسية الكامنة خلف مخاطر الكوارث، لذلك ليس من المستغرب أن تعاني أفقر البلدان من نصيب غير متناسب من الأضرار والخسائر في الأرواح التي تعزى إلى الكوارث. وتتسبب الكوارث في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل بأكثر من ٩٠ في المائة من الخسائر في الأرواح المبلغ عنها دولياً. وتقتل الكوارث ١٣٠ شخصاً من أصل كل مليون شخص في البلدان المنخفضة الدخل في مقابل ١٨ شخصاً من أصل كل مليون شخص في البلدان ذات الدخل المرتفع. كما أن الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الكوارث أعلى بكثير في البلدان الأكثر فقراً، عند قياسها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. فمن بين أسوأ ١٠ كوارث من حيث الأضرار الاقتصادية (عند التعبير عنها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وقعت ٨ كوارث في بلدان منخفضة الدخل أو متوسطة الدخل.

القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

القضاء التام
على الجوع



على الرغم من تحقق تقدم واسع النطاق خلال الفترات السابقة، فإن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع عاد إلى الارتفاع منذ عام ٢٠١٤. ويؤثر التقرم على نحو ملايين الأطفال وتطورهم المعرفي، بينما يزداد انتشار زيادة الوزن وهي الوجه الآخر لسوء التغذية - في جميع الفئات العمرية. وفي أعقاب النزاعات، والصدمات الناجمة عن المناخ، والتباطؤ الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، هناك حاجة إلى بذل جهود مكثفة لتنفيذ التدخلات، وللتوسع فيها، بغية تحسين حصول الجميع على الغذاء الآمن والمغذي والكافي. وعلى وجه التحديد، هناك حاجة إلى إيلاء الاهتمام لزيادة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولتنفيذ



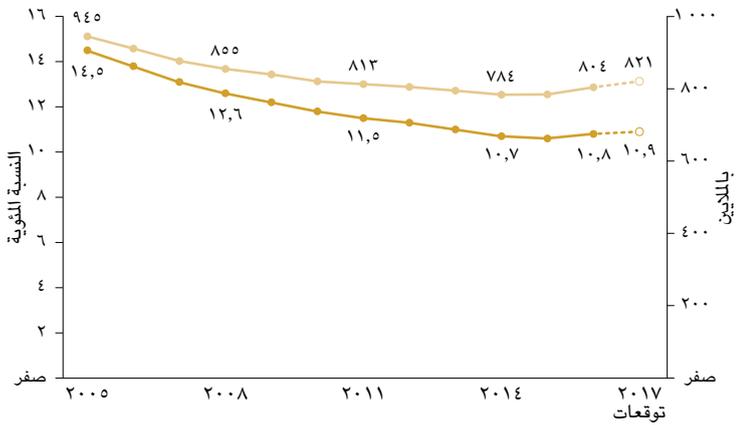
ممارسات زراعية قادرة على الصمود، وضمان عمل الأسواق بصورة سليمة. وأخيراً، يتعين كسر حلقة سوء التغذية المتوارثة عبر الأجيال لضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب على الطريق نحو القضاء على الجوع.

بعد تقدم واسع النطاق، عاد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى الارتفاع

يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع منذ عام ٢٠١٤ - وهو اتجاه مثير للقلق. وفي عام ٢٠١٧، كان هناك ما يُقدَّر بنحو ٨٢١ مليون شخص يعانون من سوء التغذية - وهو نفس العدد الذي كانوا عليه في عام ٢٠١٠. وبقي معدل انتشار نقص التغذية على حاله تقريباً في السنوات الثلاث الماضية، وذلك على مستوى يقل قليلاً عن ١١ في المائة. وتستصدر أرقام محدّثة عن نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في تقرير "حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام ٢٠١٩" (تموز/يوليه ٢٠١٩).

وقد تدهورت هذه الأوضاع بشكل كبير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية من ١٩٥ مليوناً في عام ٢٠١٤ إلى ٢٣٧ مليوناً في عام ٢٠١٧. ولا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة التي تشهد أعلى معدلات انتشار الجوع، إذ ارتفع معدله فيها من ٢٠,٧ في المائة في عام ٢٠١٤ إلى ٢٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٧. ويبدو أن الوضع يتفاقم في أمريكا الجنوبية أيضاً. وقد يكون ذلك نتيجةً للتباطؤ الاقتصادي الذي أدى إلى انخفاض القدرة المالية الحكومية لحماية الفئات الأشد ضعفاً من ارتفاع الأسعار المحلية وفقدان الدخل. ومن العوامل الرئيسية التي تدفع بهذه الاتجاهات الأحوال الجوية الرديئة التي تؤثر على توافر الغذاء وعلى الأسعار، وكذلك النزاعات المسلحة المطوّلة.

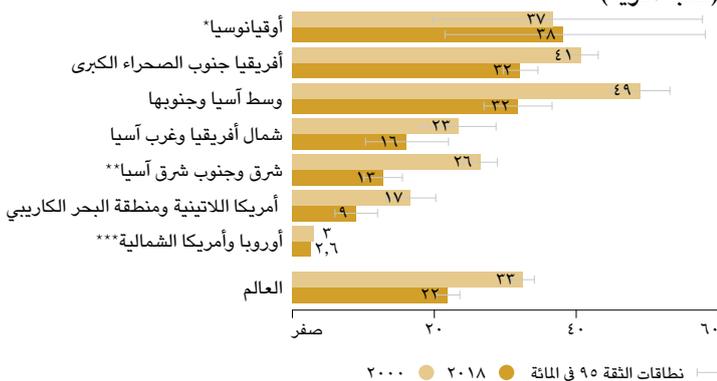
عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم ونسبتهم، ٢٠١٧-٢٠٠٥ (بالملايين وكنسبة مئوية)



عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية (بالملايين)
نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية (كنسبة مئوية)

التقرم والهزال بين الأطفال آخذان في الانخفاض، ولكن ليس بالسرعة الكافية لتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة

نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقرم، ٢٠١٨ و ٢٠٠٠ (نسبة مئوية)



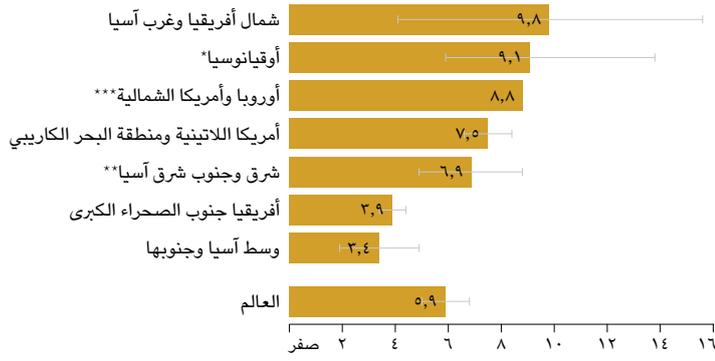
نطاقات الثقة ٩٥ في المائة ● ٢٠١٨ ● ٢٠٠٠
* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.
** باستثناء اليابان.
*** لا تتضمن النسبة إلا تقديرات فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية. نطاقات الثقة غير متوفرة.

إن نقص التغذية المزمن أو التقرم - الذي يعرّف بكون طول القامة أقل مما ينبغي بالنسبة إلى العمر - يعرّض الأطفال لتزايد خطر الوفاة بسبب الأمراض الشائعة. كما يرتبط التقرم بضعف التطور المعرفي، مما يمكن أن يكون له أثر سلبي على ما يجزئه البلد المعني من تقدم على الأجل الطويل. ومنذ عام ٢٠٠٠، انخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من التقرم. ومع ذلك، في عام ٢٠١٨، كان هناك ١٤٩ مليون طفل دون سن الخامسة - ٢٢ في المائة من المجموع العالمي للأطفال في هذه الفئة العمرية - يعانون من نقص التغذية المزمن. ويعيش ثلاثة أرباع هؤلاء الأطفال في جنوب آسيا (٣٩ في المائة) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٣٦ في المائة). وهناك حاجة إلى مزيد من الجهود المكثفة لتحقيق الغاية المتمثلة في خفض عدد الأطفال الذين يعانون من التقرم إلى ١٠٠ مليون بحلول عام ٢٠٢٥ وإلى ٨٣ مليوناً بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي عام ٢٠١٨، كان هناك ٤٩ مليون طفل دون سن الخامسة - ٧,٣ في المائة من المجموع العالمي للأطفال في هذه الفئة العمرية - يعانون من نقص التغذية الحاد أو الهزال (انخفاض الوزن بالنسبة إلى الطول)، وتنجم هذه الحالة عموماً عن قلة المغذيات التي يتم تناولها وعن الإصابات المرضية. ويعيش أكثر من نصف الأطفال الذين يعانون من الهزال في جنوب آسيا. وقد بقيت معدلات الهزال العالمية في عام ٢٠١٨ أعلى بكثير من الغاية المحددة لعام ٢٠٢٥ وهي ٥ في المائة عالمياً، ومن الغاية المحددة لعام ٢٠٣٠ وهي ٣ في المائة.

يزداد انتشار زيادة الوزن، وهي شكل آخر من أشكال سوء التغذية، في جميع الفئات العمرية

نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من زيادة الوزن، ٢٠١٨ (نسبة مئوية)



نطاقات الثقة ٩٥ في المائة
* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.
** باستثناء اليابان.
*** لا تتضمن النسبة إلا تقديرات فيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية. نطاقات الثقة غير متوفرة.

تشكل زيادة الوزن والهزال في مرحلة الطفولة العبء المزدوج لسوء التغذية. ويعتبر الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن أو البدانة أكثر عرضة للإصابة في وقت مبكر بالمضاعفات الصحية والنفسية المرتبطة بالبدانة. وغالباً ما تنتقل زيادة الوزن مع الأطفال إلى مرحلة المراهقة والبلوغ، مما يؤدي إلى مشاكل صحية مدى الحياة. وتشهد جميع الفئات العمرية تزايداً في انتشار زيادة الوزن. وفي عام ٢٠١٨، أثرت زيادة الوزن في مرحلة الطفولة على ٤٠ مليوناً من الأطفال دون سن الخامسة - ٥,٩ في المائة من المجموع العالمي للأطفال في هذه الفئة العمرية. وكانت مستويات الانتشار أعلى من ٩ في المائة في شمال أفريقيا وجنوبها ووسط آسيا وأوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) وغرب آسيا.

وعلى الصعيد العالمي، في عام ٢٠١٦، كان يعاني من زيادة الوزن ٢٠,٦ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ٩ سنوات (١٣١ مليوناً) و ١٧,٣ في المائة من المراهقين (٢٠٧ ملايين) و ٣٨,٩ في المائة من البالغين (٢ بليون). ولتعزيز النظم الغذائية الصحية أهمية أساسية لوقف ظاهرة البدانة وعكس اتجاهها. ولدى الحكومات مجموعة من خيارات السياسة العامة التي تمكن من تحسين الحصول على نظام غذائي صحي بأسعار معقولة، وهي تتراوح بين السياسات "الصلبة"، مثل الحظر واللوائح، وبين السياسات "اللينة"، التي تنطوي على درجات أدنى من التدخل في حياة الناس، مثل توفير المعلومات.

تؤثر على البلدان في عدة مناطق أسعار المواد الغذائية الآخذة في الارتفاع بشكل حاد

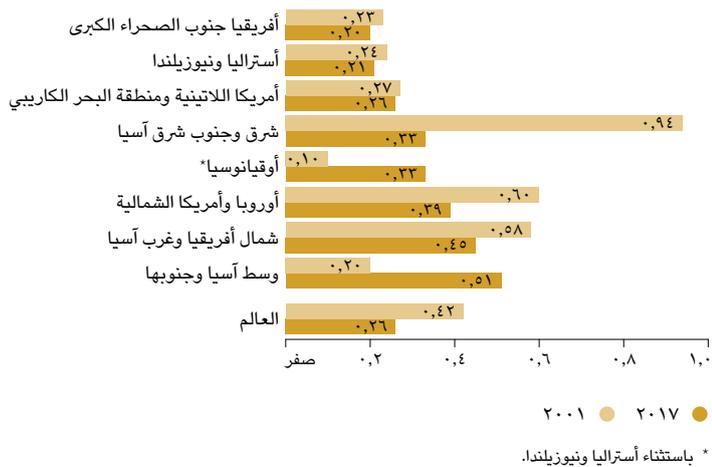
ساهمت الصدمات الناجمة عن أحوال الطقس، وانعدام الأمن المدني، وتراجع الإنتاج الغذائي، في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في ما لا يقل عن عشرين بلداً في مختلف أنحاء العالم. وفي عام ٢٠١٨ والأشهر الأولى من عام ٢٠١٩، تسبب نقص الإنتاج، وانخفاض قيمة العملات، وانعدام الأمن، في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في عدة بلدان في أفريقيا. وفي أمريكا الوسطى، ارتفعت أسعار الذرة بشكل حاد في منتصف عام ٢٠١٨، مما يعود أساساً إلى المخاوف من تأثير الطقس الجاف المتطرف على محاصيل الموسم الرئيسية. وحدث الأمر نفسه في بعض بلدان شرق أفريقيا وجنوبها خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٩. كما أدت الاضطرابات الاقتصادية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في بعض البلدان، في حين أن انخفاض المخزونات العامة وارتفاع تكاليف الوقود أديا إلى ارتفاع الأسعار لتضرب أرقاماً قياسية في بلدان أخرى.

يعدّ صغار منتجي الأغذية جزءاً كبيراً من الحل لمشكلة الجوع في العالم

لتمكين صغار منتجي الأغذية من المشاركة الكاملة في التنمية أهمية بالغة لتحسين الأمن الغذائي والحدّ من الفقر والجوع. ويعاني كثير من صغار المزارعين والأسر العاملة في الزراعة من الفقر، ومحدودية القدرات والموارد، كما أنهم يواجهون انعدام الأمن الغذائي بصورة متكررة، بالإضافة إلى أن إمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الخدمات محدودة. وفي جميع المناطق، يقل دخل صغار منتجي الأغذية وإنتاجيتهم عن الدخل والإنتاجية لدى نظرائهم الأكبر حجماً. وتتراوح نسبة صغار المنتجين بين جميع منتجي الأغذية في البلدان التي تتوفر عنها البيانات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بين ٤٠ في المائة و ٨٥ في المائة، مقارنة بأقل من ١٠ في المائة في أوروبا. ولتعزيز قدرة صغار المنتجين على الصمود وعلى التكيف، فإن من الأهمية بمكان مساعدتهم على تحسين إنتاجيتهم الزراعية. وعلى نفس القدر من الأهمية تمكينهم من إدارة مواردهم الطبيعية بشكل مستدام؛ والتكيف مع تغير المناخ؛ والتغلب على الحواجز التي تعترض سبيل وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الخدمات المالية والمعلومات والمعارف.

يستمر الاتجاه التنافسي في الدعم الذي توجّهه المصادر المحلية والأجنبية إلى قطاع الزراعة

مؤشر التوجه الزراعي، ٢٠١٧ و ٢٠٠١



* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

يعدّ الاستثمار في قطاع الزراعة أمراً بالغ الأهمية للحدّ من الجوع والفقر، ولتحسين الأمن الغذائي، وتوليد فرص العمل، وبناء القدرة على مواجهة الكوارث والصدمات. ومع ذلك، انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي على الزراعة بالمقارنة بمساهمة هذا القطاع في الاقتصاد بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٧. وعلى المستوى العالمي، انخفض مؤشر التوجه الزراعي - أي حصة الإنفاق الحكومي على الزراعة مقسومة على حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي - من ٠,٤٢ في عام ٢٠٠١ إلى ٠,٢٦ في عام ٢٠١٧. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، شهدت منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا أعلى متوسط لهذا المؤشر (٠,٤٢)، في حين أن المتوسط الأدنى له كان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٠,٢٠). ولا تمثل المعونة المقدمة للزراعة إلا جزءاً صغيراً مما كانت عليه في الثمانينات. وقد انخفضت حصة المعونة القطاعية المخصصة للزراعة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من حوالي ٢٥ في المائة في منتصف الثمانينات إلى ٧ في المائة فقط في عام ٢٠١٧ - أي ما مجموعه ١٢,٦ بليون دولار.



ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

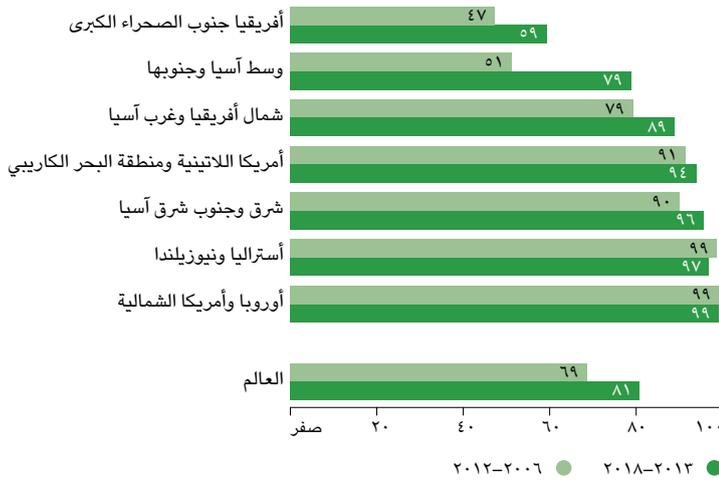


أحرز تقدم كبير في تحسين صحة ملايين الناس. وقد انخفضت معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، واستمر الارتفاع في متوسط العمر المتوقع على الصعيد العالمي، وتحقق تقدم مطرد في مكافحة بعض الأمراض المعدية. على أن التقدم تباطأ أو توقف في حالة أمراض أخرى، وينطبق ذلك على الجهود العالمية للقضاء على الملاريا والسل. وقد تسبب عدم توفر العاملين الصحيين المدربين أو التدخلات الروتينية، مثل التحصين، في حدوث جانب كبير جداً من الوفيات. والواقع أن نصف سكان العالم على الأقل لا يزالون يفتقرون إلى الخدمات الصحية الأساسية، ويعاني كثير منهم من الصعوبات المالية. وفي البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، يمكن لحالة صحية طارئة أن تدفع الناس إلى الإفلاس أو إلى الفقر.

ويتعين بذل جهود متضافرة على هذه الجبهات وغيرها لتحقيق التغطية الصحية الشاملة للجميع والتمويل المستدام للصحة؛ ومعالجة تزايد عبء الأمراض غير المعدية، بما في ذلك الصحة العقلية؛ وللتعامل مع مقاومة مضادات الميكروبات والعوامل البيئية التي تسهم في اعتلال الصحة، مثل تلوث الهواء والافتقار إلى مرافق المياه والصرف الصحي المدارة بأمان.

هناك حاجة إلى استثمار متواصل في الصحة النفاسية، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذا كان لنا أن نبلغ الغاية المحددة عالمياً

نسبة الولادات التي حضرها عاملون صحيون مهرة، ٢٠١٢-٢٠٠٦ و ٢٠١٣-٢٠١٨ (نسبة مئوية)



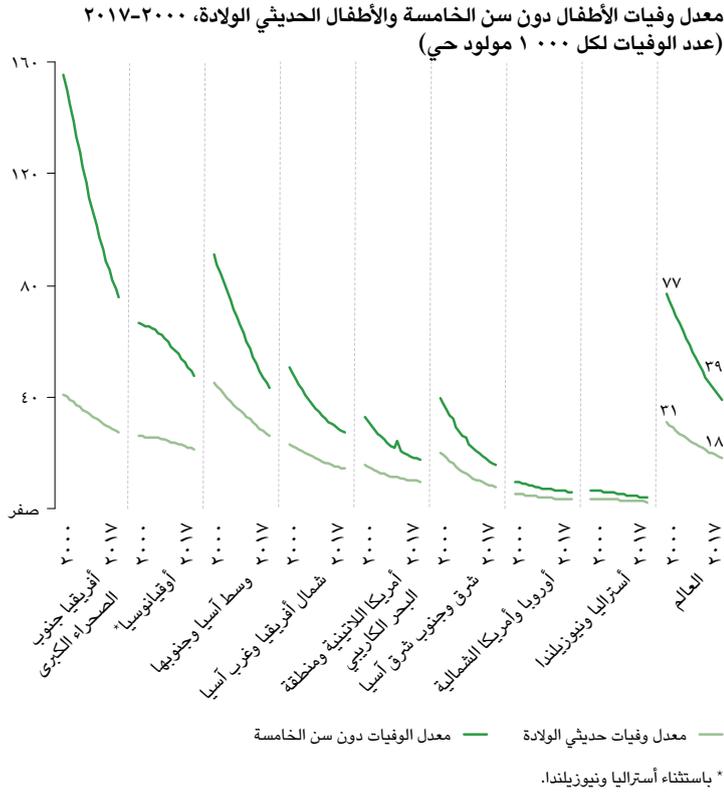
ملحوظة: لا تتوفر البيانات عن أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا).

على الرغم من التقدم الكبير المحرز في مجال الصحة النفاسية، فإن ما يقرب من ٣٠٠.٠٠٠ امرأة فقدن حياتهن من مضاعفات تتعلق بالحمل والولادة في عام ٢٠١٧. وكان أكثر من ٩٠ في المائة منهن يعشن في بلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. وفي مقابل كل امرأة فقدت حياتها، هناك عدد لا يحصى من النساء اللاتي تعرضن لعواقب حادة ترتبت على اعتلال صحة الأم، وهي عواقب منها ما سيستمر مدى الحياة.

ويمكن الوقاية من غالبية الوفيات النفاسية من خلال الإدارة والرعاية المناسبتين، بما في ذلك الرعاية السابغة للولادة التي يمارسها مقدمو الرعاية الصحية المدربين، والمساعدة أثناء الولادة من قبل العاملين الصحيين المهرة، والرعاية والدعم في الأسابيع التي تلي الولادة مباشرة. غير أن التقدم في هذا المجال تباطأ في السنوات الأخيرة. وهناك حاجة إلى استمرار الاستثمار والاهتمام لبلوغ الغاية العالمية المتمثلة في الهبوط إلى أقل من ٧٠ حالة وفاة لكل ١٠٠.٠٠٠ مولود حي بحلول عام ٢٠٣٠، مما قد ينقذ حياة أكثر من مليون امرأة خلال عقد من الزمان. ولا يُعتبر ضماناً توفر مهنيين صحيين مهرة للمساعدة في جميع الولادات أمراً حاسماً للحد من الأمراض والوفيات النفاسية فحسب، فهو يحد أيضاً من حالات الإملاص والمرض والوفاة بين حديثي الولادة. واستناداً إلى أحدث البيانات للفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨، جرى ما نسبته ٨١ في المائة من جميع الولادات في العالم بحضور موظفين صحيين مهرة، مما يشكل زيادة كبيرة على نسبة ٦٩ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٢. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يحدث ثلثا الوفيات النفاسية في العالم، لم تتوفر المساعدة من مهنيين صحيين مهرة سوى في ٦٠ في المائة من الولادات. وتشير التوقعات إلى أن هناك حاجة إلى قدر كبير من الموارد لمجرد الحفاظ على معدلات التغطية الحالية في أفريقيا، وذلك بسبب النمو السكاني.

وتمثل مضاعفات الحمل والولادة السبب الرئيسي لوفيات المراهقات في البلدان النامية. وترتفع نسبة هذا الخطر لدى الفتيات دون سن الخامسة عشرة. وعلى الصعيد العالمي، انخفض معدل خصوبة المراهقات من ٥٦ ولادة لكل ١٠٠٠ فتاة مراهقة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٥ في عام ٢٠١٥ وإلى ٤٤ في عام ٢٠١٨. غير أن معدل خصوبة المراهقات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بقي مرتفعاً في عام ٢٠١٨، إذ بلغ ١٠١ من الولادات لكل ١٠٠٠ فتاة مراهقة.

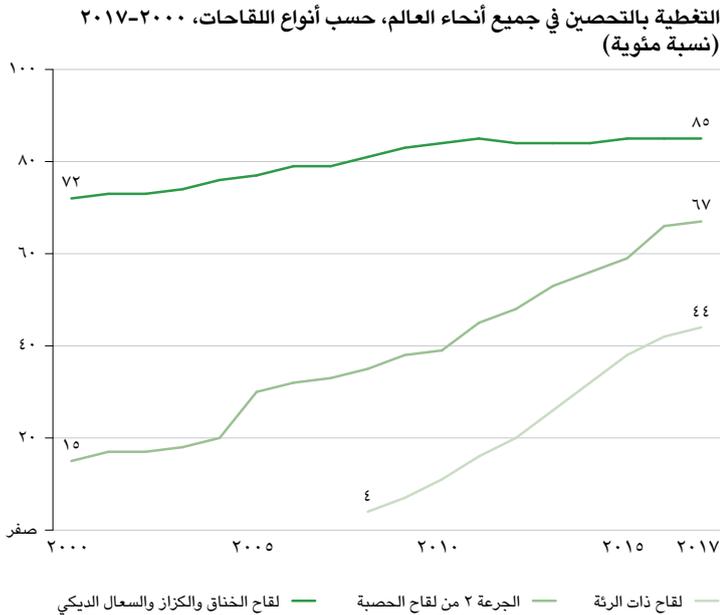
إذا تحققت غاية أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بوفيات الأطفال دون سن الخامسة، فإن ذلك يعني إنقاذ حياة ١٠ ملايين إضافيين من الأطفال بحلول عام ٢٠٣٠



أحرز تقدم مشهود في مجال بقاء الأطفال على قيد الحياة على مستوى العالم. وبالمقارنة بعام ٢٠٠٠، من الأرجح أن يبقى ملايين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات على قيد الحياة اليوم. وقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة ٤٩ في المائة - من ٧٧ حالة وفاة بين كل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٩ حالة وفاة في عام ٢٠١٧. وانخفض العدد الإجمالي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٩,٨ ملايين طفل في عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٤ ملايين طفل في عام ٢٠١٧. وكان نصف هذه الوفيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و ٣٠ في المائة منها في جنوب آسيا. ووقع ما يقرب من نصف إجمالي عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة (٢,٥ مليون) في الشهر الأول من العمر - وهي الفترة الأكثر خطورة بالنسبة لبقاء الطفل. وانخفض معدل وفيات حديثي الولادة عالمياً من ٣١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي في عام ٢٠٠٠ إلى ١٨ حالة وفاة في عام ٢٠١٧ - أي بنسبة ٤١ في المائة.

وقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والأطفال حديثي الولادة في جميع المناطق، وطراً أسرع تقدم في المناطق التي كانت تشهد أعلى المستويات. ومع ذلك، لا يزال هناك تباين صارخ بين المناطق والبلدان. وفي عام ٢٠١٧، كان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لدى ١١٨ بلداً أقل من الغاية المحددة المتمثلة في ٢٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حي. ومع ذلك، سيتعين تسريع وتائر التقدم في حوالي ٥٠ بلداً، معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، للتمكن من بلوغ الغاية المنشودة بحلول عام ٢٠٣٠. وإذا تم ذلك، فإنه يعني إنقاذ حياة ١٠ ملايين إضافيين من الأطفال تقل أعمارهم عن ٥ سنوات. ومن الممكن تجنب كثير من هذه الوفيات من خلال تدخلات من قبيل التلقيح، والرضاعة الطبيعية الحصرية، والتغذية السليمة، والعلاج المناسب للإصابات المعدية الشائعة في مرحلة الطفولة، وكذلك الحدّ من تلوث الهواء، والوصول إلى مرافق مياه الشرب والصرف الصحي المدارة بأمان.

على الرغم من اتساع التغطية بالتحصين، فإن تفشي الحصبة والخناق تسبب في كثير من الوفيات التي يمكن تفاديها



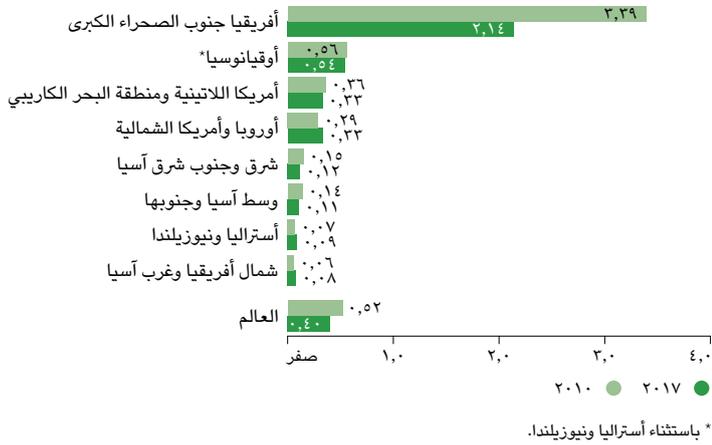
يُعترف بالتحصين على نطاق واسع باعتباره أحد أكثر التدخلات الصحية نجاحاً وفعالية من حيث التكلفة في العالم، فهو ينقذ ملايين الأرواح. وفي عام ٢٠١٧، تم تحصين ١١٦,٢ مليون طفل، وهذا أعلى رقم أبلغ عنه على الإطلاق. وفي الوقت نفسه، أدت جيوب من التغطية المنخفضة إلى تفشي الحصبة والخناق، مما أدى إلى وفيات كثيرة - الأمر الذي يدلّ بوضوح على أهمية بلوغ التغطية الكاملة.

وارتفعت نسبة الأطفال الذين تلقوا الجرعات الثلاث المطلوبة من اللقاح المحتوي على الخناق والكزاز والسعال الديكي من ٧٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٥ في المائة في عام ٢٠١٥، ولكن هذه النسبة بقيت دون تغيير بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧. ولم يحصل ١٩,٩ مليوناً من الأطفال على اللقاح خلال السنة الأولى من حياتهم، مما يعرضهم لخطر كبير من الأمراض التي يمكن أن تكون قاتلة.

هناك حاجة إلى جرعتين من اللقاح المحتوي على الحصبة للوقاية من المرض، وكذلك للوقاية مما تسببه المضاعفات المرتبطة به من أمراض وإعاقة ووفاة. وارتفع معدل التغطية بالجرعة الثانية من لقاح الحصبة والتي تقدم خلال السنة الثانية من عمر الطفل أو عند بلوغه سن الالتحاق بالمدسة، من ١٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٩ في المائة في عام ٢٠١٥ وإلى ٦٧ في المائة في عام ٢٠١٧. وفي حين أن هذا التقدم كبير تماماً فإنه لا يزال غير كافٍ لمنع تفشي الحصبة. ولدى لقاح ذات الرئة المزودج إمكانية الحدّ بشكل كبير من وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وعلى الصعيد العالمي، حققت التغطية بهذا اللقاح تقدماً ثابتاً منذ طرحه، ولكنها لم تصل بعد إلى ٥٠ في المائة. ويتخلف كثير من البلدان عن الركب، ومنها بلدان متوسطة الدخل ليس لديها إلا فرصة محدودة للحصول على الدعم المالي الدولي، لأن ميزانيات الصحة العامة لديها قد لا تكون كافية لتغطية التكاليف دون دعم خارجي.

يقبل معدل تناقص الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية عن المعدل المطلوب لبلوغ الغاية المنشودة، على الرغم من التقدم المطرد الذي أحرزته أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، ٢٠١٧ و ٢٠١٠
(عدد الإصابات الجديدة لكل ١٠٠٠ من البالغين غير المصابين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاماً)

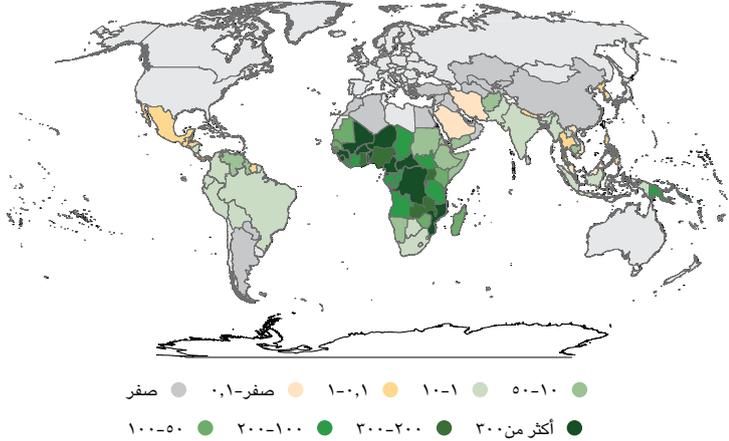


أدى الالتزام بقوة بمواجهة الإيدز وتخصيص التمويل له على المستويين المحلي والدولي إلى الدفع بعجلة تسريع برامج الوقاية والاختبار والعلاج القائمة على الأدلة. ونتيجة لذلك، انخفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ عاماً) في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنحو ٣٧ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧. ويمثل ذلك انخفاضاً من ٣,٣٩ إصابة لكل ١٠٠٠ شخص غير مصاب في عام ٢٠١٠ إلى ٢,١٤ إصابة في عام ٢٠١٧. وكان التقدم أبطأ في المناطق الأخرى، حتى أن بعض المناطق دون الإقليمية شهدت زيادة في الإصابة بالفيروس، ومنها غرب آسيا (٥٣ في المائة) وآسيا الوسطى (٥١ في المائة) وأوروبا (٢٢ في المائة).

وقد انخفض المعدل العالمي للإصابة بالفيروس بين البالغين بنسبة ٢٢ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧، وهو أقل بكثير من التقدم المطلوب لتحقيق الغايتين المحددتين لعام ٢٠٢٠ و ٢٠٣٠. وطراً أكبر انخفاض في معدل الإصابة حسب الفئة العمرية بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و ١٤ عاماً (٣٧ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧)، مما يعكس زيادة توفير العقارات المضادة للفيروسات للعكوسة لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل.

مع توقف إحراز أي تقدم في مكافحة الملاريا، هناك حاجة ملحة إلى بذل المزيد من الجهود في أشد البلدان تأثراً

معدل الإصابة بالملاريا، ٢٠١٧
(عدد الإصابات الجديدة لكل ١٠٠٠ شخص معرض للخطر)



بعد أكثر من عقد من المكاسب المتواصلة توقف التقدم في مكافحة الملاريا. فلم يجرز تقدم يُذكر في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧ في خفض عدد الإصابات بالملاريا في جميع أنحاء العالم. وكان معدل الإصابة بالملاريا قد انخفض بنسبة ١٨ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ - من ٧٢ إصابة لكل ١٠٠٠ شخص معرض للخطر إلى ٥٩ إصابة - غير أن المعدل بعد ذلك بقي دون تغيير بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧.

وفي عام ٢٠١٧، أبلغ عمّا يقدر بنحو ٢١٩ مليون إصابة بالملاريا وعن ٤٣٥٠٠٠ حالة وفاة بسبب المرض. ولا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتحمل العبء الأكبر، فهي تمثل أكثر من ٩٠ في المائة من الإصابات بالملاريا عالمياً. كما أن عدد الإصابات أخذ في التزايد. ففي الفترة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، أبلغ عن حوالي ٣,٥ مليون إصابة إضافية بالملاريا في البلدان الأفريقية العشرة الأشد تأثراً. ويعتبر الأطفال دون سن الخامسة الأكثر عرضة لهذا المرض، وهم يمثلون ٦١ في المائة (٢٦٦٠٠٠) من وفيات الملاريا في جميع أنحاء العالم. وقد كان تمويل الملاريا يتزايد منذ عام ٢٠٠٠، لكنه توقف في الآونة الأخيرة. وهناك حاجة ملحة لزيادة الدعم الموجه إلى أشد البلدان تأثراً.

يتحقق ببطء التغلب على أمراض المناطق المدارية المهملة، غير أنها لا تزال تعتبر آفة في البلدان الأكثر فقراً

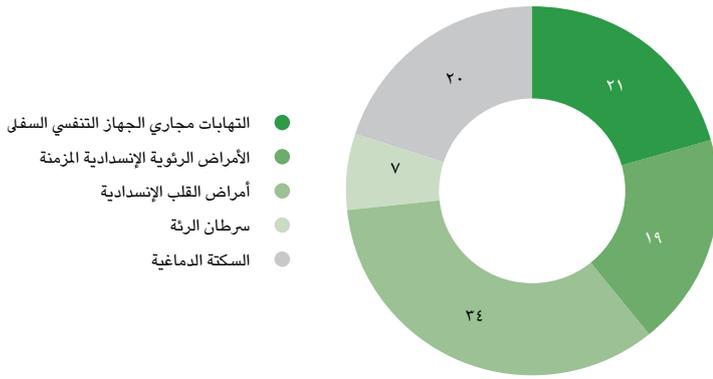
تمثل الأمراض المدارية المهملة مجموعة متنوعة من الأمراض المعدية التي توجد في ١٤٩ من البلدان المدارية وشبه المدارية. وهي تؤثر على بلايين الناس - وخاصة الذين يعيشون في فقر، ويفتقرون إلى المرافق الصحية الكافية، والمعرضون عن قرب للنقلات المعدية والحيوانات الأليفة - مما يكلف الاقتصادات النامية بلايين الدولارات كل عام. وفي عام ٢٠١٧، احتاج ١,٥٨ بليون شخص إلى معالجة ورعاية جماعية أو فردية بسبب أمراض مدارية مهمة، أي بانخفاض من ١,٦٣ بليون في عام ٢٠١٥ و ٢,٠٣ بليون في عام ٢٠١٠. وقد قضى بالكامل على واحد على الأقل من هذه الأمراض في ٣٤ بلداً في عام ٢٠١٧. على أن من المحتمل أن يكون التقدم الفعلي أقوى من ذلك، حيث إن تحسين المراقبة يساعد في تحديد عدد أكبر من الأشخاص الذين يحتاجون إلى تدخلات ضد الأمراض المدارية المهمة مقارنةً بالماضي. وفي أقل البلدان نمواً، احتاج ٥٢ في المائة من السكان (٥٢٢ مليوناً) إلى معالجة ورعاية بسبب أمراض مدارية مهمة في عام ٢٠١٧، أي بانخفاض من ٧٨ في المائة في عام ٢٠١٠. ولتتمكن من مراقبة هذه الأمراض والقضاء عليها بشكل فعال، لا بدّ من تكثيف التدابير الحالية والتوسع فيها.

تؤدي الثغرات الموجودة في الكشف عن السل وعلاجه، إلى جانب السلالات المقاومة للأدوية، إلى دفع التقدم في مكافحة المرض عن مساره

لا يزال السل أحد الأسباب الرئيسية لضعف الصحة وفقد الحياة في جميع أنحاء العالم. وقد قُدر عدد المصابين به في عام ٢٠١٧ بحوالي ١٠ ملايين شخص. وفي ذلك العام كان السل السبب الأعلى للوفيات الناجمة عن عامل واحد من العوامل المعدية (أي أنه أعلى من فيروس نقص المناعة البشرية)، كما كان السبب الرئيسي العاشر للوفاة بشكل عام. على أنه تم إحراز تقدم كبير. فقد انخفض معدل الإصابة بالسل بنسبة ٢١ في المائة منذ عام ٢٠٠٠ - من ١٧٠ إصابة جديدة وانتكاسة لكل ١٠٠٠٠٠ شخص في تلك السنة إلى ١٤٠ في عام ٢٠١٥ وإلى ١٣٤ في عام ٢٠١٧. وانخفض معدل وفيات السل بين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة ٤٢ في المائة خلال نفس الفترة. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات كبيرة في الكشف والعلاج، ولا تسير وتائر التقدم الحالية بالسرعة الكافية لتحقيق الغاية المتمثلة في إنهاء هذا الوباء كلياً بحلول عام ٢٠٣٠. وعلاوة على ذلك، فإن أنواع السل المقاومة للأدوية تمثل تحدياً مستمراً. وفي عام ٢٠١٧، كان هناك ٥٥٨٠٠٠ إصابة جديدة مقاومة لعقار ريفامبيسين، الذي يُعدّ الخيار الأول والأكثر فعالية. ومن أصل هذه الإصابات، كان هناك ٤٦٠٠٠٠ إصابة بنوع من السل مقاوم للأدوية المتعددة.

يعترف بشكل متزايد بأوجه القصور في الصحة البيئية كعوامل رئيسية تساهم في المرض وفقدان الحياة

حصة الأمراض المحددة السبب التي تعزى إلى تلوث الهواء، ٢٠١٦ (نسبة مئوية)

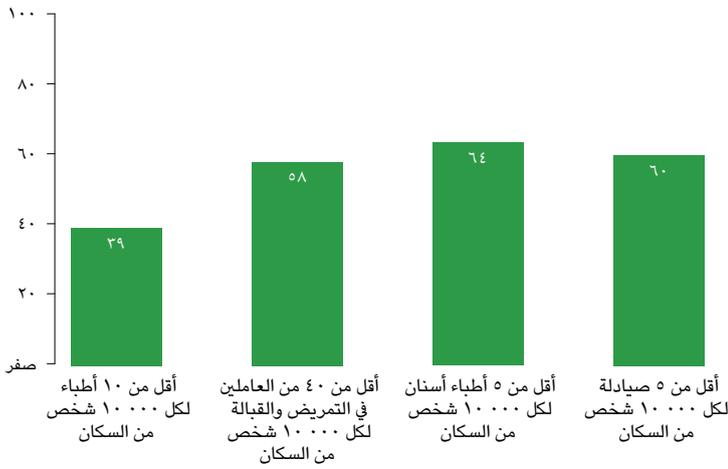


يرتبط عدم كفاية المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بما نسبته ٦٠ في المائة من عبء الإصابات الناجمة عن الإسهال، و١٠٠ في المائة من عبء الإصابات الناجمة عن العدوى عن طريق الديدان المنقولة التربة (الديدان الطفيلية)، و١٦ في المائة من العبء الناجم عن سوء التغذية (ويُفهم "العبء" في هذا السياق على أنه الأثر المترتب عن مشكلة صحية وهو يقاس بالتكلفة المالية أو عدد الوفيات أو الإصابات المرضية أو بمؤشرات أخرى). وقد أدت هذه الحالات الثلاثة إلى ما مجموعه ٨٧٠.٠٠٠ حالة وفاة في عام ٢٠١٦. ويمكن إحداث انخفاض هام في هذا العبء الكبير إذا كانت خدمات مياه الشرب والصرف الصحي المدارة بأمان متوفرة للجميع، وإذا أُتبعَت ممارسات النظافة الصحية الجيدة.

ويؤدي تلوث الهواء، سواء على المستوى المنزلي أو في البيئة المحيطة إلى زيادة التعرض لأمراض القلب والأوعية الدموية والجهاز التنفسي، وهي عوامل خطر رئيسية بالنسبة للأمراض غير المعدية. وقد تسبب التعرض لتلوث الهواء المنزلي، والذي يرجع أساساً إلى تلوث وقود وتقنيات الطهي، إلى وفاة نحو ٤ ملايين شخص في عام ٢٠١٦. والمخاطر الصحية الناجمة عن هذا النوع من التلوث مرتفعة بشكل خاص بين النساء والأطفال، الذين يقضون عادة وقتاً أكبر حول الموقد. كما أدى تلوث الهواء المحيط الناتج عن حركة المرور والصناعة وتوليد الطاقة وحرق النفايات واحترق القوود السكني إلى وفاة حوالي ٤,٢ مليون شخص في عام ٢٠١٦.

يتحمل العاملون الصحيون أكثر من طاقتهم في البلدان التي تشتد فيها الحاجة إليهم

نسبة البلدان التي لديها عدد غير كافٍ من المتخصصين في الرعاية الصحية، أحدث البيانات المتاحة، ٢٠١٣-٢٠١٨ (نسبة مئوية)

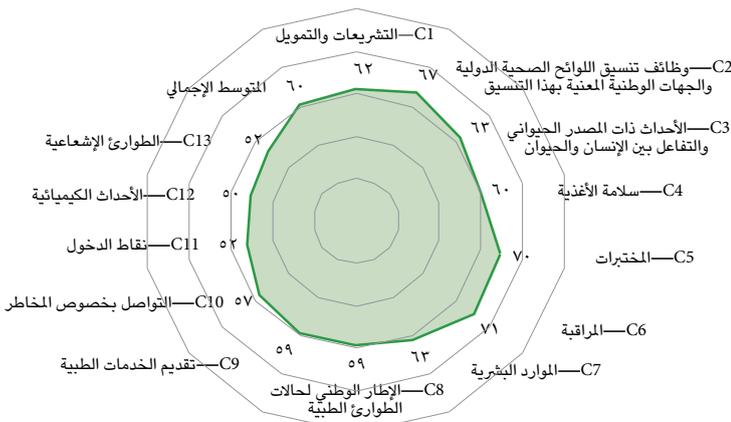


يتطلب تعزيز الرعاية الصحية الأولية وتحقيق الصحة للجميع وجود قوة عاملة كافية متحمسة تحظى بالدعم ومتاحة عند الحاجة. ولكن هذا للأسف أبعد ما يكون عن الواقع. وتشير البيانات المتاحة عن الفترة بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٨ إلى أن عدد الأطباء في ما يقرب من ٤٠ في المائة من جميع البلدان يقل عن ١٠ أطباء لكل ١٠.٠٠٠ شخص، وأن عدد العاملين في التمريض والقبالة في حوالي ٥٨ في المائة من البلدان يقل عن ٤٠ لكل ١٠.٠٠٠ شخص. ولا تمثل هذه الأرقام إلا تحسناً طفيفاً بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥.

وتشير الأدلة إلى أن العاملين الصحيين موزعون بشكل غير متساو في جميع أنحاء العالم وحتى داخل البلدان. وليس من المستغرب أن المناطق التي تواجه العبء الأكبر من الأمراض لديها أقل نسبة من العاملين الصحيين الذين يقدمون الخدمات. وفي جميع أقل البلدان نمواً، يقل عدد الأطباء عن ١٠ لكل ١٠.٠٠٠ شخص، وفي ٩٨ في المائة من هذه البلدان، يقل عدد العاملين في التمريض والقبالة عن ٤٠ لكل ١٠.٠٠٠ شخص. ويقدر أن يكون هناك حاجة إلى حوالي ١٨ مليون عامل صحي إضافي على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٣٠ لضمان حياة صحية للجميع.

قدرة البلدان على الكشف عن حالات الطوارئ في مجال الصحة العامة تفوق قدرتها على مواجهتها

الدرجة الممنوحة لكل من القدرات وفقاً لتقارير اللوائح الصحية الدولية، ٢٠١٨



ملحوظة: نظرة عامة تستند إلى التقارير الواردة (١٨٢ من أصل ١٩٠ تقريراً) في عام ٢٠١٨.

تعَدُّ اللوائح الصحية الدولية اتفاقاً ملزماً قانونياً يقضي بأن تبلغ الدول منظمة الصحة العالمية عن حالات معينة لتفشي الأمراض وعن وقوع بعض أحداث الصحة العامة. ومنذ عام ٢٠١٠، ترسل جميع الدول الأطراف البالغ عددها ١٩٦ دولة تقارير إلى منظمة الصحة العالمية عن قدرتها على تنفيذ اللوائح، ومدى استعدادها لمواجهة حالات الطوارئ الصحية عموماً. وفي عام ٢٠١٨، قدم ١٩٠ من الدول الأطراف تقاريرها، بالمقارنة بـ ١٦٧ دولة طرف في عام ٢٠١٧.

ويظهر من تحليل ١٨٢ تقريراً أنه تم إحراز تقدم على المستوى العالمي في جميع القدرات الأساسية الـ ١٣ التي تحددها اللوائح. وبين التحليل أن أداء جميع الدول الأطراف تقريباً أفضل في مجال الكشف (مثل المراقبة والكشف المختبري) مما هو عليه في مجال التأهب لحالات الطوارئ ومواجهتها. وقد لوحظت ثغرات أكبر في القدرة عند نقاط الدخول (مثل الموانئ والمطارات والمعابر الأرضية) وفي حالات الطوارئ المتعلقة بالسلامة الكيميائية وبالإشعاعات. ومع أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، إلا أن هذه التقارير تعطي دليلاً واضحاً على الالتزام الدولي بتحسين أنظمة الإنذار المبكر وتقليل مخاطر الصحة العامة وإدارتها وعلى ما يبذل من جهود على المستوى الدولي في هذا المضمار.



ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع

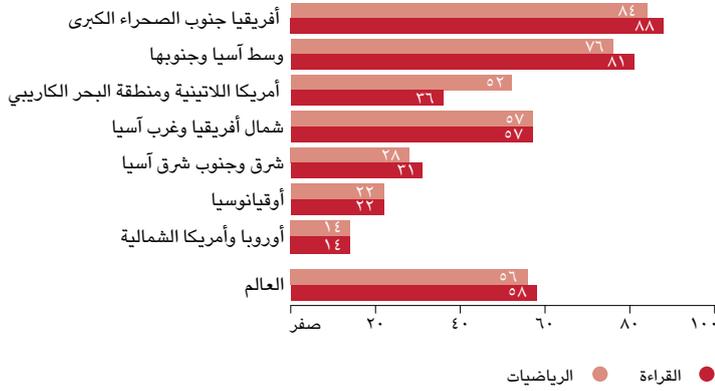


يُمكن التعليم من الحراك الاجتماعي الاقتصادي الصاعد وهو أساسي للتخلص من الفقر. ومع ذلك، لا يزال ملايين الأطفال غير ملتحقين بالمدارس، فضلاً عن أن التحصيل في المدرسة لا يحققه جميع الملتحقين. فأكثر من نصف جميع الأطفال والمراهقين في مختلف أنحاء العالم لا يستوفون الحد الأدنى من معايير الكفاءة في القراءة والرياضيات. وهناك تباين في الفرص والنتائج التعليمية بين جميع المناطق، وتعتبر أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأجزاء من وسط آسيا وجنوبها متخلفة عن الركب. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الطلاب ليسوا مستعدين تماماً للمشاركة في اقتصاد عالمي شديد التعقيد. وينبغي أن توفر هذه الثغرة

حافزاً لصناع السياسات لإعادة تركيز جهودهم لضمان تحسين نوعية التعليم، وتمكين المزيد من الناس من جميع الأعمار من الحصول عليه.

يدل التدني الهائل في معدلات الكفاءة في القراءة والرياضيات على وجود أزمة تعليمية عالمية

نسبة الأطفال والمراهقين الذين لا يحققون الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة والرياضيات، ٢٠١٥ (نسبة مئوية)



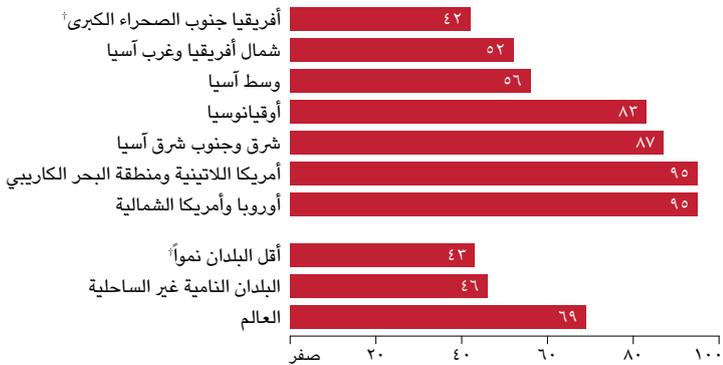
على الصعيد العالمي، في عام ٢٠١٥، كان هناك ما يقدر بنحو ٦١٧ مليون طفل ومراهق ممن هم في سن الدراسة الابتدائية والثانوية المتوسطة - أي أكثر من ٥٥ في المائة من المجموع العالمي - يفتقرون إلى الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة والرياضيات. وكان ثلث هؤلاء الأطفال والمراهقين خارج المدرسة وبحاجة ماسة للحصول على التعليم. وكان حوالي ثلثهم قد التحقوا بالمدرسة لكنهم لم يحققوا الكفاءة، إما لأنهم تسربوا من المدرسة أو لأنهم لم يتعلموا المهارات الأساسية. وعلى الرغم من سنوات من النمو المطرد في معدلات الالتحاق بالمدارس، تظل معدلات انعدام الكفاءة مرتفعة بشكل مثير للقلق. وفي عام ٢٠١٥، شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدلات انعدام الكفاءة، حيث إن ٨٨ في المائة من الأطفال (٢٠٢ مليون) ممن هم في سن الدراسة الابتدائية والثانوية المتوسطة لم يحققوا الكفاءة في القراءة و٨٤ في المائة (١٩٣ مليوناً) لم يحققوا الكفاءة في الرياضيات. ولم يكن حال وسط آسيا وجنوبها أفضل بكثير. فقد كان ٨١ في المائة من الأطفال (٢٤١ مليوناً) لا يجيدون القراءة و٧٦ في المائة (٢٢٨ مليوناً) يفتقرون إلى المهارات الأساسية في الرياضيات.

ولا تكتفي أزمة التعلم بتهديد قدرة الفرد على الخروج من الفقر، فهي تعرض للخطر المستقبل الاقتصادي لبلدان بأكملها في سياق كفافها من أجل التنافس في الأسواق العالمية بموارد بشرية لديها قدر أقل من المهارات. ويوفر العقد القادم فرصة مهمة لصناع السياسات لضمان أن يحقق جميع الأطفال الكفاءة في المستوى الأساسي من القراءة والكتابة والحساب.

واحتمال تعلم الفتيات للقراءة أكبر من احتمال تعلم الفتيان. وعلى مستوى العالم، وفي مقابل كل ١٠٠ فتى حصلوا على الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة في عام ٢٠١٥، حققت ١٠٥ من الفتيات في سن المدرسة الابتدائية و١٠٩ من المراهقات في سن التعليم الثانوي المتوسط الحد الأدنى من المعايير على الأقل.

يوفر التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة فرصة للانطلاق المبكر في المدرسة، لكن ثلث أطفال العالم يُتركون خلف الركب

معدل المشاركة في التعلم المنظم قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالمدرسة الابتدائية، ٢٠١٧ (نسبة مئوية)

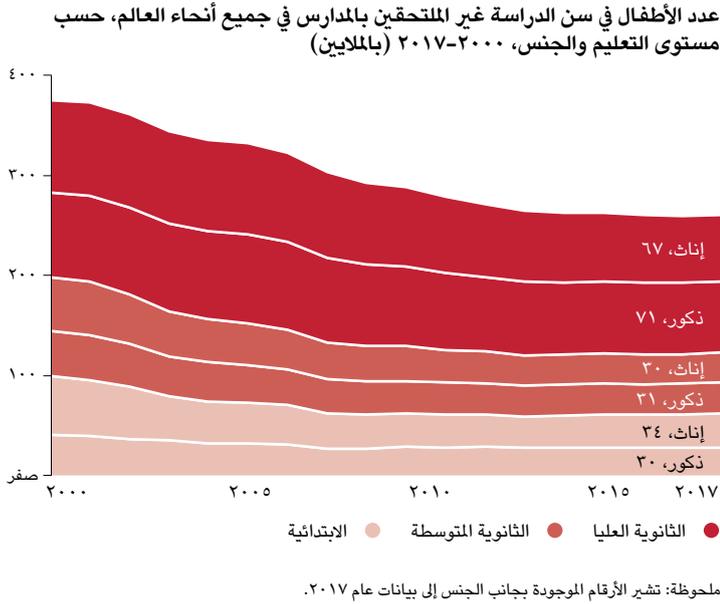


† استناداً إلى بيانات عام ٢٠١٦.

تشير الدلائل إلى أن جودة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة هي أحد أفضل السبل لاستثمار المجتمعات في أطفالها - فهي تبني أساساً قوياً للتعلم في السنوات اللاحقة. وفي الواقع، وُجد أن التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة واحد من أقوى العوامل المحددة لاستعداد الطفل للمدرسة، سواء في البلدان المرتفعة الدخل أو المنخفضة الدخل. وارتفعت المشاركة في التعليم المنظم قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالمدرسة الابتدائية بشكل مطرد خلال السنوات الماضية. وعلى المستوى العالمي، كان معدل المشاركة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ٦٩ في المائة في عام ٢٠١٧، مما يمثل ارتفاعاً من ٦٣ في المائة في عام ٢٠١٠. ومع ذلك، هناك تباينات كبيرة بين البلدان، إذ تتراوح المعدلات بين ٧ في المائة وما يقرب من ١٠٠ في المائة. أما معدل المشاركة في أقل البلدان نمواً فهو لا يزيد على ٤٣ في المائة.

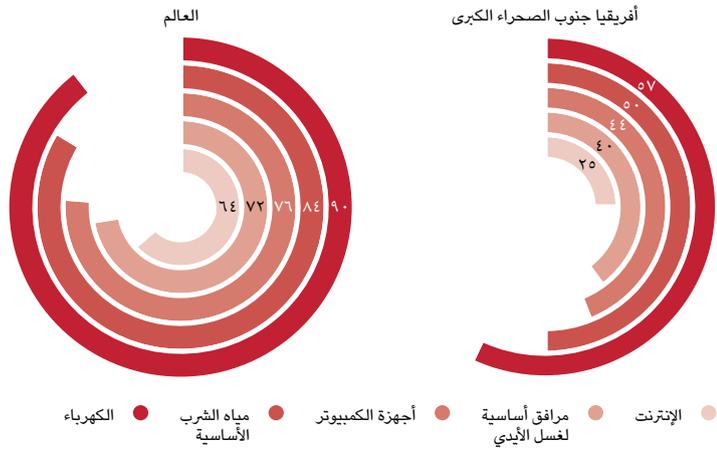
تعطل إحراز تقدم في الوصول إلى الأطفال غير الملحقين بالمدارس

على الرغم من التقدم الكبير المحرز في الوصول إلى التعليم والمشاركة فيه، فإن ٢٦٢ مليون طفل ومراهق (عمرهم بين ٦ سنوات و١٧ سنة من العمر) كانوا في عام ٢٠١٧ لا يزالون غير ملحقين بالمدارس. ويمثل ذلك ما يقرب من خمس سكان العالم في هذه الفئة العمرية. ومن أصل هذا العدد، هناك ٦٤ مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية (حوالي ٦ سنوات إلى ١١ سنة)، و٦١ مليون من المراهقين في سن المدرسة الثانوية المتوسطة (من ١٢ سنة إلى ١٤ سنة)، و١٣٨ مليون من الشباب في سن الدراسة الثانوية العليا (١٥ إلى ١٧ سنة). ولا تزال الفتيات يواجهن حواجز أمام التعليم في معظم المناطق، وخاصة في آسيا الوسطى وشمال أفريقيا وغرب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي هذه المناطق، من المرجح أن تكون نسبة استبعاد الفتيات من التعليم أكثر من نسبة استبعاد الفتيان في كل الأعمار. فمقابل كل ١٠٠ فتى في سن المدرسة الابتدائية غير ملتحق بالمدرسة في عام ٢٠١٧، كان هناك ١٢٧ فتاة محرومة من الحق في التعليم في آسيا الوسطى، و١٢١ فتاة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و١١٢ فتاة في شمال أفريقيا وغرب آسيا. وعلى المستوى العالمي، كانت ١١٨ فتاة غير ملتحقة بالمدرسة في مقابل كل ١٠٠ فتى غير ملتحق. وهناك حاجة إلى تكرار النجاحات التي تحققت مؤخراً في خفض عدد الأطفال غير الملحقين بالمدرسة وتقليص الثغرة بين الجنسين في معدل الالتحاق بالمدارس في جميع أنحاء العالم لضمان التحاق جميع الأطفال في كل مكان بالمدارس.



يفتقر كثير جداً من المدارس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى العناصر الأساسية للتعليم الجيد: المعلمون المدربون والمرافق المناسبة

نسبة المدارس التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى الموارد المدرسية الأساسية على مستوى العالم وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في التعليم الثانوي العالي، ٢٠١٧ (نسبة مئوية)

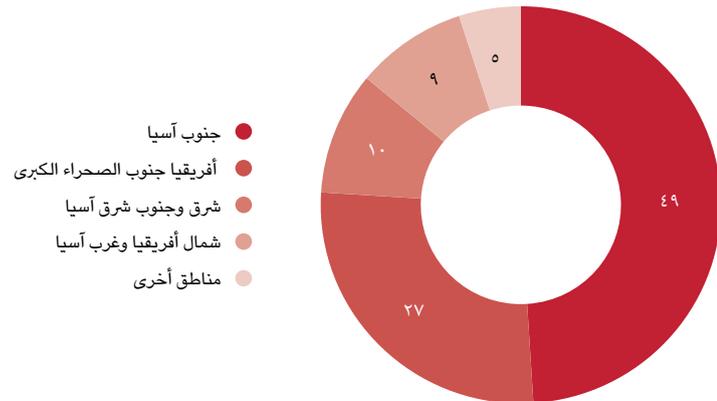


تلعب كفاية البنية التحتية وتدريب المعلمين دوراً مهماً في جودة التعليم. ومن بين جميع المناطق، تواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر التحديات في تزويد المدارس بالموارد الأساسية. والوضع شديد السوء على المستويين الابتدائي والثانوي المتوسط، حيث يحصل أقل من نصف المدارس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على مياه الشرب والكهرباء وأجهزة الكمبيوتر والإنترنت. أما في المرحلة الثانوية العليا، فإن الكهرباء متوفرة في ٥٧ في المائة من المدارس، ولكن ما نسبته ٢٥ إلى ٥٠ في المائة منها فقط لديها إمكانية الوصول إلى الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر ومياه الشرب ومرافق غسل اليدين.

وهناك خطوة مهمة أخرى نحو بلوغ هدف التعليم الجيد للجميع وهي توفير عدد كافٍ من المعلمين المدربين في الفصول الدراسية. وهنا أيضاً، تتخلف أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ففي عام ٢٠١٧، كان لدى هذه المنطقة أدنى النسب المئوية للمعلمين المدربين في التعليم قبل الابتدائي (٤٨ في المائة) والابتدائي (٦٤ في المائة) والثانوي (٥٠ في المائة).

على الرغم من إحراز تقدم، لا يزال ٧٥٠ مليوناً من البالغين لا يستطيعون قراءة وكتابة عبارة بسيطة؛ وثلاثاً هؤالء البالغين من النساء

نسبة الأميين بين سكان العالم، في سن ١٥ سنة فأكثر، ٢٠١٦ (نسبة مئوية)



شهدت العقود الأخيرة تحسينات في مهارات القراءة والكتابة الأساسية وتراجعتاً ثابتاً في الفترات بين الجنسين، حيث ارتفعت معدلات محو الأمية لدى النساء بشكل أسرع من ارتفاعها لدى الرجال في جميع المناطق على مدار الأعوام الخمسة والعشرين الماضية. ومع ذلك، ظل ٧٥٠ مليوناً من البالغين، وثلاثاً من النساء، أميين في عام ٢٠١٦. وتعتبر معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين على أدناها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. فجنوب آسيا وحدها هي موطن لنحو نصف سكان العالم من الأميين (٤٩ في المائة).

وعلى الجانب الإيجابي، تعتبر معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الشباب أعلى عموماً من معدلاتها بين البالغين. وهذا يعكس تحسن فرص الوصول إلى التعليم بالنسبة للأجيال الشابة، مع أن كثيراً من الطلاب الذين أحرزوا فعلاً مهارات القراءة والكتابة الأساسية لا يزالون يكافحون من أجل الارتقاء إلى مستوى أعلى من مجرد الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة والرياضيات. وعلى المستوى العالمي، بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (في سن ١٥ فأكثر) ٨٦ في المائة في عام ٢٠١٦، مقارنةً بنسبة ٩١ في المائة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة). ومع ذلك، يظل معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب منخفضاً في عدة بلدان، معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.



تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

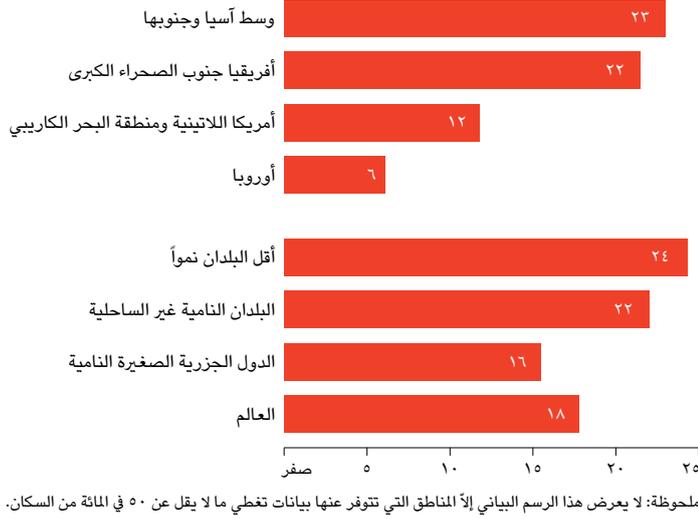


يعتبر العالم اليوم مكاناً أفضل للمرأة مما كان عليه في الماضي. فقد انخفض عدد الفتيات اللاتي يُجبرن على الزواج المبكر، وهناك عدد أكبر من النساء اللاتي يعملن في الهيئات التشريعية ويشغلن مناصب قيادية، ويجري العمل على إصلاح القوانين لتعزيز المساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من هذه المكاسب، لا تزال القوانين التمييزية والأعراف الاجتماعية سائدة، إلى جانب الممارسات الضارة وغيرها من أشكال العنف ضد النساء والفتيات. ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً على جميع مستويات القيادة السياسية. وفي جميع أنحاء العالم، تؤدي النساء والفتيات نصيباً غير متناسب من العمل المنزلي غير مدفوع الأجر. وعلاوة على ذلك، ما زالت النساء يواجهن عوائق فيما يتعلق بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية، بما في ذلك القيود القانونية والافتقار إلى استقلالية صنع القرار. ومن بين أكثر الفئات حرماناً النساء والفتيات

اللاتي يواجهن الآثار المتضاعفة للتمييز الجنساني وغيره من أشكال التمييز. وسيطلب تحقيق المساواة بين الجنسين إجراءات جريئة ومستدامة تعالج العوائق الهيكلية والأسباب الجذرية للتمييز ضد المرأة. وعلى نفس القدر من الأهمية، سيطلب الأمر الأخذ بقوانين وسياسات تعزز المساواة بين الجنسين، على أن تكون مدعومة بموارد كافية، فضلاً عن تقوية المساءلة عن الالتزامات المقطوعة فعلاً تجاه حقوق المرأة.

لا تزال النساء والفتيات يتعرّضن لممارسات ضارة تؤثر بشدة على حياتهن

نسبة النساء والفتيات، في أعمار تتراوح بين ١٥ و٤٩ عاماً، اللاتي كنّ مقترنات بشريك في أي وقت من الأوقات وتعرّضن للعنف البدني و/أو الجنسي من جانب شريك حميم حالي أو سابق في الأشهر الـ ١٢ السابقة، أحدثت البيانات المتاحة، ٢٠١٧-٢٠٠٥ (نسبة مئوية)



لا تزال النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم يتعرّضن للعنف ولممارسات قاسية تجردهن من كرامتهن وتقوض رفاههن. ويؤثر عنف الشريك الحميم على النساء من جميع الأعمار والأعراق وفي جميع البلدان، وبغض النظر عن حالتهم الاجتماعية والاقتصادية ومستوى التعليم الذي حصلن عليه. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة من ١٠٦ من البلدان، فإن ١٨ في المائة من النساء والفتيات، في أعمار تتراوح بين ١٥ و٤٩ عاماً، اللاتي كنّ مقترنات بشريك في أي وقت من الأوقات، تعرّضن للعنف البدني و/أو الجنسي على يد شريك حميم حالي أو سابق في الأشهر الـ ١٢ السابقة للاستقصاء.

ويشكل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية انتهاكاً لحقوق الإنسان يثير بالغ القلق ويؤثر على ٢٠٠ مليون امرأة على الأقل في ٣٠ بلداً تتركز فيها هذه الممارسة (يقع نصف هذه البلدان في غرب أفريقيا). وفي المتوسط، انخفض معدل انتشار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية بمقدار الربع منذ عام ٢٠٠٠. ومع ذلك، في المتوسط، تعرّضت نحو فتاة واحدة من كل ثلاث فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٥ و١٩ عاماً في هذه البلدان لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، مقارنة بما يقرب من فتاة واحدة من كل فتاتين في عام ٢٠٠٠.

وقد استمر زواج الأطفال - وهي ممارسة ضارة أخرى - في الانخفاض في جميع أنحاء العالم، مدفوعاً إلى حد كبير بالتقدم المحرز في جنوب آسيا. ففي تلك المنطقة، انخفض خطر زواج الفتاة في سن الطفولة بنسبة تزيد على ٤٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠. وبشكل متزايد، ينتقل عبء زواج الأطفال على المستوى العالمي من جنوب آسيا إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث كان معدل انخفاض مستويات زواج الأطفال أكثر تواضعاً.

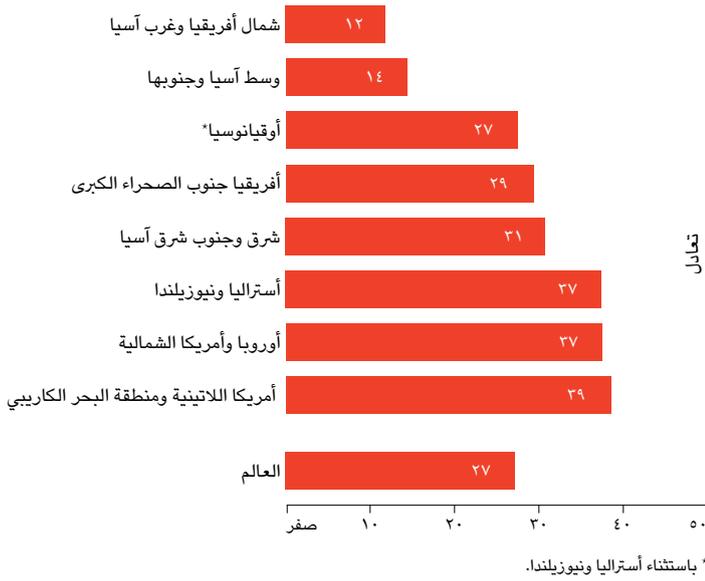
تؤدي النساء والفتيات حصة غير متناسبة من الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر

كما أن عدم كفاية مواعد الطهي، والمياه، والصرف الصحي، والنقل، يزيد من أعباء النساء، وكذلك شأن عدم توفر التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، والرعاية الطويلة الأجل، وإمكانية الحصول على الحماية والخدمات الاجتماعية. ويتضاعف هذا العبء بفعل المفاهيم التقليدية لدور المرأة في المجتمع. وعندما تعمل النساء في مجال تقديم الرعاية والأعمال المنزلية، يقلّ لديهن الوقت الذي يمكن تخصيصه للعمل مدفوع الأجر والتعليم والترفيه، مما يزيد من حرمانهن الاجتماعي الاقتصادي.

وفقاً لأحدث البيانات المتاحة من حوالي ٩٠ بلداً، تقضي النساء في المتوسط حوالي ثلاثة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال كل يوم في الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر، وتشمل هذه الأعمال مجموعة متنوعة من الأنشطة غير مدفوعة الأجر، مثل رعاية الأطفال والمسنين والأعمال المنزلية. كما تشير البيانات إلى أن الثغرة بين الجنسين تتسع في الفترات التي يُرجّح فيها أن يكون لدى المرأة أطفالاً صغاراً في المنزل.

في المنزل والعمل وفي الحياة السياسية، كثيراً جداً ما تُحرم النساء من سلطة اتخاذ القرار

نسبة النساء في المناصب الإدارية، ٢٠١٨ (نسبة مئوية)



في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، تراوحت نسبة تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية الوطنية من صفر إلى ٦١,٣ في المائة، بمتوسط ٢٤,٣ في المائة. وتمثل هذه النسبة زيادة قدرها خمس نقاط مئوية منذ عام ٢٠١٠. وفي ١٠٣ من البلدان والمناطق التي تتوفر عنها بيانات عن هذا الموضوع، تراوحت نسبة تمثيل المرأة في الهيئات التداولية المحلية المنتخبة من أقل من ١ في المائة إلى ما يقرب من التعادل، بنسبة ٥٠ في المائة، بمتوسط قدره ٢٦ في المائة. وتبلغ نسبة تمثيل المرأة في الحكومات المحلية ٤٠ في المائة أو أكثر فيما لا يزيد على ١٥ من البلدان والمناطق. وفي حال وجود حصص جنسانية معتمدة تشريعياً، يتم انتخاب نسب أعلى بكثير من النساء على الصعيدين الوطني والمحلي. وتميل البلدان ذات التمثيل الأعلى للمرأة في الحكومة المحلية إلى أن يكون تمثيل المرأة أعلى في هيئاتها التشريعية أيضاً.

وفي المجال الاقتصادي، شهد العالم اتجاهاً تصاعدياً في نسبة النساء في المناصب الإدارية. ومنذ عام ٢٠٠٠، ارتفعت هذه النسبة في جميع المناطق والمجموعات القطرية، باستثناء أقل البلدان نمواً. ومع ذلك، فإنها لا تزال منخفضة بشكل غير متناسب. ففي عام ٢٠١٨، كانت النساء يشكلن ٣٩ في المائة من مجموع القوى العاملة، ولكنهن لا يشغلن إلا ٢٧ في المائة من المناصب الإدارية.

ويعكس هذا النقص في سلطة اتخاذ القرار في المنزل أيضاً. ووفقاً لبيانات من ٥١ بلداً، فإن ٥٧ في المائة فقط من النساء في سن تتراوح بين ١٥ و٤٩ عاماً، المتزوجات أو المقترنات بشريك اتخذن قراراتهن بأنفسهن فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل والخدمات الصحية. وتكتسي قدرة النساء والفتيات على اتخاذ هذه القرارات الحاسمة لأنفسهن - والقدرة على تنفيذها - أهمية أساسية بالنسبة لتمكين المرأة وممارستها لحقوقها الإنجابية ممارسة كاملة.

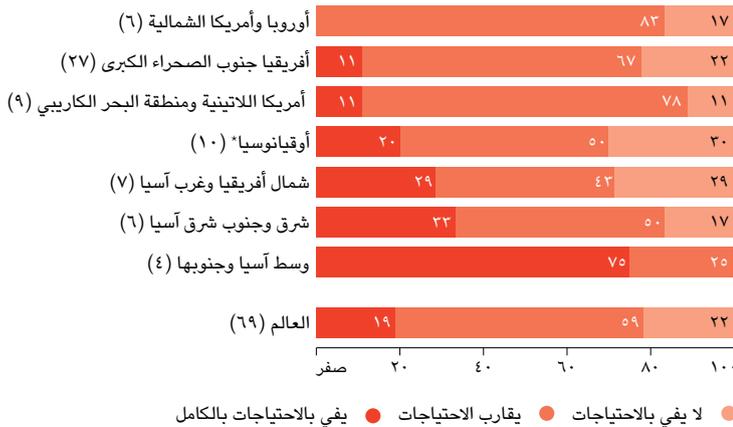
في العديد من البلدان، يؤدي وجود ثغرات في الأطر القانونية إلى الفشل في حماية حقوق المرأة

ومن بين تلك البلدان، يفترق ٦٨ في المائة منها إلى قوانين للاغتصاب تستند إلى مبدأ الموافقة. وفي مجالات العمالة والمزايا الاقتصادية، والزواج والأسرة، لوحظت ثغرات قانونية لدى ٢٩ في المائة و ٢٤ في المائة من البلدان، على التوالي. وعلى سبيل المثال، لم يكن لدى أكثر من نصف البلدان قوانين معمول بها تفرض المساواة في الأجر عن العمل ذي القيمة المتساوية. ولا تتوفر قوانين تحدد سن ١٨ عاماً كسن أدنى للزواج بالنسبة للنساء والرجال دون استثناء إلا لدى أقل من ثلث البلدان.

على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية، تم إحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين من خلال سن التشريعات الجديدة وإصلاح القوانين القائمة. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات مزعجة. وقد خلصت إلى هذا الاستنتاج دراسة استندت إلى بيانات جمعت في عام ٢٠١٨ وغطت أربعة مجالات قانونية في ٥٣ بلداً. ففي نحو ثلث البلدان التي شملتها الدراسة، تم العثور على ثغرات في الأطر القانونية الشاملة ومجال الحياة العامة. وعلى سبيل المثال، يفترق ما يقرب من ثلثي تلك البلدان إلى قوانين تغطي التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة. وفي مجال العنف ضد المرأة، تم العثور على ثغرات قانونية في أكثر من ربع البلدان التي شملتها الدراسة.

تحذّر الثغرات في التمويل من تنفيذ القوانين والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

نسبة البلدان التي لديها أنظمة لتتبع مخصصات ميزنة المساواة بين الجنسين، ٢٠١٨ (نسبة مئوية)



* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

ملحوظة: تعكس الأرقام بين قوسين عدد البلدان التي تتوفر البيانات عنها.

تهدف الميزنة المراعية للمنظور الجنساني إلى ربط الاحتياجات السياسية والقانونية للمساواة بين الجنسين بتخصيص الموارد. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني على الصعيد العالمي، لا تزال هناك ثغرات كبيرة. فعلى سبيل المثال: لا يزال يتعين على العديد من البلدان إنشاء نظام شامل لتتبع مخصصات المساواة بين الجنسين وإتاحة البيانات للجمهور. وقد وجد تحليل لبيانات عام ٢٠١٨ المأخوذة من ٦٩ بلداً ومنطقة أن ١٣ بلداً (١٩ في المائة) تستوفي تلك المعايير بالكامل، وأن ٤١ بلداً (٥٩ في المائة) اقتربت من الاحتياجات. وفي كثير من الأحيان، تصدر البلدان توجيهات بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، وتستخدم البيانات المصنفة جنسياً لإرشاد قرارات الميزانية، وإجراء تقييمات للأثر بعد التنفيذ. وكشفت البيانات أيضاً عن ثغرة في تنفيذ السياسات. ومن بين مجموعة البلدان نفسها، كان لدى ٩٠ في المائة منها سياسات وبرامج لمعالجة الثغرات في المساواة بين الجنسين، لكن ٤٣ في المائة منها فقط أبلغت عن تخصيص موارد كافية لتنفيذ تلك السياسات.



ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

المياه النظيفة والنظافة الصحية

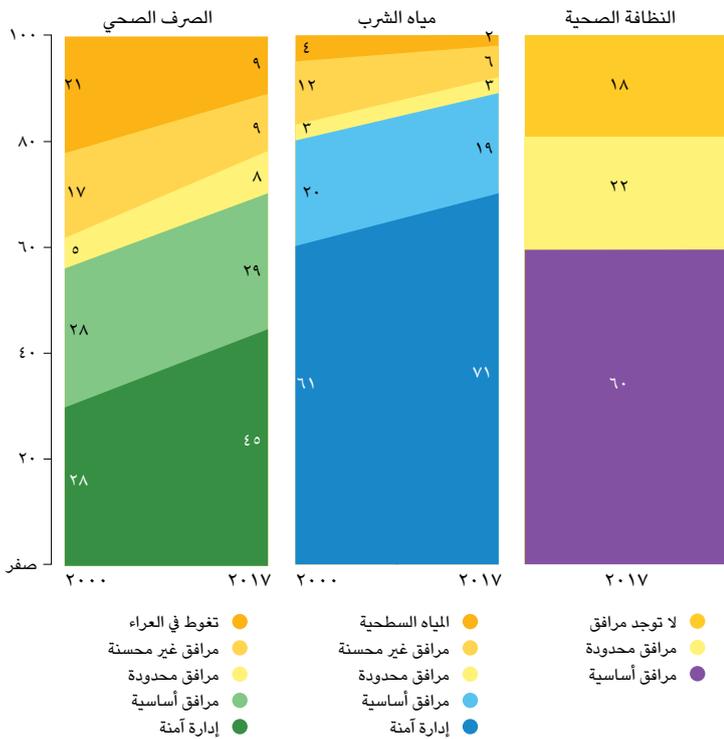


المياه العذبة مورد ثمين ضروري لصحة الإنسان وللأمن الغذائي وأمن الطاقة وللقضاء على الفقر، فضلاً عن ضرورتها للعديد من الجوانب الأخرى للتنمية المستدامة. وقد وفرت النظم الإيكولوجية المتعلقة بالمياه دائماً مواقع طبيعية للمستوطنات البشرية، إلى جانب ثروة من خدمات النظم الإيكولوجية. ومع ذلك، فإن المياه تتعرض للتهديد شأناً شأن الموارد الطبيعية الأخرى. فالطلب على المياه يتجاوز النمو السكاني، ونصف سكان العالم يعانون بالفعل من شح شديد في المياه لمدة شهر واحد في السنة على الأقل. وأصبحت معظم الأنهار في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أكثر تلوئاً الآن مما كانت عليه في التسعينات. وخلال المائة عام الماضية، ضاع ما يتراوح بين ٥٠ و ٧٠ في المائة من مساحة الأراضي الرطبة الطبيعية في العالم. وفي حين أنه أحرز تقدم كبير في زيادة فرص الحصول على مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي، لا يزال بلايين الناس - ومعظمهم في المناطق الريفية - يفتقرون إلى هذه الخدمات الأساسية. وعلى سبيل الاستجابة لذلك، زاد المانحون التزامهم بتقديم

المعونة لقطاع المياه بنسبة ٣٧ في المائة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وقد أدركت معظم بلدان العالم أهمية تحسين تنسيق استخدام موارد المياه ووضع خطط متكاملة لإدارتها. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الجهد لتحسين الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي، وزيادة معالجة مياه الصرف، وتعزيز كفاءة استخدام المياه، وتوسيع نطاق التعاون التشغيلي عبر أحواض المياه العابرة للحدود، وحماية النظم الإيكولوجية للمياه العذبة واستعادتها.

على الرغم مما أحرز من تقدم، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات مسرعة لتزويد بلايين الناس بخدمات مياه الشرب والصرف الصحي المدارة بأمان

التغطية العالمية لمياه الشرب وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، ٢٠١٧ و ٢٠٠٠ (نسبة مئوية)



بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠٠٠، ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يستخدمون مياه الشرب المدارة بأمان - بأعلى مستوى لهذه الخدمة - من ٦١ في المائة إلى ٧١ في المائة. وقد تحققت أسرع تقدم في وسط آسيا وجنوبها وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وعموماً، يحصل ٩٠ في المائة من سكان العالم على خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل. وعلى الرغم من هذه المكاسب، كان ٧٨٥ مليون شخص لا يزالون يفتقرون إلى خدمات مياه الشرب الأساسية في عام ٢٠١٧.

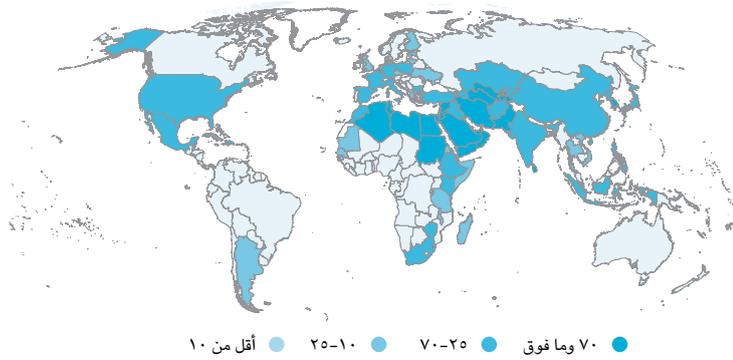
كما ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان من ٢٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٥ في المائة في عام ٢٠١٧، حيث حققت شرق وجنوب شرق آسيا أسرع تقدم. واستخدمت نسبة إضافية من سكان العالم قدرها ٣٠ في المائة خدمات الصرف الصحي الأساسية. وعلى الرغم من هذا التقدم، كان هناك ما يقدر بنحو ٦٧٣ مليون شخص (أي ٩ في المائة من سكان العالم) لا يزالون يمارسون التغوط في العراء في عام ٢٠١٧، ومعظمهم في جنوب آسيا. ولا بدّ من مضاعفة معدل التقدم السنوي الحالي لتحقيق وصول جميع سكان العالم إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية بحلول عام ٢٠٣٠.

وفي عام ٢٠١٧، كان لدى ثلاثة من كل خمسة أشخاص في جميع أنحاء العالم مرافق أساسية لغسل اليدين بالصابون والماء في أماكن السكن، مقارنة بأقل من واحد من كل ثلاثة (٢٨ في المائة) في أقل البلدان نمواً. ويعني ذلك أن ما يقدر بنحو ٣ بلايين من الناس ما زالوا غير قادرين على غسل أيديهم في المنزل على النحو الملائم.

ولتوفير الخدمات الأساسية الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أهمية ليس في أماكن الإقامة وحدها، ولكن أيضاً في الأماكن العامة التي يتجمع فيها الناس. وفي عام ٢٠١٦، كان ثلث المدارس الابتدائية جميعها يفتقر إلى الخدمات الأساسية الخاصة بمياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية. وقد أثر ذلك سلباً على تعليم وصحة الملايين من أطفال المدارس، وخاصة الفتيات اللاتي يواجهن الحيض. ويفتقر واحد من كل أربعة من مرافق الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم أيضاً إلى خدمات مياه الشرب الأساسية، مما يؤثر على أكثر من بليون شخص ويزيد من مخاطر التعرض للعدوى لدى الأشخاص الذين يلتمسون الرعاية الطبية.

يؤثر الإجهاد المائي على الناس في جميع القارات، مما يتطلب عملاً فورياً وجماعياً

مستوى الإجهاد المائي: استهلاك المياه العذبة كنسبة من إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة، آخر سنوات متوفرة، ٢٠١٥-٢٠٠٠ (نسبة مئوية)

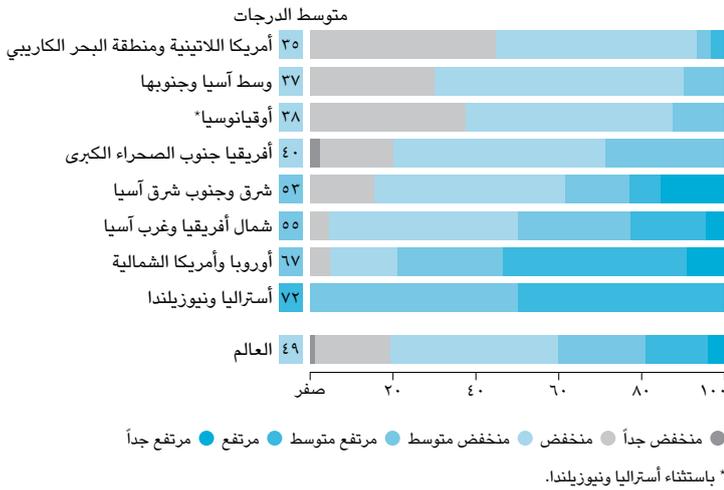


يعيش بليونان من الناس في بلدان تعاني من إجهاد مائي مرتفع، وهناك نحو ٤ بلايين من الناس يعانون من شح شديد في المياه لمدة شهر واحد على الأقل في السنة. وخلال القرن الماضي، زاد استخدام المياه في العالم بأكثر من ضعف معدل النمو السكاني. ولا يزال هذا النمو، إلى جانب التوسع الحضري السريع، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وأنماط الاستهلاك المتغيرة، يدفع الطلب على المياه، ويتفاقم هذا الوضع بسبب تغير المناخ. وبحلول عام ٢٠٣٠، يقدر أن نحو ٧٠٠ مليون شخص سيكونون في عداد النازحين بسبب الشح الشديد في المياه.

ويواجه ثلث البلدان حالياً مستويات متوسطة إلى عالية من الإجهاد المائي. وتقع البلدان التي تواجه مستويات عالية من الإجهاد المائي في شمال أفريقيا وغرب آسيا وفي وسط آسيا وجنوبها. ولتخفيف الضغط على موارد المياه العذبة، يتعين على كل بلد ومنطقة أن تزيد من استخدامها لموارد المياه غير التقليدية، مثل إعادة استخدام مياه الصرف، وتحلية المياه، والاستخدام المباشر لمياه الصرف الزراعي.

تعمل البلدان على النهوض بالإدارة المتكاملة لمواردها المائية، ولكن هناك حاجة إلى إحراز التقدم بوتائر أسرع

المعدل المتوسط لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، ٢٠١٨ (نسبة مئوية)



لا بدّ من إدارة الموارد المائية بعناية لضمان استدامتها وتقاسمها بين المستخدمين على أساس منصف. ويُعرف الإطار العالمي لهذا النهج بالإدارة المتكاملة للموارد المائية، وهو يغطي السياسات والمؤسسات وأدوات الإدارة والتمويل. ومن أصل البلدان الـ ١٧٢ التي أبلغت عن تنفيذها للإدارة المتكاملة للموارد المائية في عام ٢٠١٨، كانت مستويات التنفيذ لدى ٨٠ في المائة منها منخفضة إلى متوسطة أو أعلى من ذلك. وهذا يعني أن هذه البلدان أنشأت أساساً قوياً لتنفيذ عناصر هذا النهج الكثيرة. ومع ذلك، فإن ٦٠ في المائة من البلدان لم تكن على المسار الصحيح للتمكن من تحقيق غاية عام ٢٠٣٠ المتمثلة في تنفيذ النهج تنفيذاً كاملاً. وهناك حاجة إلى تسريع وتيرة التقدم، لا سيما في مجال التمويل المستدام. وفي عام ٢٠١٨، كانت الدرجة المتوسطة لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستوى العالمي ٤٩ من أصل ١٠٠ درجة.

وتعتبر مشاركة المجتمعات المحلية أساسية لضمان تكييف الإدارة المتكاملة للموارد المائية مع السياقات المحلية. وقد ذكر ما نسبته سبعون في المائة من البلدان أن لديها إجراءات (محددة في السياسة أو القانون) لمشاركة المجتمعات المحلية في مجالي إمدادات مياه الشرب وإدارة موارد المياه في المناطق الريفية. على أن تنفيذ هذه الإجراءات مقيد بسبب الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية.

ارتفعت التزامات المعونة المقدمة من المانحين لقطاع المياه بينما ثبت مستوى المدفوعات الفعلية

التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ومدفوعاتها لقطاع المياه، ٢٠١٧-٢٠٠٠ (بملايين الدولارات الثابتة لعام ٢٠١٦)



شهدت المدفوعات الفعلية الموجهة من البلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى قطاع المياه ارتفاعاً خلال عدة سنوات، حيث بلغت ما يقارب ٩,١ بلايين من الدولارات في عام ٢٠١٦. غير أن هذه المدفوعات انخفضت في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٧ بنسبة ٢ في المائة. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى تقييمات أجرتها الجهات المانحة في سياق عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، وهو يقابل انخفاض التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦ (من ١٢,٥ بليون دولار إلى ٩,٥ بلايين من الدولارات). ومن المشجع أن التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ارتفعت بنسبة ٣٦ في المائة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، مما يشير إلى تجدد التركيز لدى المانحين على قطاع المياه. ويُعزى معظم هذه الزيادة الكبيرة في التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى زيادة الالتزامات إلى ثلاثة أضعاف فيما يتعلق بالموارد المائية الزراعية، والتي نُجمت عن مشاريع جديدة في جنوب وجنوب شرق آسيا. كما شهدت الالتزامات المتعلقة بإمدادات المياه والصرف الصحي ارتفاعاً كبيراً خلال تلك الفترة، من ٧,٦ بلايين إلى ٩,١ بلايين من الدولارات، حيث تم الالتزام بزيادات كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية لسياسة قطاع المياه وتنظيمه الإداري وكذلك لشبكات إمدادات المياه والصرف الصحي الكبيرة.

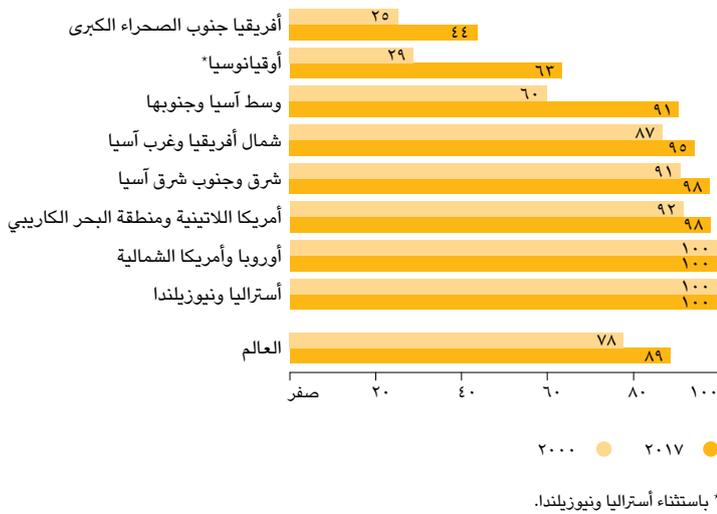


ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة

يجرز العالم تقدماً نحو الهدف ٧، فهناك دلائل مشجعة على أن الطاقة أصبحت أكثر استدامة وتوفراً على نطاق واسع. وقد بدأ تسارع الوصول إلى الكهرباء في البلدان الأكثر فقراً، واستمرت كفاءة الطاقة في التحسن، وتحقق الطاقة المتجددة مكاسب مشهودة في قطاع الكهرباء. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من تركيز الاهتمام للتمكن من تحسين الوصول إلى أنواع وقود وتكنولوجيا الطهي النظيفة والأمنة لثلاثة بلايين من الناس، وللتوسع في نطاق استخدام الطاقة المتجددة خارج قطاع الكهرباء، ولزيادة كفاءة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

يحصل على الكهرباء حالياً ما يقرب من ٩ من كل ١٠ أشخاص، لكن وصولها إلى الذين لا يحصلون عليها سيتطلب المزيد من الجهود

نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء، ٢٠١٧ و ٢٠١٠ (نسبة مئوية)

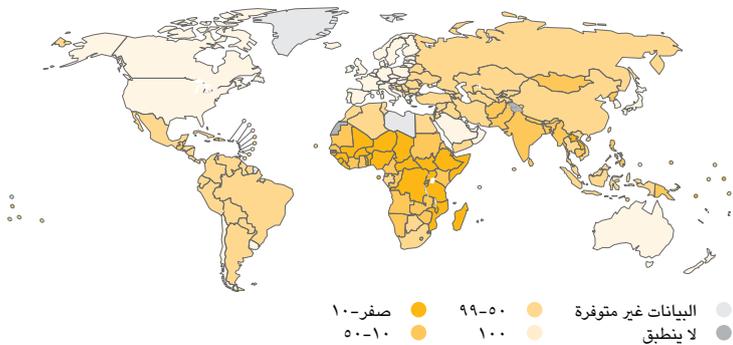


يزيد عدد الناس الذين يستخدمون الكهرباء اليوم عن عددهم في أي وقت مضى، فقد ارتفعت نسبة سكان العالم الحاصلين على هذه الخدمة من ٨٣ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٨٧ في المائة في عام ٢٠١٥ ثم تسارع النمو لتصل نسبتهم إلى ٨٩ في المائة في عام ٢٠١٧ (أي زيادة قدرها نقطة مئوية واحدة سنوياً في العامين الماضيين). ومع ذلك، كان هناك ٨٤٠ مليون شخص في عام ٢٠١٧ لا يحصلون على هذه الخدمة الأساسية، ومعظمهم يعيش في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ففي هذه المنطقة، كان ٤٤ في المائة فقط من السكان يحصلون على الكهرباء وما زال هناك ٥٧٣ مليوناً من الناس يفتقرون إليها.

وعلى الصعيد العالمي، طرأ تقدم سريع في كفاءة المناطق الريفية بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، ولكن لا تزال هناك ثغرة كبيرة. ففي عام ٢٠١٧، بلغت نسبة تغطية المناطق الريفية ٧٨ في المائة مقارنة بنسبة ٩٧ في المائة في المناطق الحضرية. وهذا يعني أن ٨٧ في المائة من الأشخاص الذين لا تتوفر لديهم الكهرباء حالياً يعيشون في المناطق الريفية. وستواجه جهود الكهرباء في المستقبل تعقيدات في الوصول إلى السكان غير الحاصلين على الكهرباء حالياً، بما في ذلك النازحون أو الذين يعيشون في مجتمعات نائية يصعب الوصول إليها والذين يرتبطون بشبكة حضرية هشة مثقلة بالأعباء.

لا يزال هناك ثلاثة بلايين من الناس يفتقرون إلى أنواع وقود وتكنولوجيا الطهي النظيفة، مما يشكل تهديداً خطيراً لصحة الإنسان والبيئة

نسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانية الحصول على أنواع وقود وتكنولوجيا الطهي النظيفة، ٢٠١٧ (نسبة مئوية)

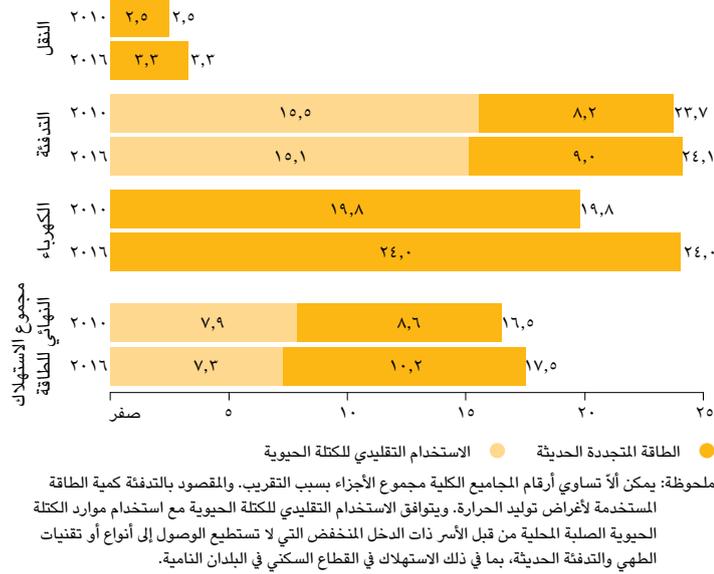


ازداد الوصول إلى أنواع وقود وتكنولوجيا الطهي النظيفة والأمنة منذ عام ٢٠١٠ بمعدل ٠,٥ نقطة مئوية سنوياً، ليغطي ٦١ في المائة من سكان العالم في عام ٢٠١٧. على أن وتائر النمو هذه بطيئة للغاية ويتعذر معها بلوغ هدف التنمية المستدامة، وهي ترك حوالي ٣ بلايين شخص لا يزالون يعتمدون على أنظمة للطهي غير فعالة وشديدة التلوث، الأمر الذي يؤدي إلى ما يقرب من ٤ ملايين من الوفيات المبكرة كل عام. ولا يزال الافتقار إلى أنواع الوقود والتكنولوجيا النظيفة أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في ضعف الصحة وتدهور البيئة، سواء في البلدان المنخفضة الدخل أو المتوسطة الدخل.

وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم يواكب التقدم النمو السكاني من حيث استخدام الوقود النظيف (مثل الغاز الطبيعي المسيل والغاز الطبيعي والكهرباء) والمواد المتصرفة بالكفاءة في استهلاك الوقود، وذلك على خلاف المناطق الأخرى. وستتطلب معالجة المشكلة اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب صناع السياسات للتصدي للعقبات الرئيسية، بما فيها عقبات التوافر، والقدرة على تحمل التكاليف، والموثوقية، ومحدودية التمويل، ووعي المستهلك.

يجب أن يطرأ توسع في نطاق التقدم المحرز في قطاع الكهرباء بحيث يشمل النقل والتدفئة للتمكن من بلوغ غاية طموحة في ميدان الطاقة المتجددة

نسبة الطاقة المتجددة في إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة وحسب الاستخدام النهائي، ٢٠١٦ و ٢٠١٠ (نسبة مئوية)

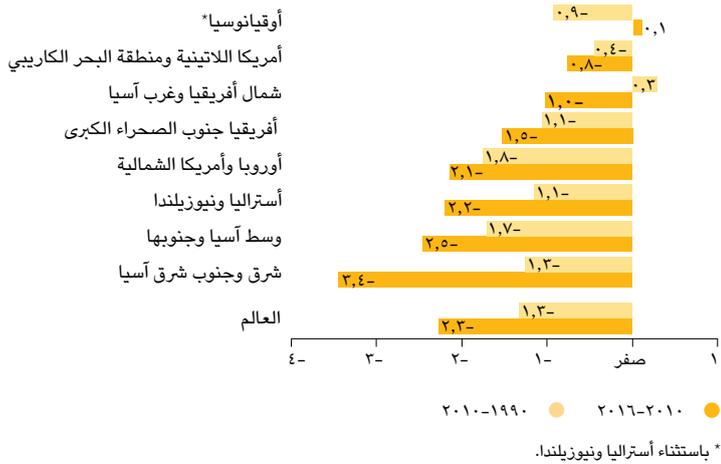


بلغت حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة ١٧,٥ في المائة في عام ٢٠١٦، مما يمثل ارتفاعاً من نسبة ١٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٠. ومن حيث الأرقام المطلقة، ارتفع استهلاك الطاقة المتجددة بنسبة ١٨ في المائة خلال تلك الفترة. وازدادت حصة الطاقة المتجددة الحديثة بوتيرة أسرع، فارتفعت من ٨,٦ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٠,٢ في المائة في عام ٢٠١٦. ولا تتضمن هذه الفئة استخدام الكتلة الحيوية التقليدية، التي تشير إلى الاستخدام غير الفعال للكثلة الحيوية الصلبة، مثل حرق الأخشاب أو الفحم أو المواد العضوية الأخرى.

ويتركز معظم النمو الذي شهدته ميدان الطاقة المتجددة على قطاع الكهرباء. ويرجع ذلك أساساً إلى التوسع السريع في طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وهو ما تحقق بفضل الاستقرار في دعم السياسات وخفض التكاليف. ومع ذلك، فإن الكهرباء لا تشكل سوى ٢٠ في المائة من الاستخدام النهائي للطاقة. أما نسبة الـ ٨٠ في المائة المتبقية فهي تتركز في قطاعي التدفئة والنقل، حيث لم تتمكن مصادر الطاقة المتجددة الحديثة من اختراق الأسواق العالمية في عام ٢٠١٦ إلا بنسبة ٩ في المائة في قطاع التدفئة و٣,٣ في المائة في قطاع النقل. وسوف يتطلب تحقيق الغاية الطموحة لهدف التنمية المستدامة زيادة الاهتمام على مستوى السياسات بنشر مصادر الطاقة المتجددة في كل من هذين القطاعين الرئيسيين.

يستمر التحسن في كفاءة استخدام الطاقة، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من العمل المتضافر لبلوغ غاية هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة

معدل التحسن في كثافة الطاقة الأولية، ١٩٩٠-٢٠١٠ و ٢٠١٠-٢٠١٦ (نسبة مئوية)



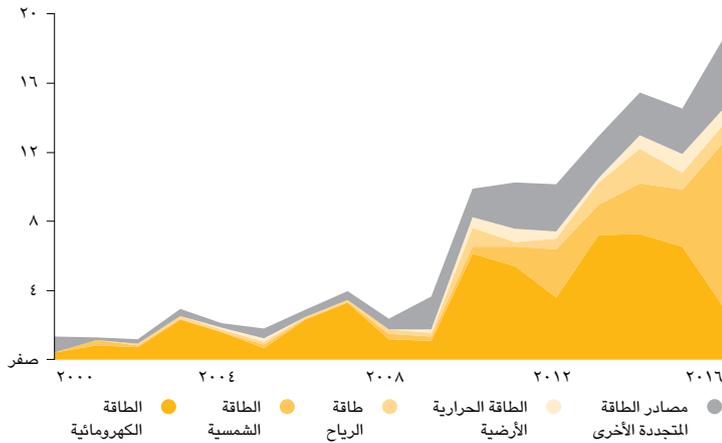
يعدّ تحسين كفاءة استخدام الطاقة - إلى جانب زيادة الوصول إلى الطاقة والقدرة على تحمل تكلفتها - أمراً أساسياً لتحقيق الهدف العالمي المتمثل في الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة. وقد تحسنت كثافة الطاقة الأولية، التي تعرّف بأنها إجمالي إمدادات الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٦، مما أدى إلى رفع معدل التحسن السنوي بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٦ إلى ٢,٣ في المائة. وهذا أفضل بكثير من التقدم الذي أحرز في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠، عندما كان متوسط التحسن السنوي لا يزيد على ١,٣ في المائة. ومع ذلك، فإن معدل التحسن لا يزال دون الغاية المحددة في إطار هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة وهي ٢,٧ في المائة على الأقل. وإضافة لذلك، تشير أحدث التقديرات المتعلقة بعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ إلى أن التحسن أخذ في التباطؤ.

وللتمكن من زيادة التقدم، ستحتاج الحكومات إلى مضاعفة طموحاتها في مجال كفاءة الطاقة. ولحسن الحظ، هناك مجموعة من الخيارات المتاحة في مجال السياسات، وقد نفذت جميعها في شكل ما، لتحفيز المكاسب في الكفاءة وتوفير الأسس لتأخذ إجراءات أكثر فعالية.

يرتفع التمويل الدولي للطاقة المتجددة في البلدان النامية بشكل حاد

في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩، تراوحت التزامات التمويل الدولي الرسمي للطاقة النظيفة والمتجددة في البلدان النامية ما بين بليون دولار و ٤ بلايين دولار سنوياً. وقد ارتفعت إلى ٩,٩ بلايين دولار في عام ٢٠١٠ وإلى ١٨,٦ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٦، أي بزيادة عشرة أضعاف منذ أوائل العقد الأول من هذا القرن. وهناك تقلب كبير في التدفقات المالية السنوية، مما يرجع أساساً إلى توقيت الاستثمارات الكبرى في ميدان الطاقة الكهرومائية. على أن حصة الطاقة الكهرومائية من إجمالي التدفقات انخفضت عموماً من ٦٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩ إلى حوالي ٤٠ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٦، بينما زادت حصة طاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية وبشكل خاص الطاقة الشمسية. كما ارتفع متوسط حجم المشروع الواحد من ١٠ ملايين دولار في الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠ إلى ١٩ مليون دولار في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦.

الالتزامات المالية الدولية الموجهة من مصادر رسمية إلى البلدان النامية لدعم الطاقة النظيفة والمتجددة، ٢٠٠٠-٢٠١٦ (ببلايين الدولارات الأمريكية، بأسعار عام ٢٠١٦ الثابتة)



تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

العمل اللائق
ونمو الاقتصاد



يمكن للنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع أن يدفع بعجلة التقدم وأن يخلق فرص العمل اللائقة للجميع وأن يحسن مستويات المعيشة. وقد ارتفع على الصعيد العالمي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما ارتفعت إنتاجية العمل، وانخفضت البطالة إلى مستويات ما قبل الأزمة المالية. ومع ذلك، فإن تباطؤ النمو يدفع إلى إعادة التفكير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق غايات الهدف ٨ التحويلية: بلوغ أهداف النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً؛ وزيادة فرص العمل، وخاصة للشباب؛ والحد من عدم المساواة بين المناطق والفئات العمرية والجنسين؛ والتخفيف من العمالة غير الرسمية؛ وتعزيز بيئات عمل آمنة ومأمونة لجميع العمال.

بدأ النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً في الارتفاع مرة أخرى، لكن الغاية المتمثلة في نسبة الـ ٧ في المائة لا تزال بعيدة المنال

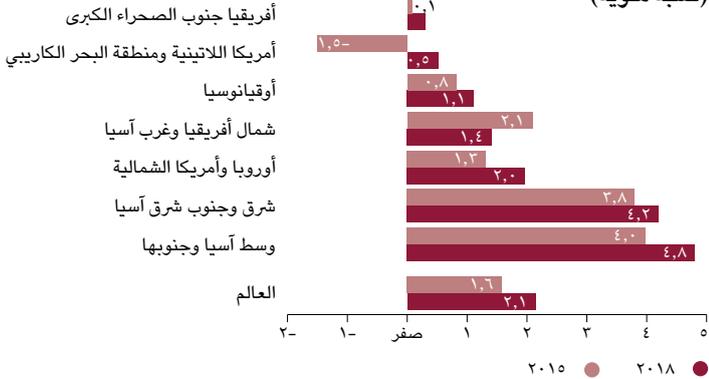
معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نمواً، ٢٠١٧-٢٠١٠ (نسبة مئوية)



ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - الذي يمثل متوسط مستوى المعيشة - على مستوى العالم بنسبة ١,٩ في المائة في عام ٢٠١٧، مقارنةً بنسبة ١,٣ في المائة في عام ٢٠١٦. ومن المتوقع أن يظل هذا النمو ثابتاً عند حوالي ٢ في المائة حتى عام ٢٠٢٠. وفي أقل البلدان نمواً، ترمي غاية هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل. وقد تسارع في هذه البلدان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من متوسط سنوي قدره ٥,٨ في المائة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، ليصل إلى ٧,١ في المائة في الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٥، ليعود بعدها إلى التباطؤ حتى نسبة ٤,٨ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٧. ومن المتوقع أن يرتفع النمو في أقل البلدان نمواً إلى ٥,٧ في المائة في عام ٢٠٢٠ بسبب الظروف الاقتصادية الخارجية المواتية، إلى جانب استقرار أسعار السلع الأساسية، مما يشجع التدفقات المالية والاستثمارات في مشاريع الموارد الطبيعية وفي البنية التحتية. ومع ذلك، فإن هذا لا يحقق الغاية المنشودة. وهناك حاجة إلى سياسات تشجع التنوع الاقتصادي في هذه البلدان لضمان استدامة طويلة الأجل ولتحقيق نمو أكثر شمولاً.

إنتاجية العمل آخذة في الارتفاع، مع أن هناك تباينات واسعة بين المناطق

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل عامل، ٢٠١٨ و٢٠١٥ (نسبة مئوية)



منذ التراجع الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٩، أخذت إنتاجية العمل (وهي تقاس كناتج محلي إجمالي لكل شخص حاصل على عمل) في الارتفاع في جميع أنحاء العالم، وحققت معدلات نمو سنوية إيجابية مستمرة منذ عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٨، زادت إنتاجية العمل بنسبة ٢,١ في المائة على المستوى العالمي، مما يعتبر أعلى معدل نمو سنوي منذ عام ٢٠١٠. ومع ذلك، هناك تباينات واسعة بين المناطق. فخلال الفترة بين عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨، نما الناتج المتوسط لكل عامل في وسط آسيا وجنوبها (٤,٨ في المائة) وفي شرق وجنوب شرق آسيا (٤,٢ في المائة)، في حين أنه لم يحقق تغيراً يُذكر لا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٠,٣ في المائة) ولا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٠,٥ في المائة).

لا تزال العمالة غير الرسمية تمثل تحدياً كبيراً أمام الهدف المتمثل في توفير العمل اللائق للجميع

لا تزال العمالة غير الرسمية منتشرة في جميع أنحاء العالم النامي. واستناداً إلى أحدث البيانات المتاحة عن ٥٤ بلداً نامياً، ومن أصل ثلاثة أرباع البلدان، يعمل في عمالة غير رسمية أكثر من نصف الحاصلين على عمل في القطاعات غير الزراعية. وفي حوالي ٧٠ في المائة من البلدان، تزيد نسبة العمالة غير الرسمية في القطاعات غير الزراعية بين النساء عن نسبتها بين الرجال. وتستدعي هذه النتائج اهتماماً عاجلاً من جانب صناع السياسات بالنظر إلى ما للعمل غير الرسمي من أثر ضار على الإيرادات والحماية الاجتماعية والسلامة المهنية والصحة وظروف العمل عموماً. وترتبط العمالة غير الرسمية بارتفاع معدلات الفقر وتشكل تحدياً كبيراً أمام بلوغ الهدف المتمثل في توفير العمل اللائق للجميع.

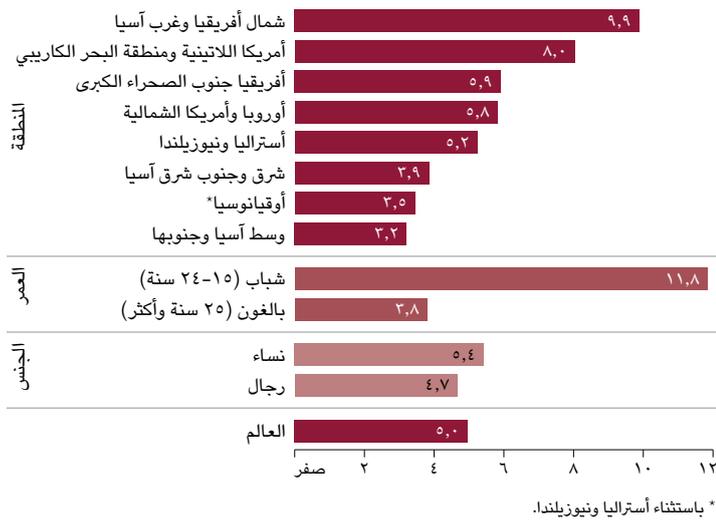
تقدم الثغرة المستمرة في الأجور بين النساء والرجال تذكيراً صارخاً بعدم المساواة بين الجنسين

لا تزال المرأة تكسب أقل من الرجل. وقد وجد تحليل لآخر البيانات المتاحة عن ٦٢ بلداً أن متوسط الأجر بالساعة للرجال يزيد بنسبة ١٢ في المائة عن متوسطه بالساعة بالنسبة للنساء. وعلاوة على ذلك، يتميز الرجل عن المرأة في الأجور في كل فئة مهنية رئيسية في ٤٩ بلداً من البلدان التي تتوفر عنها بيانات ذات صلة. ويتجاوز متوسط الثغرة في الأجور بين الجنسين ٢٠ في المائة في المهن الإدارية والمهنية وبين العاملين في المهن والحرف التجارية ومشغلي ومجمعي آليات المصانع. وجذور الثغرات في الأجور بين الجنسين متأصلة في الأعراف الاجتماعية الصارمة وفي التوقعات الثقافية بشأن أدوار المرأة في المجتمع. وعندما تقترب هذه الثغرات بفوارق في فرص الحصول على عمل ويانخفاض إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية، فإنها يمكن أن تؤدي إلى فوارق طويلة الأجل في الدخل وإلى الإضرار بالمساواة بين الجنسين حالياً وفي المستقبل.

معدل البطالة العالمي في انخفاض مستمر، لكنه لا يزال مرتفعاً في بعض المناطق وبين الشباب

تعافى معدل البطالة العالمي أخيراً من الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٨، وصل إلى ٥ في المائة، وهو ما يعادل مستوى ما قبل الأزمة. ومع ذلك، هناك تباينات كبيرة عبر المناطق والفئات العمرية. ففي عام ٢٠١٨، كانت معدلات البطالة في شمال أفريقيا وغرب آسيا (٩,٩ في المائة) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٨,٠ في المائة) أعلى بمعدل مرتين ونصف المرة من معدلاتها في وسط آسيا وجنوبها (٣,٢ في المائة). وفي حين أن التباينات بين الجنسين في معدلات البطالة تقل عن ١ في المائة على المستوى العالمي، فإنها مثيرة للقلق في بعض المناطق، من قبيل غرب آسيا وشمال أفريقيا، حيث كان معدل البطالة بين النساء في عام ٢٠١٨ أعلى بـ ٨ نقاط مئوية عنه بين الرجال؛ أما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد كان معدل البطالة بين النساء أعلى بنحو ٣ نقاط مئوية منه بين الرجال. وعلاوة على ذلك، كان معدل البطالة بين الشباب أعلى بثلاث مرات منه بين البالغين. وفي عام ٢٠١٨، كان معدل البطالة بين الشباب ١٢ في المائة مقارنة بـ ٤ في المائة بين البالغين.

معدل البطالة، حسب المنطقة والعمر والجنس، ٢٠١٨ (نسبة مئوية)

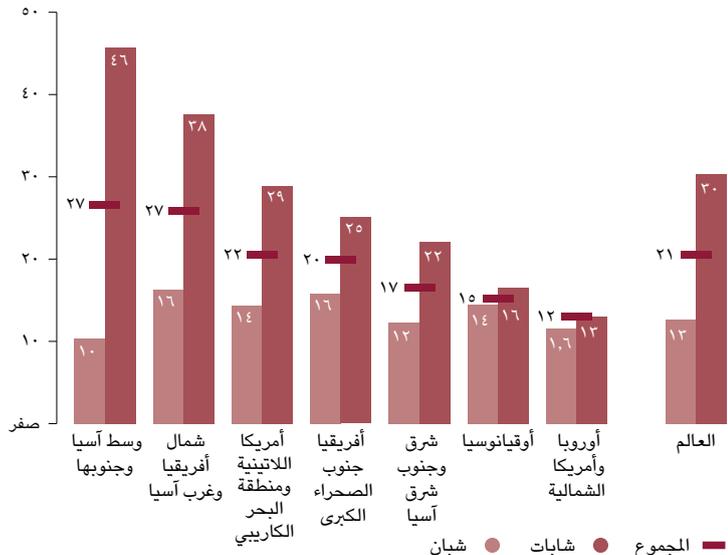


لا يُستفاد بفعالية من مواهب وطاقات خمس شباب العالم

في عام ٢٠١٨، لم يكن خمس الشباب في العالم ملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب. وبعبارة أخرى، فإنهم كانوا لا يكتسبون أي خبرة مهنية ولا يحصلون على المهارات أو يطورونها من خلال البرامج التعليمية أو المهنية خلال مرحلة تكوينية من مراحل الحياة. ويعتبر الوضع أشد خطورة في وسط آسيا وجنوبها وفي شمال أفريقيا وغرب آسيا، حيث يندرج أكثر من ربع الشباب في هذه الفئة.

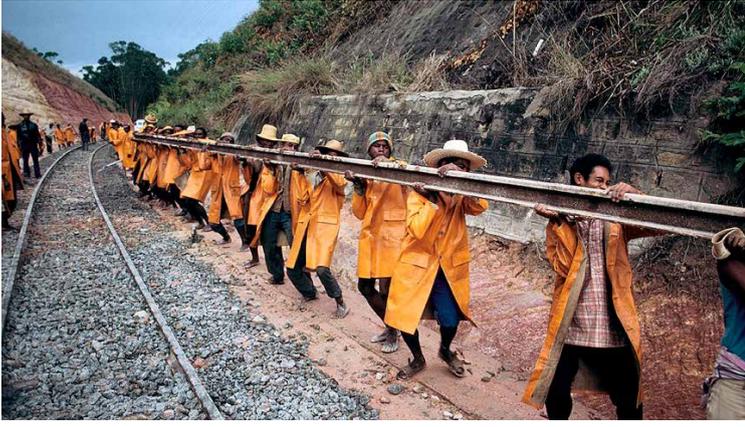
والاختلافات بين الجنسين في هذا الصدد واسعة الانتشار. ففي عام ٢٠١٨، كانت احتمالات العطالة عن العمل أو الوجود خارج نطاق القوة العاملة دون الالتحاق بمدرسة أو برنامج تدريبي بين الشباب أكثر من ضعفها بين الشباب (بلغت نسبة عدم التحاق الشباب بالتعليم أو العمل أو التدريب ٣٠ في المائة مقابل ١٣ في المائة بين الشباب). وفي وسط آسيا وجنوبها، كان ٤٦ في المائة من الشباب يصنفون ضمن هذه الفئة في مقابل ١٠ في المائة من الشباب.

نسبة الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب، حسب الجنس، ٢٠١٨ (نسبة مئوية)





إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

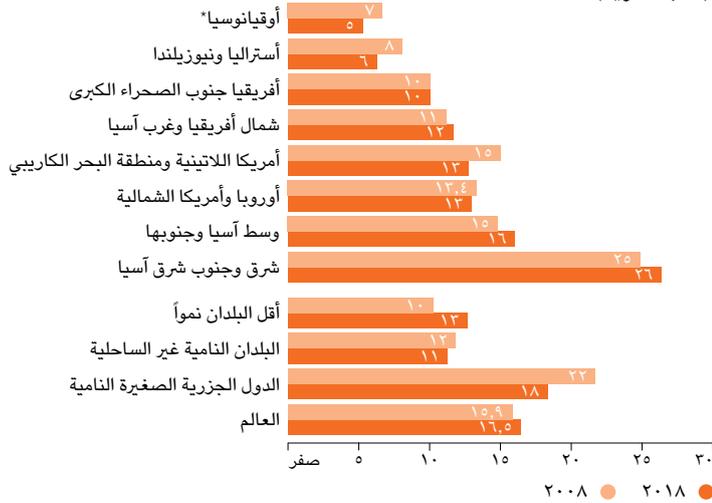


يمكن للتصنيع المستدام والشامل للجميع، إلى جانب الابتكار والبنية التحتية، أن يطلق العنان لقوى اقتصادية ديناميكية وتنافسية تولد فرص العمل والدخل. وتلعب هذه العناصر دوراً رئيسياً في الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة وتعزيزها، وتسهيل التجارة الدولية وتمكين استخدام الموارد بكفاءة. ومع ذلك، لا يزال الطريق طويلاً أمام العالم لتحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الإمكانيات. وتحتاج أقل البلدان نمواً، على وجه الخصوص، إلى تسريع تطوير قطاع الصناعات التحويلية لديها إذا أرادت تحقيق غاية عام ٢٠٣٠، وعليها أيضاً أن تضاعف الاستثمار في البحث العلمي والابتكار. ومن الناحية الإيجابية، تحقق الانخفاض في كثافة الكربون في الصناعات التحويلية بمعدل سنوي يقارب ٣ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦، مما يدل على الفصل عموماً بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ونمو

الناتج المحلي الإجمالي. ووصل إجمالي التدفقات الرسمية الموجهة لإقامة البنية التحتية الاقتصادية في البلدان النامية إلى ٥٩ بليون دولار في عام ٢٠١٧، أي زيادة قدرها ٣٢,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، تحققت مكاسب مشهودة في مجال الارتباط بشبكات الاتصال الإلكتروني المتنقل.

على الرغم مما أحرز من تقدم في الآونة الأخيرة، لا يزال التصنيع في أقل البلدان نمواً بطيئاً للغاية ولا يمكنه بلوغ الغاية المحددة لعام ٢٠٣٠

حصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٨ و٢٠٠٨ (نسبة مئوية)

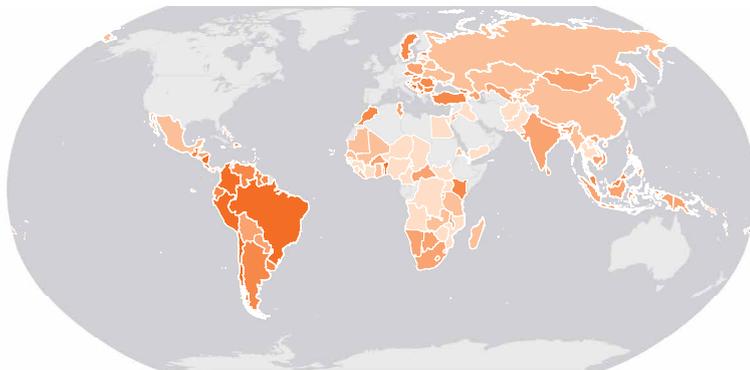


* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

في عام ٢٠١٨، تباطأ نمو الصناعات التحويلية في المناطق النامية وفي المناطق المتقدمة، مما يعزى إلى حد كبير إلى الحواجز التجارية والجمركية الناشئة التي تقيّد الاستثمار كما تقيّد التوسع في المستقبل. وعلى الرغم من التباطؤ، فإن الحصة العالمية من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي زادت بشكل هامشي - من ١٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ١٦,٥ في المائة في عام ٢٠١٨، عندما بدأت في الثبات عند هذه النسبة. وفي أقل البلدان نمواً، ارتفعت حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢,٥ في المائة سنوياً بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٨. ومع ذلك، لا تزال وتيرة الارتفاع هذه أقل مما يلزم لمضاعفة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، الأمر الذي يستدعي اتخاذ إجراءات سريعة. ولا تزال التباينات في الإنتاجية الصناعية صارخة بين الدول الغنية والفقيرة. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد الواحد ١١٤ دولاراً فقط في أقل البلدان نمواً مقابل ٩٣٨ دولاراً في أوروبا وأمريكا الشمالية في عام ٢٠١٨.

تفتقر الصناعات الصغيرة في البلدان الأشد فقراً إلى الخدمات المالية التي تحتاج إليها للتمكن من النمو والابتكار

نسبة المؤسسات الصغيرة في قطاع الصناعات التحويلية الحاصلة على قرض أو خط ائتمان، القيم الأحدث، ٢٠٠٩-٢٠١٨ (نسبة مئوية)

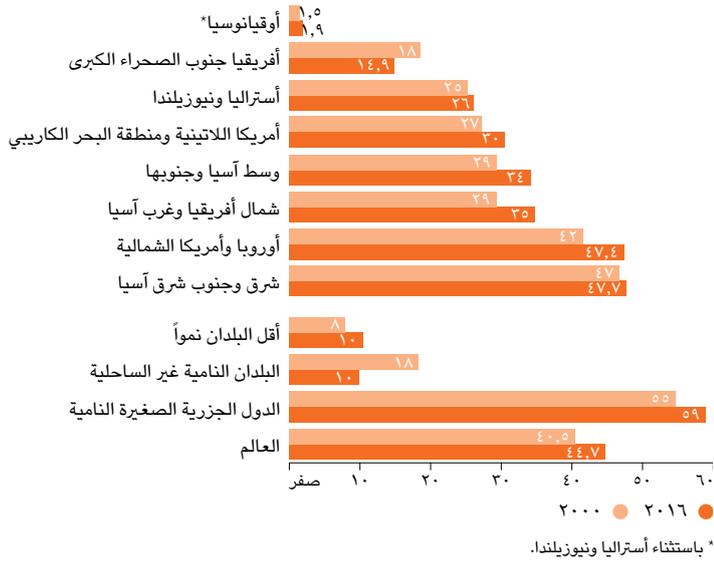


١٥-٥٠ ٥٠-٦٠ ٦٠-٧٥ وما فوق

تشكل الصناعات الصغيرة العمود الفقري للتنمية الصناعية في البلدان النامية. فيقدر صغير نسبياً من الاستثمارات الرأسمالية وبقاعدة موارد محلية في الغالب، تولد الصناعات الصغيرة قدراً كبيراً من العمالة والعمالة الذاتية. ومع ذلك، فإن أحد أكبر التحديات التي تواجه هذه الصناعات هو الوصول إلى القروض أو خطوط الائتمان لأغراض الأنشطة التجارية اليومية. وللتمويل الكافي أهمية بالغة لنمو هذه الصناعات، فهو يمكنها من الابتكار وتحسين الكفاءة والتوسع في أسواق جديدة وخلق فرص عمل جديدة. وفي حين أن ٣١,٥ في المائة من الصناعات الصغيرة (الصناعة التحويلية والخدمات) على المستوى العالمي تستفيد من القروض أو خطوط الائتمان، فإن هناك اختلافات بارزة بين المناطق. فعلى سبيل المثال، يحصل أكثر من نصف جميع الصناعات الصغيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على هذه الأنواع من الخدمات المالية، وذلك مقابل ٢٠,٧ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

يشهد التصنيع الأعلى تقنية نمواً في جميع أنحاء العالم، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية ذات التقنية المتوسطة والعالية من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية، ٢٠١٦ و ٢٠٠٠ (نسبة مئوية)

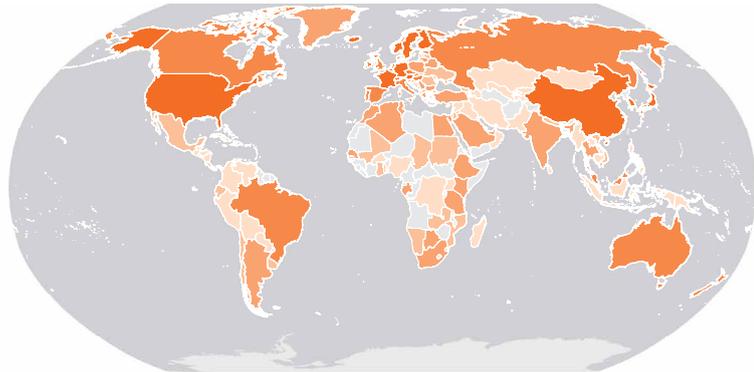


شهدت السنوات الأخيرة ابتعاداً متواصلاً عن أنشطة الصناعات التحويلية القائمة على الموارد والمنخفضة التقنية باتجاه الأنشطة ذات تقنية من متوسطة إلى عالية. وتنتج قطاعات التصنيع الأعلى تقنية، والتي تعتمد غالباً على أحدث التكنولوجيات، مجموعة واسعة من السلع الاستهلاكية، من أجهزة الكمبيوتر وأجهزة التلفزيون وأجهزة الاتصالات الأخرى إلى الأدوات المنزلية وغيرها من الأجهزة المنزلية. ويميل الطلب على هذه المنتجات إلى الارتفاع مع ارتفاع مستويات الدخل.

وقد ارتفعت حصة الصناعات ذات التقنية المتوسطة والعالية من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية من ٤٠,٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٦، مع وجود اختلافات كبيرة بين المناطق. ففي شرق وجنوب شرق آسيا وفي أوروبا وأمريكا الشمالية، على سبيل المثال، جاء أكثر من ٤٧ في المائة من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية من القطاعات الأعلى تقنية في عام ٢٠١٦. وفي المقابل، فإن حصة أوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بلغت ١,٩ في المائة و ١٤,٩ في المائة، على التوالي. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفضت في الواقع نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية ذات التقنية المتوسطة والعالية من إجمالي تلك القيمة المضافة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٦، بينما ارتفعت في جميع المناطق الأخرى.

بلغ الإنفاق العالمي على البحث والتطوير ٢ تريليون دولار سنوياً، مع وجود تباينات واسعة بين البلدان

إجمالي الإنفاق الداخلي على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٦ أو أحدث سنة تتوفر عنها البيانات

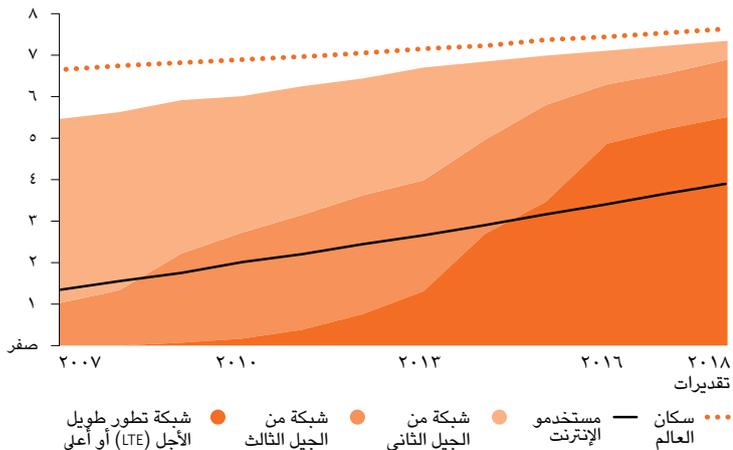


٢٠١ وما فوق ● ١,٠١-٢,٠٠ ● ٠,٥١-١,٠٠ ● ٠,٢٦-٠,٥٠ ● ٠,٢٥-٠,٢٥ ● البيانات غير متوفرة

ارتفعت نسبة الناتج المحلي الإجمالي العالمي المستثمر في البحث والتطوير من ١,٥٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ١,٦٨ في المائة في عام ٢٠١٦. وبالقيمة المطلقة، بلغت الاستثمارات العالمية في مجال البحث والتطوير ٢ تريليون دولار (بمعدل القوة الشرائية) في عام ٢٠١٦، بعد أن كانت ٧٣٩ بليون دولار في عام ٢٠٠٠، مما يمثل معدل نمو سنوي متوسط قدره ٤,٣ في المائة عند تعديل النسبة لاحتساب التضخم. وهناك تباينات واسعة بين المناطق. ففي أوروبا وأمريكا الشمالية، أنفق ما نسبته ٢,٢١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في عام ٢٠١٦، مقارنة بما نسبته ٠,٤٢ في المائة و ٠,٨٣ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغرب آسيا، على التوالي. وتشير هذه التباينات إلى استمرار الحاجة إلى دعم قوي على مستوى السياسات لزيادة تمويل البحث والتطوير في المناطق النامية.

يعيش جميع الناس تقريباً في مناطق تغطيتها الشبكات الخلوية المتنقلة، ولكن تكاليف استعمال هذه الشبكات ليست في متناول الجميع

عدد الناس الحاصلين على تغطية بشبكة خلوية متنقلة، حسب التكنولوجيا، ٢٠١٨-٢٠٠٧ (بالبلاتين)



ملحوظة: "التطور الطويل الأجل" (LTE) هو معيار للاتصالات اللاسلكية العالية السرعة التي تسمح بسرعات أعلى من تقنيات الجيل الثالث (3G) ولكنها لا تفي بالمعايير التقنية للخدمة اللاسلكية من تقنيات الجيل الرابع (4G).

تظل اتصالات الإنترنت ذات النطاق العريض الثابت بعيدة عن متناول كثير من الناس. لكن التغطية بإشارات خلوية متنقلة وإنترنت ذات نطاق عريض متنقل توسعت بسرعة، وقد وصلت الآن إلى جميع سكان العالم تقريباً. وفي عام ٢٠١٨، كان ٩٦ في المائة من سكان العالم يعيشون ضمن التغطية بإشارة خلوية متنقلة، كما أن بإمكان ٩٠ في المائة من الناس الوصول إلى الإنترنت عبر شبكة الجيل الثالث (3G) أو عبر شبكة أعلى جودة. ومع ذلك، وبينما يعيش معظم الناس ضمن نطاق التغطية، فإن الاستفادة من هذه التغطية ليست في متناول الجميع. فتكلفة الوصول إلى الشبكات الخلوية المتنقلة والإنترنت ذات النطاق العريض لا تزال عالية للغاية بالنسبة للكثيرين، ولا سيما للفئات السكانية الأكثر حرماناً والأشد تعرضاً للخطر. وفي الواقع، لا يستخدم الإنترنت حالياً إلا أكثر من نصف سكان العالم بقليل، ومعدلات هذا الاستخدام منخفضة في أقل البلدان نمواً (حوالي ٢٠ في المائة).

الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها



يعدّ عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها مصدر قلق دائم، على الرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات. ويستمر ارتفاع معدلات انعدام المساواة في الدخل في أنحاء كثيرة من العالم، مع أن شريحة الـ ٤٠ في المائة الدنيا من السكان في معظم البلدان تشهد زيادة في الدخل. وهناك حاجة إلى مزيد من التركيز للحدّ من انعدام المساواة في الدخل وغيره من أوجه عدم المساواة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالوصول إلى سوق العمل والتجارة. وعلى وجه التحديد، هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لزيادة الوصول إلى مستوى الصفر في التعريفات الجمركية المفروضة على صادرات البلدان الأكثر فقراً، وكذلك لتقديم المساعدة



التقنية لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تسعى إلى الاستفادة من الوضع التجاري التفضيلي.

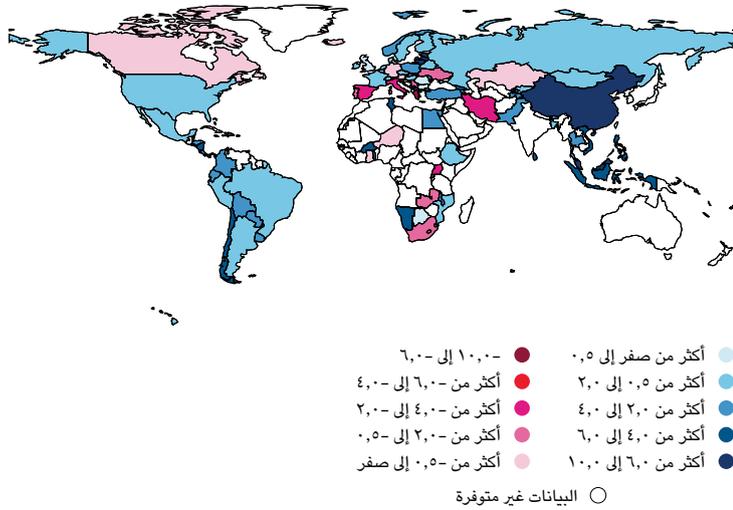
تُظهر البيانات تبايناً في التقدم المحرز في تقاسم الرخاء داخل البلدان

لقياس ما إذا كان أفقر الناس في بلد ما يشاركون في التقدم الاقتصادي، من المفيد مقارنة نمو دخل الأسرة (أو استهلاكها) لدى شريحة الـ ٤٠ في المائة الأشد فقراً، بالنمو في دخل مجموع السكان ككل. ويوفر ذلك أحد الدلائل على ما إذا كان السكان في شريحة الـ ٤٠ في المائة الأدنى على سلم الدخل في البلد المعني تنال قسطاً من الرخاء العام.

وقد كانت النتائج متباينة في ٩٢ من البلدان التي لديها بيانات صالحة للمقارنة خلال الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٦. ففي ٦٩ بلداً، شهدت شريحة الـ ٤٠ في المائة الأشد فقراً زيادة في دخلها ولكن كان هناك تباينات كبيرة بين البلدان. وفي ٥٠ من هذه البلدان الـ ٦٩، كان نمو الدخل في شريحة الـ ٤٠ في المائة الأشد فقراً أسرع من المتوسط الوطني. ومع ذلك، تبقى حصة هذه الشريحة أقل من ٢٥ في المائة من إجمالي الدخل. وفي كثير من البلدان، ترتفع حصة دخل شريحة الـ ١ في المائة العليا.

على أن البيانات المستخدمة في قياس دخل الأسرة لأغراض هذا التحليل كانت محدودة. فهناك ١٣ بلداً فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لديها بيانات عن نمو الدخل في الفترة الأخيرة. ويشير ذلك إلى الحاجة المستمرة إلى تحسين جمع البيانات وبناء القدرات الإحصائية، لا سيما في أشد البلدان فقراً.

معدل النمو السنوي لدخل الفرد لدى شريحة الـ ٤٠ في المائة الدنيا من السكان مقارنة بإجمالي السكان، ٢٠١١-٢٠١٦ (نسبة مئوية)



تحتاج البلدان التي لديها نسبة عالية من القروض المتعثرة إلى الاهتمام بصحة أنظمتها المصرفية

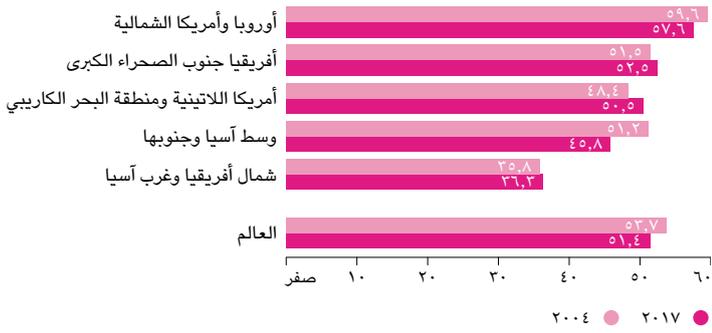
استقرار النظام المالي لأي بلد هو المفتاح لتخصيص الموارد بكفاءة، وإدارة المخاطر، وضمان تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي التي تعود بالنفع على الجميع. ويتمثل أحد مقاييس الاستقرار المالي في نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض المقدمة لأصحاب الودائع في النظام المصرفي. وقد أظهر تحليل لـ ١٣٨ بلداً في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧، أن القروض المتعثرة في نصف البلدان تشكل أقل من ٥ في المائة من إجمالي القروض. وفي عام ٢٠١٧، كان لدى أكثر من ربع البلدان نسبة أعلى من القروض المتعثرة (١٠ في المائة أو أكثر)، وارتفعت هذه النسبة لدى أربعة بلدان إلى أعلى من ٣٠ في المائة. ويؤثر عادة ارتفاع نسبة القروض المتعثرة على الربحية ويقوض بيئة الأعمال الأوسع نطاقاً، مما يمكن أن يكون له عواقب على النمو الاقتصادي والبطالة والعوامل الأخرى المؤثرة على عدم المساواة.

يمكن للبلدان الغنية والفقيرة على حدّ سواء أن تستفيد من السياسات التي تعزز المساواة وشمول الجميع

يتمثل أحد الأهداف الإنمائية المهمة لكثير من البلدان في تخفيف انعدام المساواة ومعالجة سبل الإدماج الاجتماعي. ويتمثل أحد مؤشرات الفقر النسبي وانعدام المساواة في نسبة السكان الذين يعيشون على دخل يقل عن ٥٠ في المائة من متوسط الدخل لدى مجموع السكان. وأظهر تحليل للبيانات من ١١٠ من البلدان المرتفعة الدخل والمنخفضة الدخل أن البلد الوسيط لديه ١٤ في المائة من السكان الذين تقل مستويات دخلهم عن ذلك الحدّ الأدنى. أما البلدان التي تشهد أعلى مستويات انعدام المساواة فليدها ٢٦ في المائة من السكان يعيشون على دخل يقل عن الحدّ الأدنى، في حين أن النسبة المقابلة لدى البلدان الأكثر مساواة بلغت ٣ في المائة. لكن البلدان الغنية والبلدان الفقيرة لديها مستويات عالية ومنخفضة من انعدام المساواة. ولا يرتبط انعدام المساواة في الدخل ارتباطاً قوياً بالفقر أو بالثراء، والسياسات التي تعزز المساواة وشمول الجميع لها أهمية بالنسبة لجميع السكان.

على الصعيد العالمي، انخفضت حصة الناتج الوطني المستخدمة في أجور العمال

حصة اليد العاملة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠٠٤ و ٢٠١٧ (نسبة مئوية)

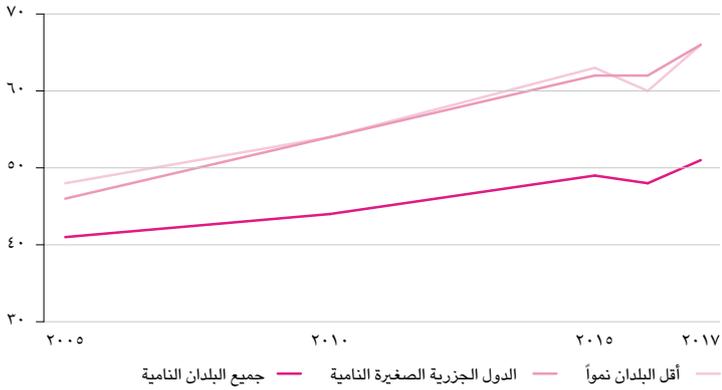


تعتبر حصة اليد العاملة من الدخل الوطني أحد الدلائل التي تبين ما إذا كان النمو الاقتصادي سيجري إلى دخول أعلى للعمال مع الوقت. ويمكن أن تؤدي زيادة الدخل الوطني إلى تحسين مستويات المعيشة، ولكن ذلك يعتمد على توزيع هذا الدخل على جوانب الإنتاج، بما فيها اليد العاملة ورأس المال والأراضي.

وعلى الصعيد العالمي، تشهد حصة اليد العاملة من الدخل الوطني اتجاهًا تنازليًا منذ عام ٢٠٠٤. وهذا يعني أن حصة الناتج الوطني المستخدمة في أجور العمال قد انخفضت. وخلال الأزمة المالية العالمية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، انعكس مؤقتًا اتجاه الانخفاض بسبب انكماش مفاحي في الناتج المحلي الإجمالي. وقد كانت مناطق وسط آسيا وجنوبها وأوروبا وأمريكا الشمالية المحركات الرئيسية لتراجع حصة اليد العاملة على الصعيد العالمي. فبين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٧، انخفضت الحصة المعدلة لليد العاملة من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٥ نقاط مئوية في وسط آسيا وجنوبها (من ٥١,٢ إلى ٤٥,٨ في المائة) وما يقرب من نقطتين مئويتين في أوروبا وأمريكا الشمالية (من ٥٩,٦ إلى ٥٧,٦ في المائة). وعلى العكس، ارتفعت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حصة دخل اليد العاملة من ٤٨,٤ إلى ٥٠,٥ في المائة خلال نفس الفترة.

تواصل البلدان المنخفضة الدخل الاستفادة من الوضع التجاري التفضيلي

نسبة التعريفات الجمركية بمعدل صفر على صادرات البلدان النامية وأقل البلدان نموًا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، ٢٠٠٥-٢٠١٧ (نسبة مئوية)

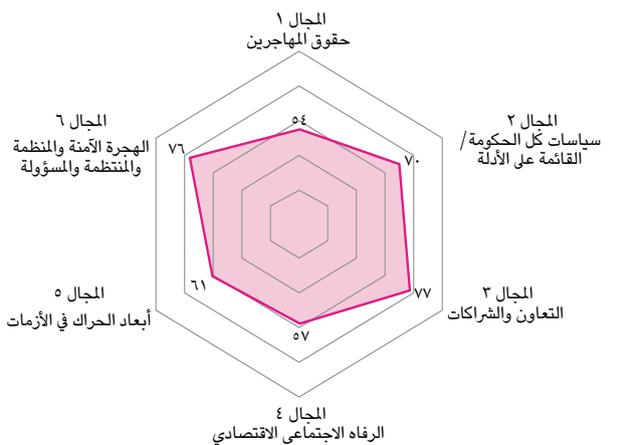


استمر الارتفاع في الوصول المعفي من الرسوم الجمركية على صادرات أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق النامية عموماً. وتحققت أكبر الفوائد لأقل البلدان نموًا: إذ زادت التغطية بالمعاملة المفضلة من الرسوم الجمركية بنسبة ٥,٥ نقاط مئوية بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، لتبلغ ٦٥,٦ في المائة من جميع المنتجات التي تصدرها هذه البلدان. وقد أصبح الآن حوالي ٥١ في المائة من صادرات المناطق النامية مؤهلاً للمعاملة المفضلة من الرسوم الجمركية.

وعلى المستوى القطعي، ترجع التحسينات في معاملة أقل البلدان نموًا، في المقام الأول، إلى زيادة إمكانية الوصول إلى المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية دون أي رسوم جمركية (بزيادة ٧,٣ و ٥,٤ نقطة مئوية على التوالي). غير أن وصول أقل البلدان نموًا والبلدان النامية الأخرى إلى هذه المنتجات لا يتم بصورة آلية عند نقاط التفتيش الجمركية، إذ يتعين على المصدرين الامتثال لعمليات إصدار شهادات المنشأ للاستفادة من المعاملة التفضيلية. ويمكن أن تكون هذه الإجراءات عالية التكلفة وأن تستغرق الكثير من الوقت بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يقلل من حوافزها للتقدم للحصول على معاملة تفضيلية.

تنتشر على نطاق واسع سياسات تسهيل الهجرة المنظمة والأمنة والمنظمة والمسؤولة، ولكنها لا تزال بعيدة عن الشمول

الحكومات التي لديها تدابير على مستوى السياسات لتسهيل هجرة الأشخاص وتنقلهم بشكل منظم وآمن ومنتظم ومسؤول، حسب مجال السياسات، ٢٠١٩ (نسبة مئوية)



ملحوظة: استناداً إلى البيانات المؤقتة المتاحة عن ١٠٥ بلدان (في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩).

لدى غالبية البلدان سياسات تسهل هجرة الأفراد وتنقلهم بشكل منظم وآمن ومنتظم ومسؤول. ومع ذلك، هناك اختلافات كبيرة عبر المجالات الستة للسياسات في هذا المؤشر. ولكل مجال، هناك مجموعة شاملة من التدابير على مستوى السياسات لدى أكثر من نصف البلدان الـ ١٠٥ التي تتوفر عنها بيانات، وهذا يعني أن هذه البلدان أبلغت عن وجود تدابير على مستوى سياسات الهجرة لـ ٨٠ في المائة أو أكثر من الفئات الفرعية لكل مجال. وتمثل حقوق المهاجرين ورفاههم الاجتماعي - الاقتصادي المجالين اللذين يعانين من أكبر الثغرات في السياسات، حيث يفتقر أكثر من ٤٠ في المائة من البلدان إلى مجموعة شاملة من التدابير الخاصة بتلك المجالات. والسياسات الرامية إلى تعزيز التعاون والشراكات وتيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة هي الأكثر انتشاراً، حيث أبلغ أكثر من ثلاثة أرباع البلدان عن توفر مجموعة واسعة من هذه التدابير لديها.

جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

مدن ومجتمعات محلية مستدامة

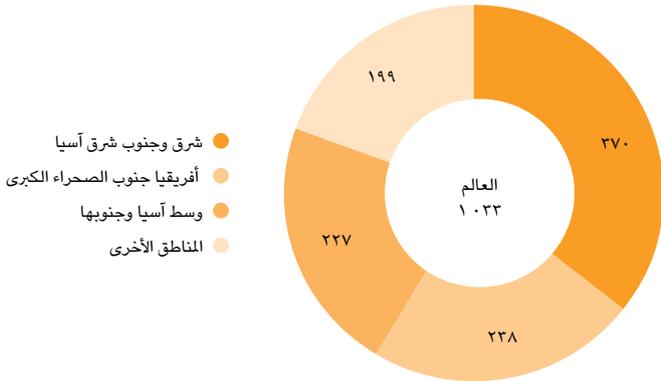


ينتشر التوسع الحضري في العالم بشكل متزايد. فمنذ عام ٢٠٠٧، يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٦٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وتعدّ المدن والمناطق الحضرية مراكز قوة للنمو الاقتصادي - فهي تساهم بنحو ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. على أنها في الوقت نفسه تمثل حوالي ٧٠ في المائة من انبعاثات الكربون العالمية وأكثر من ٦٠ في المائة من استخدام الموارد. ويؤدي التوسع الحضري السريع إلى تزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة، وعدم كفاية الهياكل الأساسية والخدمات (مثل نظام جمع النفايات، وشبكات المياه والصرف الصحي، والطرق، والنقل)، وإثقالها بالأعباء، وإلى تفاقم تلوث الهواء، والزحف الحضري العشوائي دون أي تخطيط.

ولمواجهة هذه التحديات، وضع ١٥٠ بلداً خططاً حضرية وطنية، نصفها تقريباً في مرحلة التنفيذ. وسيساعد ضمان تنفيذ هذه الخطط بشكل جيد على نمو المدن بصورة أكثر استدامة وشمولاً للجميع.

تتجاوز سرعة التوسع الحضري والنمو السكاني ما يلزم من تشييد للمساكن الملائمة بأسعار معقولة

سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية، ٢٠١٨ (بملايين الأشخاص)

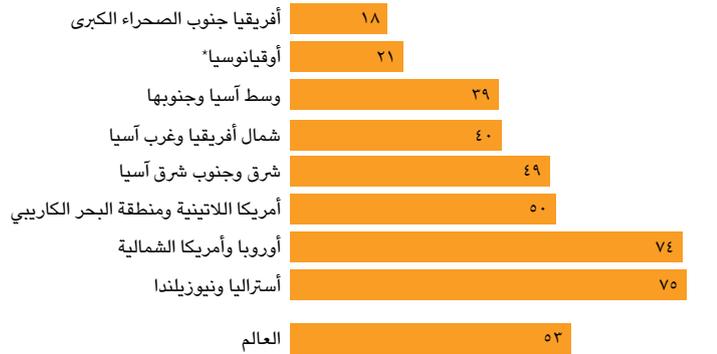


انخفضت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في جميع أنحاء العالم بنسبة ٢٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٤ (أي من ٢٨ في المائة إلى ٢٣ في المائة). على أن هذا الاتجاه الإيجابي عكس مساره في الآونة الأخيرة، وارتفعت النسبة إلى ٢٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٨. ونما العدد المطلق للسكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو المستوطنات العشوائية إلى أكثر من بليون شخص، ويوجد ٨٠ في المائة منهم في ثلاث مناطق: شرق وجنوب شرق آسيا (٣٧٠ مليوناً) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٢٣٨ مليوناً) ووسط آسيا وجنوبها (٢٢٧ مليوناً). وبحلول عام ٢٠٣٠، سيكون ما يقدر بنحو ٣ بلايين شخص بحاجة إلى سكن ملائم وبأسعار معقولة.

وقد نجمت الزيادة في أعداد سكان الأحياء الفقيرة عن النمو الحضري والنمو السكاني معاً، فهذا النمو يتجاوز النمو في تشييد منازل جديدة بأسعار معقولة. ويعدّ السكن الملائم واحداً من حقوق الإنسان، ويؤثر غيابه بشكل سلبي على المناطق الحضرية من حيث الإنصاف والشمول، والصحة والسلامة، وفرص كسب العيش. وهناك حاجة إلى تحديد الاهتمام بالسياسات وزيادة الاستثمارات لضمان توفير مساكن ملائمة بأسعار معقولة للجميع بحلول عام ٢٠٣٠.

يتزايد الوصول إلى وسائل النقل العام، ولكن هناك حاجة إلى تسريع التقدم في المناطق النامية

نسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانية الوصول المريح إلى وسائل النقل العام، ٢٠١٨ (نسبة مئوية)

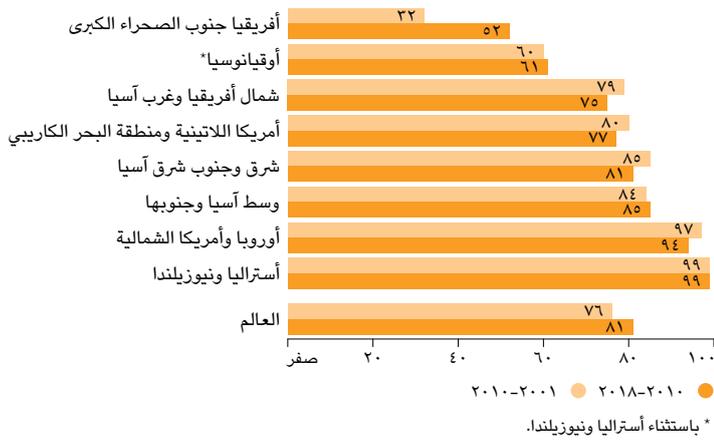


* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

وسائل النقل العام هي خدمة أساسية لسكان المدن ومحفّز للنمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، ومع انتقال أعداد متزايدة من الناس إلى المناطق الحضرية، فإن استخدام وسائل النقل العام يساعد على التخفيف من تلوث الهواء ومن تغير المناخ. ووفقاً لبيانات عام ٢٠١٨ عن ٢٢٧ مدينة في ٧٨ بلداً، يتمتع ٥٣ في المائة من سكان الحضر بإمكانية الوصول المريح إلى وسائل النقل العام (وهي الحالة التي يقيم فيها السكان على مسافة قريبة يمكن قطعها مشياً على الأقدام - أي بحدود ٥٠٠ متر - من محطة للحافلات/شبكة للنقل منخفضة السعة أو بحدود ١٠٠٠ متر من محطة للسكك الحديدية و/أو محطة للعبّارات). وقد ارتفع في معظم المناطق عدد الأشخاص الذين يستخدمون وسائل النقل العام بنسبة تقارب ٢٠ في المائة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٤. وتخلّفت عن الركب أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذ لا يتمتع فيها بإمكانية الوصول المريح إلى وسائل النقل العام إلا ١٨ في المائة من السكان. وفي بعض المناطق التي تنخفض فيها هذه النسبة، تتوفر وسائل نقل غير رسمية على نطاق واسع، وهي توفّر في كثير من الحالات وسائل نقل موثوقة. وهناك حاجة إلى بذل جهود أقوى لضمان توفير النقل المستدام للجميع، ولا سيما للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة.

يتزايد حجم النفايات البلدية بصورة تبرز تنامي الحاجة للاستثمار في البنية التحتية للمناطق الحضرية

نسبة جمع النفايات الصلبة البلدية، ٢٠١٠-٢٠١٨ و ٢٠١٨-٢٠١٠ (نسبة مئوية)

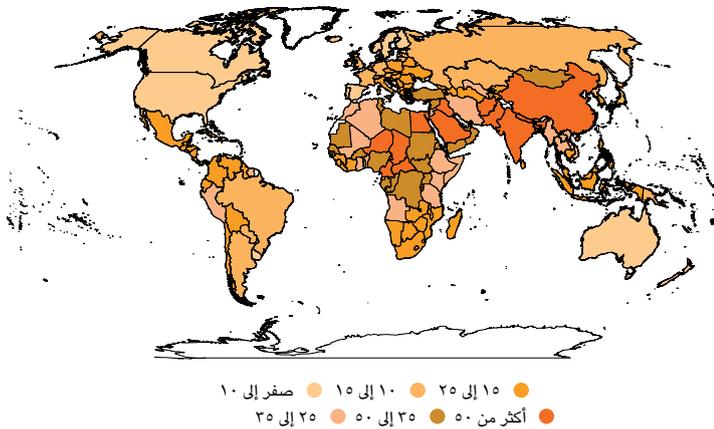


على الصعيد العالمي، هناك بليونان من الناس لا يحصلون على خدمات جمع النفايات، ويفتقر ٣ بلايين من الناس إلى مرافق خاضعة للرقابة للتخلص من النفايات، وذلك وفقاً لبيانات مُجمعت بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٨. ولا يمكن لهذه المشكلة إلا أن تتفاقم مع زيادة التوسع الحضري وارتفاع مستويات الدخل ومع تزايد التوجه الاستهلاكي في الاقتصاد. ومن المتوقع أن يتضاعف الحجم الإجمالي للنفايات المتولدة عالمياً من حوالي بليون طن متري في عام ٢٠١٦ إلى حوالي ٤ بلايين من الأطنان المترية بحلول عام ٢٠٥٠.

وقد تزايدت بانتظام نسبة جمع النفايات البلدية الصلبة، وذلك من ٧٦ في المائة في الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ إلى ٨١ في المائة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٨. ولكن هذا لا يعني أن التخلص منها يجري بشكل صحيح. فالعديد من منشآت التخلص من النفايات الصلبة البلدية في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل يمثل مقالب نفايات مفتوحة، تساهم في تلوث الهواء والماء والتربة، بما في ذلك التلوث بالنفايات البلاستيكية، كما تساهم انبعاثات غازات الدفيئة من قبيل الميثان. والحاجة ملحة إلى الاستثمار في البنية التحتية لإدارة النفايات بهدف تحسين التعامل مع النفايات الصلبة في معظم أنحاء العالم.

أصبح تلوث الهواء في كثير من المدن يمثل خطراً على الصحة لا يمكن تفاديه

التعرض السنوي للمواد الجزيئية الدقيقة في الهواء المحيط (PM_{2.5}) في المناطق الحضرية، نسب مرجحة بعدد السكان، ٢٠١٦ (ميكروغرام في المتر المكعب)

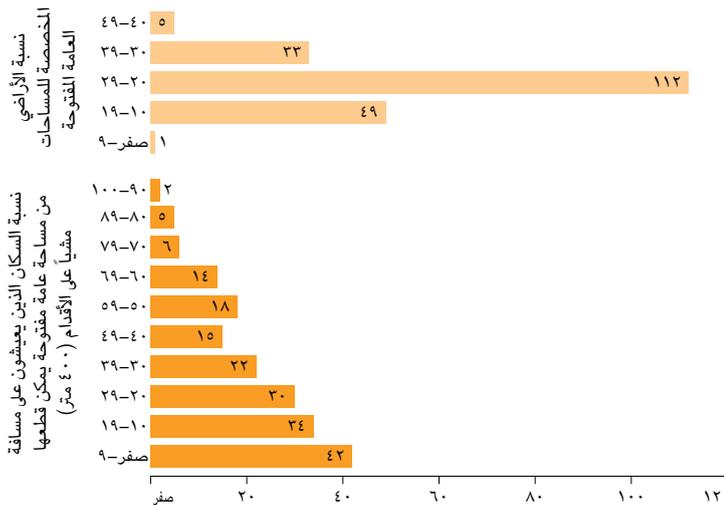


في عام ٢٠١٦، كان تسعة من بين كل عشرة من سكان المدن يتنفسون هواءً ملوثاً - ويعني ذلك أن هذا الهواء لا يفي بالمبادئ التوجيهية لنوعية الهواء الصادرة عن منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالمستويات السنوية للمواد الجزيئية الدقيقة (PM_{2.5}) البالغة ١٠ ميكروغرامات أو أقل في المتر المكعب. وكان أكثر من نصف هؤلاء الناس يتعرضون لمستويات لتلوث الهواء أكثر بمرتين ونصف المرة على الأقل من القيمة التي تحددها المبادئ التوجيهية. وقد تدهورت نوعية الهواء بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٦ بالنسبة لأكثر من ٥٠ في المائة من سكان العالم. وتعتبر منطقتنا وسط آسيا وجنوبها وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقتين اللتين تعرضتا لأكثر زيادة في تراكيز المواد الجزيئية الدقيقة.

وفي عام ٢٠١٦، في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل، لم تكن نوعية الهواء في ٩٧ في المائة من المدن التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠٠٠٠ نسمة تفي بالمبادئ التوجيهية لنوعية الهواء، مقارنة بـ ٤٩ في المائة في البلدان المرتفعة الدخل. ويشكل تلوث الهواء المحيط الناتج عن حركة السير والصناعة وتوليد الطاقة وحرق النفايات وحرق الوقود السكني، بالإضافة إلى تلوث الهواء المنزلي، تهديداً خطيراً سواء لصحة الإنسان أو للجهود المبذولة للحد من تغير المناخ. ويحدث أكثر من ٩٠ في المائة من الوفيات المرتبطة بتلوث الهواء في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ولا سيما في آسيا وأفريقيا.

المساحات العامة المفتوحة تجعل المدن أكثر شمولاً للجميع، لكن العديد من السكان ليسوا على مقربة منها بحيث يمكن الوصول إليها مشياً على الأقدام

توزيع المدن حسب النسبة المئوية للأراضي المخصصة للمساحات العامة المفتوحة والنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على مسافة من مساحة عامة مفتوحة يمكن قطعها مشياً على الأقدام (٤٠٠ متر)، ٢٠١٨ (عدد المدن)



تشكل مصفوفة الوصول بين الشوارع والأماكن العامة هيكل المدينة العظمي الذي تعتمد عليه كافة الأمور الأخرى. وعندما تكون الأماكن العامة غير كافية أو سيئة التصميم أو تخضع للملكية الخاصة، فإن أجزاء المدينة تتزايد عزلتها عن بعضها بعضاً. ويحسن الاستثمار في شبكات الشوارع والأماكن العامة المفتوحة المناطق الحضرية من حيث إنتاجيتها وسبل العيش فيها ووصول سكانها إلى الأسواق والعمل والخدمات العامة، خاصة في البلدان التي يعمل أكثر من نصف القوى العاملة الحضرية فيها في أعمال غير رسمية.

واستناداً إلى بيانات عام ٢٠١٨ من ٢٢٠ مدينة في ٧٧ بلداً لم يتمكن إلا القليل من المدن من تنفيذ نظام للمساحات العامة المفتوحة يغطي مناطق حضرية بأكملها - والمقصود بذلك المساحات العامة المفتوحة التي يمكن لجميع السكان الوصول إليها بصورة مريحة. وتشير النتائج إلى أن متوسط حصة السكان الذين يعيشون على مسافة من مساحة عامة مفتوحة يمكن قطعها مشياً على الأقدام (٤٠٠ متر) يبلغ حوالي ٣١ في المائة، غير أن هناك اختلافات هائلة بين المدن (وهي تتراوح بين ٥ في المائة و ٩٠ في المائة). ولا يعني انخفاض النسبة بالضرورة أن حصة ما يخصص من الأراضي للمساحات العامة المفتوحة غير كافية، بل أن هناك تفاوتاً في توزيع هذه المساحات في أنحاء المدينة.

ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة



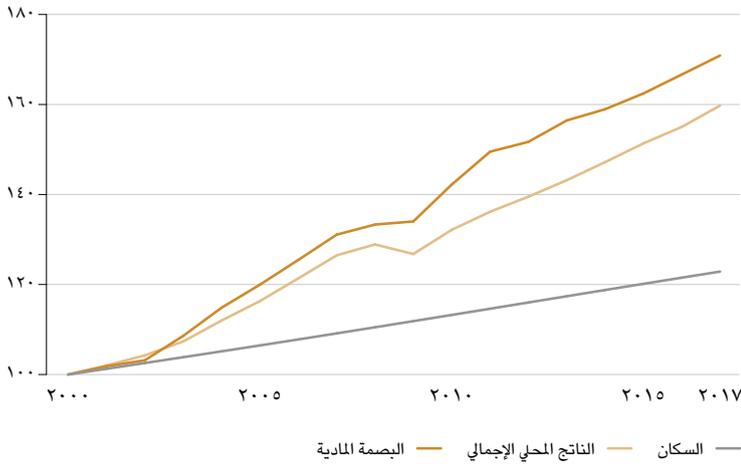
ترافق التقدم الاقتصادي والاجتماعي على مدار القرن الماضي مع تدهور بيئي يعرض للخطر الأنظمة ذاتها التي تعتمد عليها تنميتنا في المستقبل - بل بقاؤنا ذاته. وعلى الصعيد العالمي، فإننا نواصل استخدام كميات متزايدة من الموارد الطبيعية لدعم أنشطتنا الاقتصادية. وقد بقي مستوى الكفاءة في استخدام هذه الموارد على حاله في العالم ككل، وبالتالي فإننا لم نشهد بعد فصلاً بين النمو الاقتصادي واستخدام الموارد الطبيعية. كما يتزايد توليد النفايات عالمياً. ويتعرض نحو ثلث الأغذية المنتجة للاستهلاك البشري كل عام للضياع أو الهدر، ويطرأ معظم ذلك في البلدان المتقدمة. وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات

عاجلة لضمان ألا تؤدي الاحتياجات المادية الحالية إلى الإفراط في استخراج الموارد وإلى المزيد من تدهور البيئة. ولا بد من الأخذ بسياسات تحسّن كفاءة استخدام الموارد وتقلّل من النفايات وتعمم ممارسات الاستدامة في جميع قطاعات الاقتصاد.

يمثل تقليص بصمتنا المادية حتمية عالية

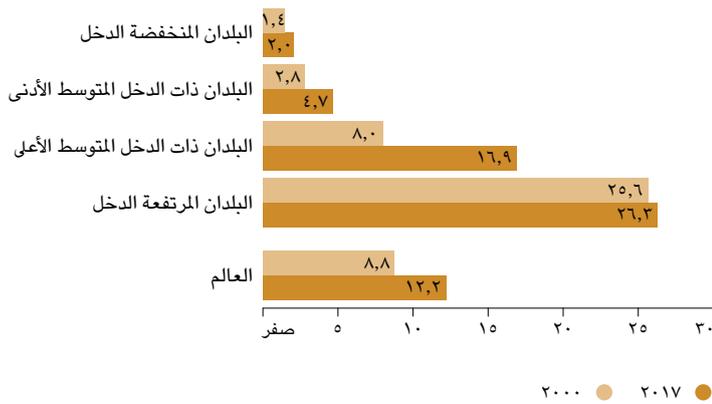
تشير "البصمة المادية" إلى إجمالي كمية المواد الخام المستخرجة لتلبية متطلبات الاستهلاك النهائي. وهي بمثابة مؤشر على الضغوط المفروضة على البيئة لدعم النمو الاقتصادي وتلبية الاحتياجات المادية للناس. وارتفع حجم البصمة المادية العالمية من ٤٣ بليون طن متري في عام ١٩٩٠ إلى ٥٤ بليون طن في عام ٢٠٠٠ وإلى ٩٢ بليون طن في عام ٢٠١٧ - أي بزيادة قدرها ٧٠ في المائة منذ عام ٢٠٠٠ و١١٣ في المائة منذ عام ١٩٩٠. وقد تسارع معدل استخراج الموارد الطبيعية منذ عام ٢٠٠٠ وبدون عمل سياسي متضافر، من المتوقع أن يرتفع هذا المعدل إلى ١٩٠ بليون طن متري بحلول عام ٢٠٦٠. وعلاوة على ذلك، تتزايد البصمة المادية العالمية بمعدل نمو أسرع في عدد السكان وفي الناتج الاقتصادي. وبمعنى آخر، لم يطرأ على المستوى العالمي أي فصل بين نمو البصمة المادية وبين النمو السكاني أو نمو الناتج المحلي الإجمالي. ويتحتم علينا أن نعكس هذا الاتجاه.

مؤشر النمو في عدد السكان والبصمة المادية والناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٧-٢٠٠٠
(خط الأساس ٢٠٠٠ = ١٠٠)



تعتمد أنماط حياة الناس في أغنى البلدان اعتماداً كبيراً على الموارد المستخرجة من البلدان الأكثر فقراً

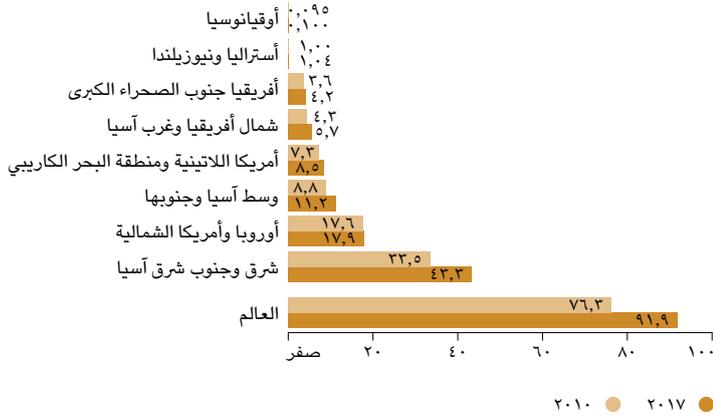
البصمة المادية للفرد الواحد، ٢٠١٧ و ٢٠٠٠ (بالأطنان المترية للفرد الواحد)



كما زادت البصمة المادية للفرد الواحد بمعدل يندرج بالخطر. ففي عام ١٩٩٠، كان يُستخدم حوالي ٨,١ أطنان متريّة من الموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الفرد الواحد. وفي عام ٢٠١٧، كان هذا المعدل قد ارتفع إلى ١٢,٢ طناً مترياً، أي بزيادة ٥٠ في المائة. وفي تلك السنة، كان لدى البلدان المرتفعة الدخل أعلى بصمة مادية للفرد الواحد (حوالي ٢٧ طناً مترياً للفرد الواحد)، أي أعلى بنسبة ٦٠ في المائة من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (١٧ طناً مترياً للفرد الواحد) وأكثر من ١٣ ضعفاً بالمقارنة بالمعدل المقابل في البلدان المنخفضة الدخل (٢ طن متري للفرد الواحد). وتزيد البصمة المادية للبلدان المرتفعة الدخل على استهلاكها للمواد المحلية، مما يعني أن الاستهلاك في تلك البلدان يعتمد على مواد تأتيها من بلدان أخرى عبر سلاسل الإمداد الدولية. ومن حيث نصيب الفرد الواحد، تعتمد البلدان المرتفعة الدخل على ٩,٨ أطنان متريّة من المواد الأولية المستخرجة في أماكن أخرى من العالم.

لا تجري التحسينات في كفاءة استخدام الموارد بسرعة كافية

الاستهلاك المحلي للمواد، ٢٠١٧ و ٢٠١٠ (ببلايين الأطنان المترية)

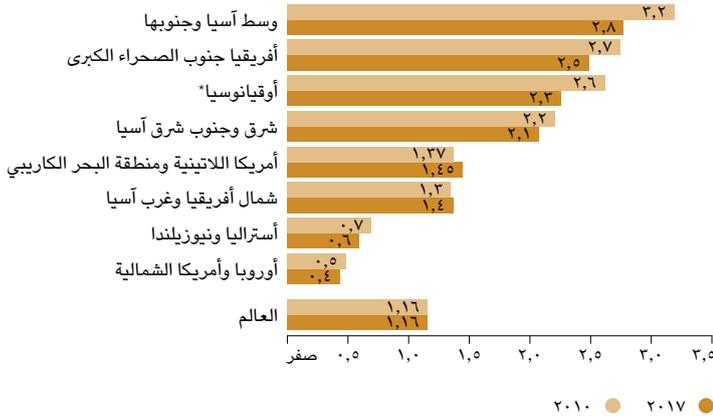


يقيس الاستهلاك المحلي للمواد إجمالي كمية المواد المستخدمة مباشرة من قبل الاقتصاد لتلبية الطلبات على السلع والخدمات داخل البلد وخارجه. وعلى المستوى العالمي، يعادل هذا الاستهلاك البصمة المادية، وقد وصل حجمه إلى ٩٢ بليون طن متري في عام ٢٠١٧. وارتفع الاستهلاك المحلي للمواد في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧ في جميع مناطق العالم. ويلفت النظر بشكل خاص الارتفاع الذي طرأ في شرق وجنوب شرق آسيا، حيث استُخدم حوالي ١٠ بلايين طن متري في عام ٢٠١٧ زيادة على ما استُخدم في عام ٢٠١٠، مما يمثل نحو ثلثي الزيادة التي شهدتها العالم ككل.

ويرجع ارتفاع حصة شرق وجنوب شرق آسيا وغيرها من الاقتصادات الناشئة من الاستهلاك المحلي للمواد إلى عاملين ديناميين. الأول هو بناء بنية أساسية جديدة في الاقتصادات الناشئة والانتقالية، وهو نمط من المرجح أن يتبعه كثير من البلدان النامية في المستقبل. والثاني هو ترحيل مراحل الإنتاج التي تستخدم بصورة مكثفة المواد والطاقة من البلدان المرتفعة الدخل إلى البلدان الأقل كفاءة في استخدام الموارد. فنقل الإنتاج من بلدان مرتفعة الدخل إلى بلدان أقل كفاءة يعني أن هناك حاجة إلى استخدام مزيد من الموارد الطبيعية لإنتاج نفس الناتج.

ونظراً لأن هذا التحول في النشاط الاقتصادي حدث بشكل أسرع من التحسينات في كفاءة استخدام الموارد في فرادى البلدان، فقد ظلت كثافة المواد - المحددة على أنها معدل الاستهلاك المحلي للمواد إلى الناتج المحلي الإجمالي - راکدة بمعدل ١,١٦ كيلوغرام لكل دولار في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٧، استخدمت البلدان المتقدمة نحو خمس ما تستخدمه البلدان النامية لإنتاج نفس القدر من الناتج الاقتصادي. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٧، انخفضت كثافة المواد في العديد من المناطق، مما يدل على تحقق بعض التقدم نحو الفصل النسبي بين الناتج الاقتصادي والاستهلاك المحلي للمواد. لكن كثافة المواد زادت في المناطق الأخرى، مما أدى إلى عدم وجود أي تغيير على المستوى العالمي. وأحرز تقدم جيد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ووسط آسيا وجنوبها وأوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا)، مما يعود في معظمه إلى زيادات في الناتج المحلي الإجمالي.

الاستهلاك المحلي للمواد لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٧ و ٢٠١٠ (كيلوغرام للدولار الواحد)



* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

التقدم في الاستهلاك والإنتاج المستدامين يعزز التقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة

من السياسات والأدوات المبلغ عنها بقياس تأثير تلك السياسات والأدوات على تلوث الهواء والتربة والمياه، وقام ٤٥ في المائة منها بقياس تأثيرها على الحد من النفايات وقام ٤٣ في المائة بقياس تأثيرها على انبعاثات غازات الدفيئة. على أن ١١ في المائة فقط من هذه السياسات والأدوات قام بقياس تأثيرها على الصحة، و٧ في المائة قام بقياس تأثيرها على العوامل الجنسانية. وسيكون للتدليل على فوائد هذه السياسات بالنسبة لجميع أهداف التنمية المستدامة أهمية أساسية لفهم المساهمة العامة للاستهلاك والإنتاج المستدامين في التنمية المستدامة، ولبناء التحالف اللازم لدعم الانتقال التحويلي.

في نهاية المطاف، سيعتمد الانتقال إلى مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود على الإدارة المسؤولة لموارد كوكب الأرض الطبيعية المحدودة. وتعد أطر وأدوات السياسات الوطنية المصممة جيداً ضرورية للتمكن من تحقيق الانتقال الأساسي نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وفي عام ٢٠١٨، أبلغ ٧١ بلداً والاتحاد الأوروبي عن ٣٠٣ من هذه السياسات والأدوات. وأظهرت دراسة تجريبية لـ ٢٦٢ من السياسات والأدوات المبلغ عنها أنه في حين أنه يُعترف على نطاق واسع بالفوائد الاقتصادية المحتملة لعمليات الاستهلاك والإنتاج المستدامة، إلا أن الفوائد الاجتماعية لا تزال مهملة إلى حد كبير. ويعني ذلك أن الفوائد الاجتماعية نادراً ما تُدرج أو تقاس في أهداف السياسات العامة. وعلى سبيل المثال، قام ٦٣ في المائة



اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

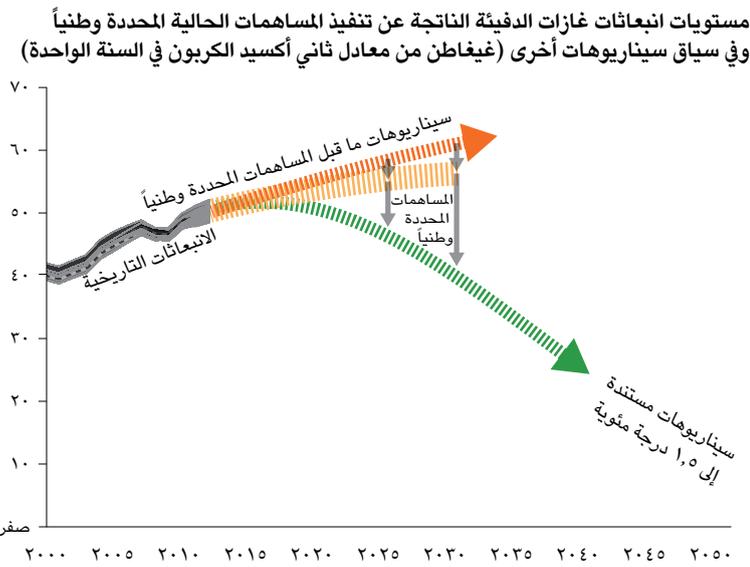


مع استمرار ارتفاع مستويات غازات الدفيئة، ترتفع وتائر تغير المناخ بمعدلات أعلى بكثير مما كان متوقفاً، وتتبدى آثاره في جميع أنحاء العالم. وقد كانت درجة الحرارة العالمية المتوسطة لعام ٢٠١٨ تقارب درجة مئوية واحدة فوق خط الأساس الذي حدد في فترة ما قبل الثورة الصناعية، وتعتبر السنوات الأربع الأخيرة الأكثر احتراراً على الإطلاق. كما تستمر مستويات البحار في الارتفاع بمعدل متسارع.

ويعتبر تغير المناخ القضية الحاسمة في عصرنا وهو أكبر تحدٍّ أمام التنمية المستدامة. وتسهم آثاره المركبة في تسريع حدوثه، مما يترك القليل جداً من الوقت للتصرف إذا أردنا منع تغير المناخ الجامح. ويعد الإبقاء على ظاهرة الاحترار العالمي بمحدود ١,٥ درجة مئوية ضرورياً لتجنب وقوع عواقب كارثية وتغيرات لا رجعة فيها. وسيطلب ذلك تحولات سريعة وبعيدة المدى في الطاقة والأرض والبنية التحتية الحضرية والأنظمة الصناعية.

وفي حين أن البلدان اتخذت خطوات إيجابية من خلال إعداد مساهمات محددة وطنياً وزيادة التمويل المخصص لمكافحة تغير المناخ، إلا أن هناك حاجة إلى خطط أكثر طموحاً وتغييرات غير مسبوقه في جميع جوانب المجتمع. ولا بدّ من زيادة الوصول إلى التمويل وتعزيز المرونة والقدرة على التكيف بوتيرة أسرع بكثير، لا سيما بين أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

لا بدّ من إجراء تغييرات غير مسبوقه في جميع جوانب المجتمع للتمكن من تجنب أسوأ الآثار المترتبة على تغير المناخ



ملحوظة: للاطلاع على رسم بياني أكثر تفصيلاً، يرجى مراجعة الشكل ٢ في التقرير التجميعي المحدث لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشأن التأثير الكلي للمساهمات المقصودة المحددة وطنياً، ٢ أيار/مايو ٢٠١٦، وهو متاح على الموقع التالي: http://unfccc.int/focus/indc_portal/items/9240.php

في عام ٢٠١٧، وصلت تراكيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى ٤٠٥,٥ جزءاً في المليون (مرتفعة عن مستواها الذي كان يبلغ ٤٠٠,١ في عام ٢٠١٥)، ويمثل ذلك ١٤٦ في المائة من مستويات ما قبل الثورة الصناعية. ولإبقاء على ظاهرة الاحترار العالمي بمحدود ١,٥ درجة مئوية، يتعين أن تتوقف الانبعاثات عن الارتفاع في أقرب وقت ممكن على أن يتبع ذلك انخفاض سريع فيها. وبحلول عام ٢٠٣٠، يجب أن تميط انبعاثات الكربون العالمية بنسبة مذهلة تبلغ ٤٥ في المائة عن مستويات عام ٢٠١٠. وأن تستمر في الهبوط الحاد بعد ذلك لتصل نسبتها الصافية إلى الصفر بحلول عام ٢٠٥٠.

وحتى أيار/مايو ٢٠١٩، كان ١٨٦ دولة من الدول الأطراف قد صدقت على اتفاقية باريس. ومن المتوقع أن تقوم الأطراف في الاتفاقية بإعداد مساهمات متتالية محددة وطنياً وتقديمها والمحافظة عليها (على أن تتضمن الأهداف والسياسات والإجراءات المخططة للأخذ بها في سياق الاستجابة لتغير المناخ). وبحلول نفس التاريخ، كان ١٨٣ طرفاً (١٨٢ بلداً بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي) قد قدمت مساهماتها الأولى المحددة وطنياً إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وكان هناك طرف واحد قد قدم مساهمته الثانية. وقد طلب إلى الأطراف تحديث مساهماتها الحالية أو تقديم مساهمات أخرى جديدة بحلول عام ٢٠٢٠. ولتحقيق أهداف عام ٢٠٣٠، ستحتاج البلدان إلى أن تكون أكثر طموحاً في إعداد مساهماتها الجديدة لتقديمها.

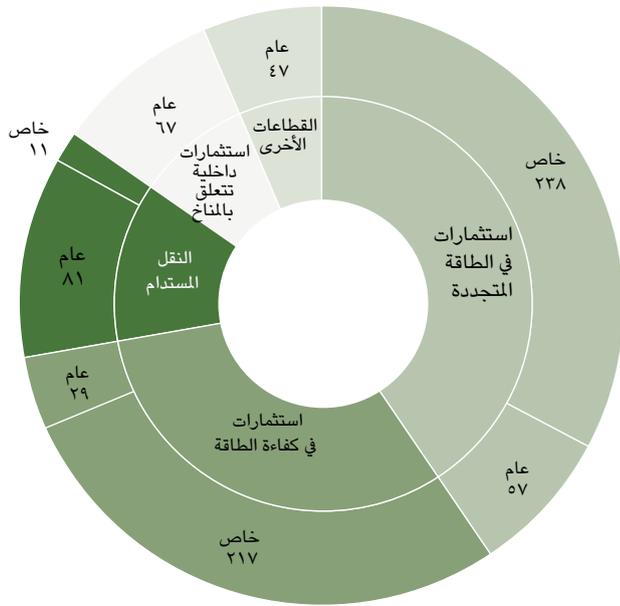
تعمل البلدان على وضع استراتيجيات للحدّ من مخاطر الكوارث في مواجهة التهديدات المناخية المتنامية

٢٠٢٠، بوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية للحدّ من مخاطر الكوارث تمشياً مع إطار سينداي. وفي أحدث التقارير (٢٠١٧-٢٠١٨) من ٧٠ بلداً، كان لدى ٦٧ بلداً استراتيجيات متوائمة إلى حدّ ما مع إطار سينداي. وتمثل أكبر التحديات في الاستثمار في الحدّ من مخاطر الكوارث من أجل الصمود وتعزيز تماسك السياسات بين أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ. وقد وضع العديد من الحكومات المحلية استراتيجيات محلية تتماشى مع استراتيجياتها الوطنية.

كما هو موضح في الهدف ١، فإن تغير المناخ يؤدي بالفعل إلى تفاقم مخاطر الكوارث. ففي الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠١٧، شكلت الكوارث المرتبطة بالمناخ في جميع أنحاء العالم ٧٧ في المائة من مجموع الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث والتي بلغت حوالي ٣ تريليونات من الدولارات. وخلال تلك الفترة، أودت الكوارث المتعلقة بالمناخ والكوارث الجيوفيزيائية بحياة ما يقدر بـ ١,٣ مليون شخص. ويعرض إطار سينداي للحدّ من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠ أهدافاً وأولويات واضحة للعمل لمنع مخاطر الكوارث الجديدة والتقليل من المخاطر الحالية. ومنذ اعتماده، تبذل البلدان جهوداً للقيام، بحلول عام

ازدادت التدفقات المالية المتعلقة بالمناخ، ولكن هذه التدفقات تبقى صغيرة بالمقارنة بحجم المشكلة، ولا تزال الاستثمارات في الوقود الأحفوري تطفئ عليها

إجمالي تدفقات التمويل المناخي العالمي حسب القطاع خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ (ببلايين الدولارات، سنوياً)



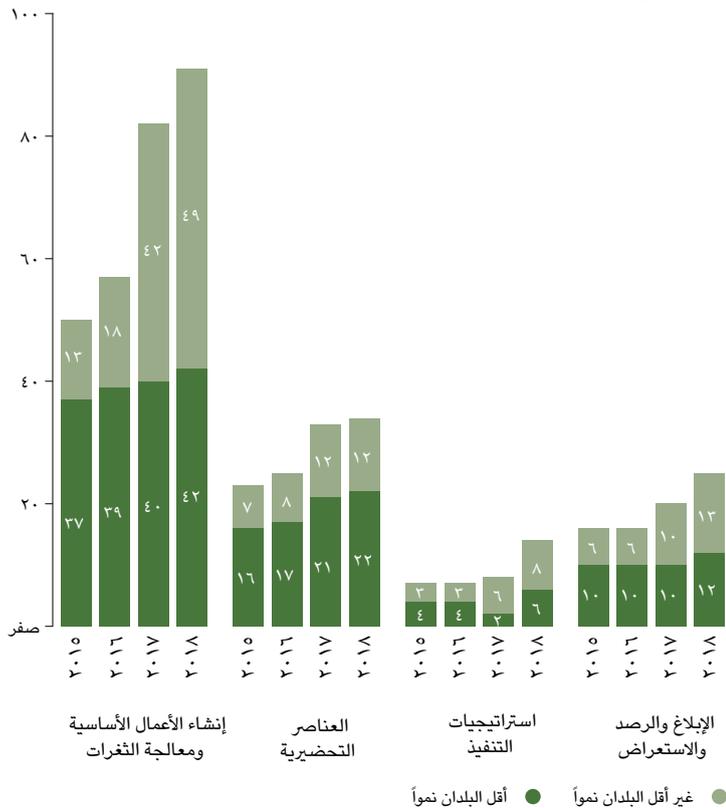
على الصعيد العالمي، زادت التدفقات المالية المتعلقة بالمناخ، وقد حُصص معظم الأموال للحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة. وهناك حصة صغيرة نسبياً من التدفقات مخصصة لمساعدة البلدان على التكيف مع آثار تغير المناخ. ويُظهر تقييم فترة الستين الثالث الذي أصدرته اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل والتابعة لأمانة تغير المناخ في الأمم المتحدة، زيادة بنسبة ١٧ في المائة في التمويل المناخي العالمي بين فترة ٢٠١٣-٢٠١٤ وفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وقد ارتفعت تقديرات الحدّ الأعلى من ٥٨٤ بليون دولار في عام ٢٠١٤ إلى ٦٨٠ بليون دولار في عام ٢٠١٥ وإلى ٦٨١ بليون دولار في عام ٢٠١٦. وإلى حدّ كبير، يعزى الارتفاع في النمو بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ إلى ارتفاع مستويات الاستثمارات الخاصة الجديدة في مجال الطاقة المتجددة، والتي تشكل الجانب الأكبر من المجموع العالمي.

وفي حين أن هذه التدفقات المالية كبيرة، فإنها صغيرة نسبياً بالمقارنة بحجم المشكلة والاتجاهات الأوسع في الاستثمار العالمي. وعلاوة على ذلك، لا تزال الاستثمارات في الأنشطة المناخية أقل من تلك المتعلقة بالوقود الأحفوري (٧٨١ بليون دولار في عام ٢٠١٦).

كما ارتفع التمويل المتعلق بالمناخ في البلدان النامية بنسبة ٢٤ في المائة في عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٣٣ بليون دولار، وبنسبة ١٤ في المائة في عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٣٨ بليون دولار. أما مجموع التمويل الموجه من خلال صناديق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وصناديق المناخ المتعددة الأطراف في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦ فقد بلغ ١,٤ بليون دولار و٢,٤ بليون دولار، على التوالي. وتعزى الزيادة في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦ إلى تكثيف عمليات الصندوق الأخضر للمناخ.

يعمل المزيد من البلدان على وضع خطط لتعزيز قدراتها على الصمود أمام تغير المناخ وعلى التكيف معه

التقدم الذي أحرزته البلدان النامية في وضع خططها الوطنية للتكيف وتنفيذها، حسب المرحلة التي بلغتتها العملية، ٢٠١٥ إلى ٢٠١٨



أطلق العديد من البلدان النامية عملية لصياغة وتنفيذ خطط وطنية للتكيف بهدف الحدّ من ضعفها أمام تغير المناخ ولإدماج التكيف مع تغير المناخ في التخطيط الإنمائي الوطني. وستساعد هذه الخطط البلدان على تحقيق الهدف العالمي للتكيف الذي حددته اتفاقية باريس - وهو تعزيز القدرة على التكيف، وتعزيز القدرة على الصمود، وخفض الضعف أمام تغير المناخ. وقام ثلاثة عشر بلداً، أربعة منها من أقل البلدان نمواً، باستكمال خططها الوطنية للتكيف وبتقديمها إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في حين أن العديد من البلدان الأخرى تمرّ حالياً في مراحل مختلفة من العملية. ومنذ عام ٢٠١٥، ارتفع عدد البلدان التي أطلقت خططاً وطنية للتكيف أو بدأتها بنسبة ٤٥ في المائة.

ويتم توفير التمويل لوضع الخطط الوطنية للتكيف من برنامج التأهب ودعم الأنشطة التحضيرية التابع للصندوق الأخضر للمناخ وصندوق أقل البلدان نمواً. وحتى أيار/مايو ٢٠١٩، سعى ٧٥ بلداً إلى الحصول على ما مجموعه ١٩١ مليون دولار من الصندوق الأخضر للمناخ كدعم للخطط الوطنية للتكيف ولعمليات التخطيط الأخرى المتعلقة بالتكيف. ومن أصل هذه البلدان، حصل ٢٨ بلداً على أموال مجموعها ٧٥ مليون دولار، ذهب ثلثها إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان في أفريقيا. وكان هناك سبعة بلدان أخرى في المرحلة النهائية للموافقة على تمويل مجموعها ١٧ مليون دولار. كما تمت الموافقة على تسعة مقترحات مشاريع في إطار صندوق أقل البلدان نمواً لدعم صياغة وتنفيذ الخطط الوطنية للتكيف. ويقدم فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، والهيئات الأخرى المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، المشورة التقنية والدعم التقني للبلدان النامية فيما يتعلق بخططها الوطنية للتكيف. وقد تم الإبلاغ عن ١٥٤ نشاطاً للدعم منذ عام ٢٠١٤.

حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

14 الحياة تحت
الماء

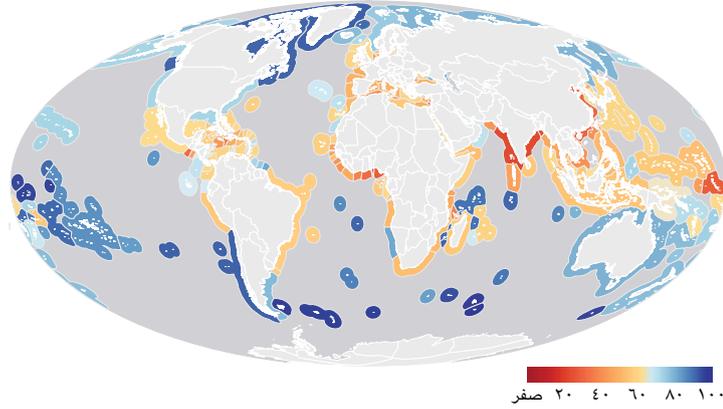


التهديدات المستمرة التي تتعرض لها الموارد البحرية والساحلية من الصيد الجائر والتلوث وتدهور الموائل. وتعتبر المناطق المحمية والسياسات والمعاهدات التي تشجع استخراج موارد المحيطات بصورة مسؤولة ضرورية لمواجهة هذه التهديدات.

تعتمد الحياة على المحيطات، فهي تشكل أكبر نظام بيئي على كوكب الأرض، إذ تغطي أكثر من ثلثي سطح الأرض، وتوفر الغذاء وسبل العيش لملايين الناس. وتنتج المحيطات حوالي نصف الأكسجين الذي نتنفسه، وتعمل كمنظم مناخي، وتمتص الحرارة من الغلاف الجوي وأكثر من ربع ما يصنعه الإنسان من ثاني أكسيد الكربون. غير أن عقوداً من انبعاثات الكربون المتزايدة أدت إلى تراكم الحرارة في المحيطات وإلى تغيرات في تركيبها الكيميائي. وتؤدي الآثار الضارة الناتجة عن تحمض المحيطات وتغير المناخ (بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر) والظواهر المناخية المتطرفة وتآكل السواحل إلى تفاقم

تهدد الملوثات الناشئة على اليابسة والحطام البحري الموائل الساحلية، لكن التحسينات في نوعية المياه قابلة للتحقيق

تقديرات درجات المياه النظيفة في ٢٢٠ منطقة ساحلية، على مقياس من صفر (ملوثة جداً) إلى ١٠٠ (نظيفة)

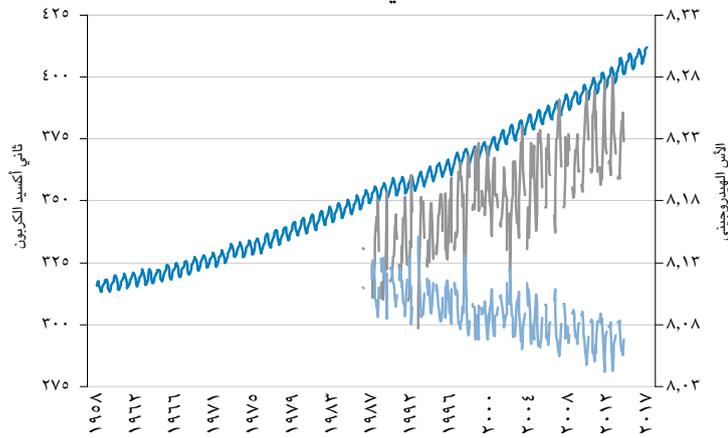


تتأثر المناطق الساحلية في جميع أنحاء العالم بالملوثات الناشئة على اليابسة، بما في ذلك مياه الصرف الصحي والجريان السطحي للمغذيات، مما يؤدي إلى إتحام السواحل بالمغذيات، وتدهور جودة المياه وإضعاف النظم الإيكولوجية البحرية الساحلية. ويوضح تحليل مؤشر المياه النظيفة، وهو مقياس لدرجة تلوث المحيطات، أن تحديات جودة المياه منتشرة على نطاق واسع، لكنها أكثر حدة في بعض المناطق الاستوائية، خاصة في أجزاء من آسيا وأفريقيا وأمريكا الوسطى.

وهناك مجال أمام جميع البلدان تقريباً لتحسين نوعية مياهها الساحلية. ويوضح تحليل الاتجاهات بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٨ أن التغيير الإيجابي ممكن بالفعل: فخلال هذه الفترة، تمكنت ١٠٤ مناطق ساحلية من أصل ٢٢٠ منطقة ساحلية من تحسين جودة مياهها الساحلية. وتتطلب هذه التحسينات التزامات على مستوى السياسات القطرية لتوسيع نطاق الوصول إلى معالجة مياه الصرف الصحي والتخفيف من الجريان السطحي للمواد الكيميائية والمغذيات من المصادر الزراعية، إلى جانب الالتزامات العالمية للحد من الحطام البلاستيكي.

تهدد زيادة التحمض البحرية وتعيق الدور الذي تؤديه المحيطات في التخفيف من تغير المناخ

تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي ومياه البحر، والأس الهيدروجيني في مياه البحر في شمال المحيط الهادئ، ١٩٥٨-٢٠١٧ (أجزاء في المليون، ووحدة جوية متناهية الصغر [µatm] وأس هيدروجيني)



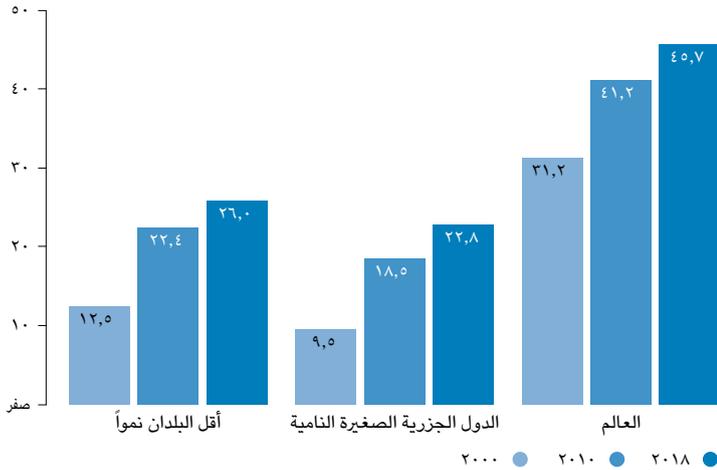
ملحوظة: يقاس ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي في مونا لوا، هاواي، ويقاس ثاني أكسيد الكربون والأس الهيدروجيني في مياه البحر في محطة أوهوا، هاواي. البيانات مأخوذة من البرنامج الخاص بالكربون في مختبر البيئة البحرية في المحيط الهادئ (PMEL) التابع للإدارة الوطنية لشؤون المحيطات والغلاف الجوي (NOAA)، وهي متوفرة على الموقع: www.pmel.noaa.gov/co

يؤدي امتصاص المحيطات لثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي إلى تغيرات في التركيب الكيميائي لمياه البحر، مما يغير كيميائيتها الكربونية ويؤدي إلى انخفاض الأس الهيدروجيني (وزيادة تحمض المحيطات). وقد أظهر رصد الأس الهيدروجيني في المحيطات خلال الثلاثين عاماً الماضية انخفاضاً في الأس الهيدروجيني السطحي بقدر ٠,١ وحدة. ويعادل ذلك زيادة في الحموضة بنسبة ٢٦ في المائة عن فترة ما قبل الثورة الصناعية. وبالمعدل الحالي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، يتوقع حدوث زيادة في الحموضة بنسبة تتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ في المائة بحلول نهاية هذا القرن.

وتحمض المحيطات يهدد العضويات الحية فضلاً عن تهديده لخدمات النظم البيئية، بما في ذلك الأمن الغذائي، وذلك من خلال تعريض مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية للخطر. كما يؤثر على حماية السواحل (عن طريق إضعاف الشعاب المرجانية، التي تحمي الخط الساحلي) وعلى النقل والسياحة. ومع ارتفاع حموضة المحيطات، تنخفض قدرتها على امتصاص ثاني أكسيد الكربون من الجو، مما يعيق دور المحيط في التخفيف من تغير المناخ.

تضاعف حجم المناطق البحرية المحمية منذ عام ٢٠١٠، ولكن يتعين القيام بالمزيد لحماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية

النسبة المتوسطة لمساحة كل من المواقع الهامة في مناطق التنوع البيولوجي البحري التي تغطيها المناطق المحمية، ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ و ٢٠١٨ (نسبة مئوية)

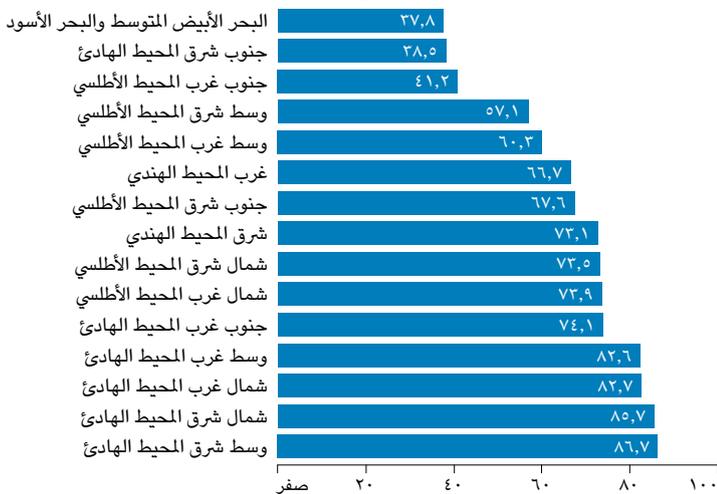


تلعب المناطق المحمية دوراً حاسماً في التنمية المستدامة إذا كانت تدار بشكل فعال وتقع في مناطق لها أهميتها بالنسبة للتنوع البيولوجي. وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨، كانت المناطق المحمية تغطي ١٧ في المائة من المياه الخاضعة للولاية الوطنية. وهذه زيادة كبيرة من ١٢ في المائة في عام ٢٠١٥ وتزيد عن ضعف نسبة التغطية في عام ٢٠١٠. كما ارتفعت النسبة المئوية المتوسطة لمناطق التنوع البيولوجي البحري الرئيسية التي تغطيها المناطق المحمية، من ٣١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٨.

وعلى الرغم من هذا التقدم، تباطأ معدل حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية، وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن هذا المعدل سيشهد تراجعاً بحلول عام ٢٠٣٠. وتتخلف عن الركب البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك حاجة إلى مضاعفة الجهود لإنشاء مناطق بحرية محمية جديدة ولتعزيز إدارة المناطق الموجودة فعلاً.

يبدو أن انخفاض الأرصدة السمكية قد استقر. وهي الآن بحاجة إلى إعادة البناء، خاصة في المناطق المستنزفة بشدة

نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن مستويات مستدامة بيولوجياً، حسب المنطقة البحرية، ٢٠١٥ (نسبة مئوية)



للحفاظ على صحة مصائد الأسماك وإنتاجيتها، يجب الحفاظ على الأرصدة السمكية ضمن مستويات مستدامة بيولوجياً. ولا يكفي الصيد الجائر بالتقليل من إنتاج الأغذية، فهو يؤدي أيضاً إلى إضعاف أداء النظم الإيكولوجية ويقلل التنوع البيولوجي، مما له تداعيات سلبية على الاقتصاد والمجتمع. وفي جميع أنحاء العالم، انخفضت نسبة الأرصدة السمكية البحرية الموجودة ضمن مستويات مستدامة بيولوجياً من ٩٠ في المائة في عام ١٩٧٤ إلى ٦٧ في المائة في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، يبدو أن هذا الاتجاه المتناقص قد استقر منذ عام ٢٠٠٨ - وهذا مؤشر مشجع.

وفي عام ٢٠١٥، كان لدى منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود أدنى نسبة من الأرصدة السمكية المستدامة (٣٧,٨ في المائة)، تليها مباشرة منطقة جنوب شرق المحيط الهادئ (٣٨,٥ في المائة). وفي المقابل، فإن المنطقة الوسطى من شرق المحيط الهادئ ومنطقة شمال شرق المحيط الهادئ تتمتعان بأعلى نسبة من الأرصدة السمكية الموجودة ضمن مستويات مستدامة بيولوجياً (فوق ٨٥ في المائة). وهناك حاجة إلى مزيد من الجهود المركزة لإعادة بناء الأرصدة السمكية المعرضة للصيد الجائر، خاصة في المناطق المستنزفة بشدة.

تتوفر لدى معظم البلدان أطر عمل لتلبية احتياجات المصائد الصغيرة؛ على أن المرحلة الحرجة التالية هي تنفيذ تلك الأطر

تمتلك جميع البلدان تقريباً مصائد أسماك صغيرة، وهي تمثل أكثر من نصف إجمالي الإنتاج في البلدان النامية سواء من حيث الكمية أو القيمة. ويعتمد حوالي ١٢٠ مليون عامل في جميع أنحاء العالم - ٩٧ في المائة منهم يعيشون في البلدان النامية - على سلاسل القيمة الخاصة بمصائد الأسماك الطبيعية التجارية بشكل مباشر لكسب عيشهم. وتمثل النساء ما يقرب من نصف هذه القوى العاملة. وعلى الرغم من المساهمات الحاسمة التي تقدمها مجتمعات الصيادين المحلية الصغيرة في مجالات التغذية والأمن الغذائي وسبل العيش المحلية، فإن العديد منها لا يزال مهمشاً.

ولمساعدة صيادي الأسماك على الحصول على الموارد الإنتاجية والخدمات وعلى الوصول إلى الأسواق، وضعت معظم البلدان أطراً تنظيمية ومؤسسية موجهة. وينفذ العديد من البلدان هذه الأطر بدرجة عالية، لكن مستوى التنفيذ منخفض إلى متوسط لدى أكثر من خمس البلدان، وخاصة في أوقيانوسيا ووسط آسيا وجنوبها.

اتخذت الدول خطوات مهمة لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم

يزال الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم أحد أكبر الأخطار التي تهدد النظم الإيكولوجية البحرية. وغالباً ما يؤدي الصيد الجائر في مصائد الأسماك إلى انهيارها، مما يهدد سبل العيش ويزيد من حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وتتعرض للخطر بشكل خاص مصائد الأسماك الصغيرة في البلدان النامية. وقد وضعت البلدان مجموعة من الصكوك الدولية لمكافحة الصيد غير المشروع ضمن إطار عالمي لمعالجة إدارة المصائد. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، دخل حيز التنفيذ الاتفاق الدولي الملزم الأول الذي وضع بهدف صريح يتمثل في مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وهو الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، بلغ عدد الأطراف فيه ٥٩ دولة طرف ومنظمة واحدة هي الاتحاد الأوروبي ممثلاً الدول الأعضاء فيه البالغ عددها ٢٨ دولة. ومن شأن التنفيذ العالمي للاتفاقية، مدعوماً بالرصد والمراقبة والإشراف بصورة فعالة، بالإضافة إلى إجراءات الوصول إلى الأسواق والتدابير التجارية، أن يعزز الجهود الدولية لكبح الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

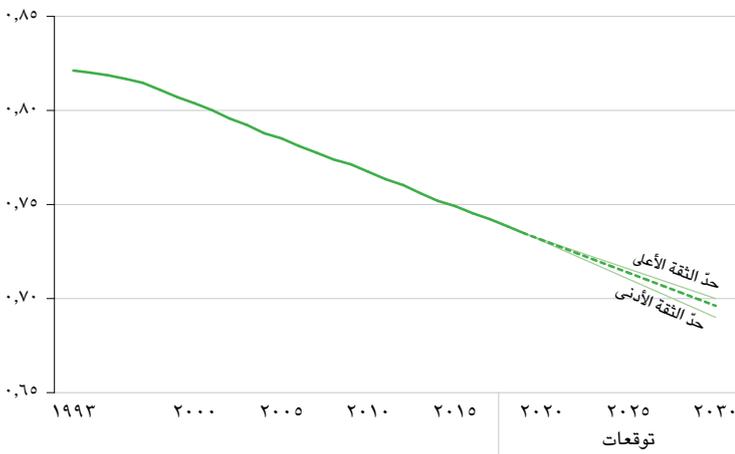


وتنفيذ خطط الإدارة المستدامة للغابات. ولكن يجب زيادة هذه الجهود على نحو عاجل. وتتطلب خطورة الحالة إجراءات فورية وتحولاً جوهرياً في علاقتنا بالكوكب لوقف فقدان التنوع البيولوجي وحماية النظم الإيكولوجية لصالح الجميع.

يستمر النشاط البشري في إضعاف صحة النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها جميع الأنواع. وقد أخذ فقدان الغابات في التباطؤ لكنه مستمر بمعدل يندر بالخطر؛ ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن الأمم المتحدة، هناك مليون نوع من النباتات والحيوانات معرضة لخطر الانقراض؛ ويقدر أن ٢٠ في المائة من مساحة الأرض اليابسة تدهورت بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥. ويتخذ كثير من البلدان تدابير للحفاظ على تلك الموارد الطبيعية الثمينة وترميمها والاستفادة منها على نحو مستدام. وتتبنى هذه البلدان آليات قانونية لضمان التقاسم المنصف للمنافع من الموارد الجينية، وحماية المزيد من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية،

يتطلب تسارع مستويات فقدان التنوع البيولوجي الاستجابة لهذا الوضع كحالة طوارئ

مؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع، للفترة ١٩٩٣-٢٠١٩، والتوقعات للفترة ٢٠٢٠-٢٠٣٠ (استناداً إلى استقرار المؤشر العالمي)

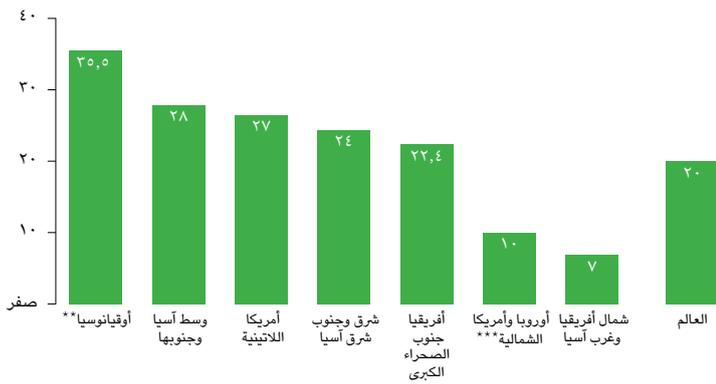


يتسارع فقدان التنوع البيولوجي العالمي، ويدفعنا نحو تغييرات غير معروفة ولا رجعة فيها في النظم الإيكولوجية للأرض. ووفقاً لمؤشر القائمة الحمراء، الذي يتتبع البيانات المتعلقة بأكثر من ٢٠ ألف نوع من الثدييات والطيور والبرمائيات والشعاب المرجانية والسيكاسيات، زاد خطر انقراض الأنواع بنحو ١٠ في المائة خلال فترة الـ ٢٥ عاماً الماضية. فقد انخفض المؤشر من ٠,٨٢ في عام ١٩٩٣ إلى ٠,٧٤ في عام ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، يشير أحدث تقرير أصدره المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية إلى أن التنوع البيولوجي ينخفض بوتائر أسرع من أي وقت آخر في تاريخ البشرية.

أما المحركات الرئيسية لهذا الوضع فهي فقدان الموائل بسبب الزراعة غير المستدامة، وإزالة الغابات، والحصاد والتجارة غير المستدامين، وتغير المناخ، والأنواع الدخيلة المغيرة. ولكن حتى في ظل هذه الخلفية المنذرة بالخطر، هناك أمثلة عديدة على استعادة الأنواع بعد تدخلات الحفاظ، بما في ذلك في دول جزرية صغيرة نامية مثل فيجي وموريشيوس وسيشيل. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات مسرعة لحماية الأنواع المعرضة لتهديد بالغ بالانقراض، ولتبسيط إجراءات الحد من مخاطر الانقراض في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والقطاعات الأخرى.

يؤثر تدهور الأراضي على خمس مساحة الأرض اليابسة وعلى حياة بليون من الناس

نسبة الأراضي المتدهورة، ٢٠١٥ إلى ٢٠٠٠ (نسبة مئوية)



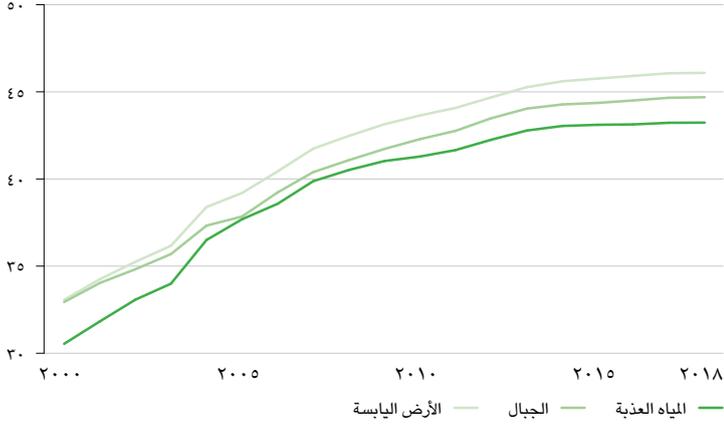
** بما في ذلك أستراليا ونيوزيلندا وباراغواي وغينيا الجديدة، ولكن باستثناء جزر أوقيانوسيا.
*** باستثناء سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية.

خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، تدهور ما نسبته ٢٠ في المائة من إجمالي مساحة الأرض اليابسة، مما أدى إلى فقدان جانب كبير من الخدمات الضرورية لرفاه الإنسان. ويعتبر هذا التقدير محافظاً نسبياً نظراً لأن المؤشرات الفرعية المسببة لا تمثل سوى ثلاثة متغيرات: التغيرات في الغطاء البري وإنتاجية الأراضي والكربون العضوي في التربة. وفي جميع المناطق باستثناء أوروبا وأمريكا الشمالية وشمالي أفريقيا وغرب آسيا، غطى حجم التدهور ٢٢,٤ في المائة إلى ٣٥,٥ في المائة من مساحة الأرض اليابسة، مما أثر تأثيراً مباشراً على حياة أكثر من بليون شخص.

وتشير الاتجاهات العالمية في الغطاء الأرضي إلى خسارة صافية في فئات الأراضي الطبيعية وشبه الطبيعية بسبب عمليات يتسبب بها الإنسان إلى حد كبير، ومنها عمليات التصحر، وإزالة الغابات، والإدارة غير السليمة للتربة، والتوسع في أراضي المحاصيل، والتوسع الحضري. كما لوحظ انخفاض كبير في إنتاجية فئات الغطاء الأرضي التي لم تتغير، فقد تكبدت الأراضي العشبية أكبر الخسائر.

لا بدّ من تسريع التقدم المحرز في حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للتمكن من بلوغ الغاية المحددة لعام ٢٠٣٠

متوسط نسب مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للأرض اليابسة والمياه العذبة والجبال التي تغطيها مناطق محمية، ٢٠١٨-٢٠٠٠ (نسبة مئوية)

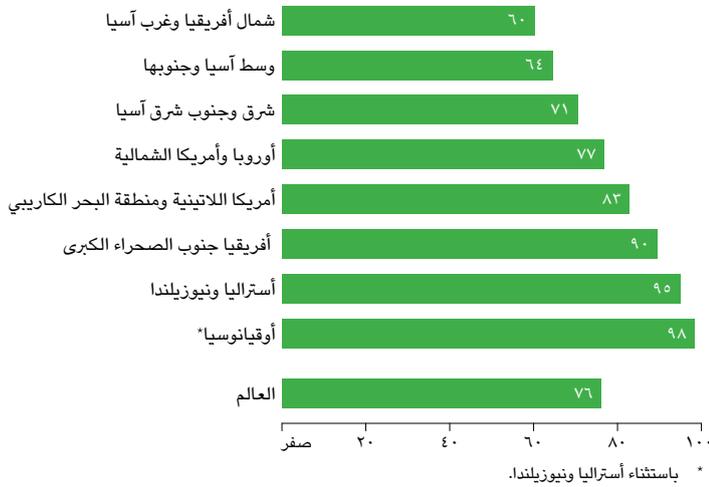


تعدّ حماية المواقع التي تتصف بالأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي للأرض اليابسة والمياه العذبة والجبال - أي ما يسمى مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية - أمراً حيوياً لضمان الاستخدام الطويل الأجل والمستدام للموارد الطبيعية. وفي حين أنه أُحرز تقدّم منذ عام ٢٠٠٠ في حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية، فقد تباطأت وتأثر هذا التقدم بشكل ملحوظ منذ عام ٢٠١٠.

وزاد متوسط النسبة المئوية العالمي لمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للأرض اليابسة والمياه العذبة والجبال التي تغطيها مناطق محمية بأكثر من ١٠ نقاط مئوية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠. غير أنه خلال الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨، لم ترتفع التغطية إلا بنقطتين إلى ثلاث نقاط مئوية. وبالمعدل الحالي وفي المتوسط، لن تشمل التغطية بالمناطق المحمية على المستوى العالمي إلا أقل من ٥٠ في المائة من كل من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية بحلول عام ٢٠٣٠.

توفر النظم الإيكولوجية الجبلية خدمات بيئية لها أهمية أساسية، لكن صحة هذه النظم تختلف اختلافاً كبيراً بين المناطق

نسبة المناطق الجبلية ذات التغطية الخضراء، ٢٠١٧ (نسبة مئوية)



للنظم الإيكولوجية الجبلية الصحية أهمية أساسية لتوفير خدمات النظام الإيكولوجي لمجتمعات الأراضي المرتفعة، فضلاً عن سكان الأراضي المنخفضة الذين يعيشون بعيداً عن قمم الجبال. وعلى سبيل المثال، تشكل الجبال مصدراً لما نسبته ٦٠ إلى ٨٠ في المائة من مياه العالم العذبة التي تستخدم في الاستهلاك المنزلي والزراعي والصناعي وفي إنتاج الطاقة الخضراء والحفاظ على التنوع البيولوجي. وترتبط التغطية الخضراء للمناطق الجبلية (وهي تغطية تتمثل في الغابات والأراضي العشبية/أراضي الجنبات وأراضي المحاصيل) ارتباطاً إيجابياً بالحالة الصحية للجبال وبالتالي بقدرتها على أداء أدوارها في النظام الإيكولوجي.

وقد حُدد الآن خط أساس عالمي للتغطية الخضراء للمناطق الجبلية باستخدام بيانات عام ٢٠١٧. ففي تلك السنة، كانت النباتات تغطي ما نسبته ٧٦ في المائة من المناطق الجبلية في العالم. وفي أوقيانوسيا، شملت التغطية جميع المناطق الجبلية تقريباً، في حين أن النسبة المقابلة في شمال أفريقيا وغرب آسيا لم تبلغ إلا ٦٠ في المائة.

تنشئ الاتفاقيات الدولية نهجاً مبتكرة لحفظ التنوع البيولوجي

تحفز البلدان تقدماً في اعتماد أطر تحفز حفظ الموارد الجينية والتنوع البيولوجي واستخدامها المستدام من خلال تقاسم المنافع. وتشمل هذه الموارد النباتات والحيوانات والميكروبات وغيرها من المواد الجينية وكذلك المعارف التقليدية المرتبطة بها.

وحتى ١ شباط/فبراير ٢٠١٩، صدّق على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، ١١٦ طرفاً متعاقداً بينها الاتحاد الأوروبي (بزيادة بنسبة ٦٥ في المائة عن عام ٢٠١٦). وبحلول ذلك التاريخ، كان ٦١ من الأطراف المتعاقدة قد اعتمدت أيضاً أطراً للحصول على المنافع وتقاسمها ونشرت المعلومات ذات الصلة في آلية لتبادل معلومات الحصول وتقاسم المنافع (كان عدد هذه الأطراف ٦ في عام ٢٠١٦). وبالإضافة إلى ذلك، صدق ١٤٥ طرفاً على المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وفي سياق هذه المعاهدة، أبرم أكثر من ٦٤ ٠٠٠ اتفاقاً قياسي لنقل المواد بغية نقل أكثر من ٤,٦ ملايين عينة من الموارد الجينية النباتية للأغذية والزراعة على مستوى العالم.

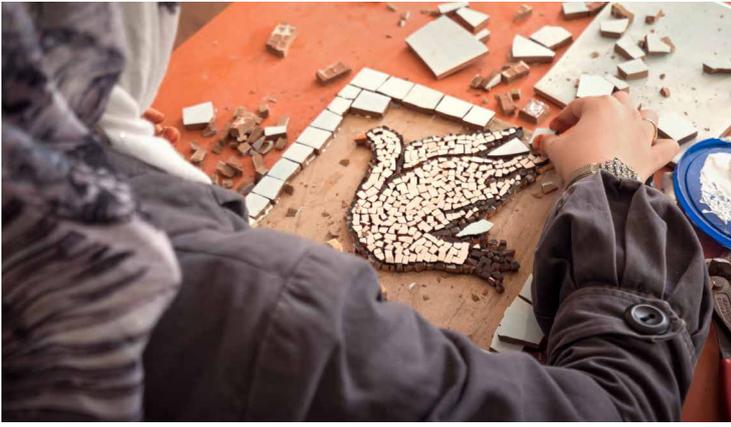
لا تزال مساحة الغابات في انخفاض، وإن كان معدل هذا الانخفاض قد تباطأ

خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، انخفضت مساحة الغابات كنسبة من إجمالي مساحة الأرض اليابسة من ٣١,١ في المائة إلى ٣٠,٧ في المائة. ويمثل ذلك خسارة أكثر من ٥٨ مليون هكتار من الغابات، وهي مساحة تقارب مساحة كينيا. وقد طرأ معظم هذه الخسارة في المناطق المدارية، حيث شهدت منطقتنا أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الجانب الأكبر من الانخفاض. ويعتبر تحويل أراضي الغابات للاستخدام الزراعي، من قبيل زراعة المحاصيل وتربية الماشية، محركاً رئيسياً لهذه العملية.

ويقابل جانب من خسارة الغابات في بعض المناطق المدارية زيادة في الأراضي الحرجية في أجزاء كثيرة من آسيا وكذلك في أوروبا وأمريكا الشمالية. ففي هذه المناطق، أدى التشجير وإعادة المناظر الطبيعية إلى هبتها الأصلية، وكذلك التوسع الطبيعي للغابات في الأراضي الزراعية المهجورة، إلى نمو الأراضي الحرجية.

ونتيجة لذلك، كان المعدل الصافي السنوي لفقدان الغابات في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥ أبطأ بنحو ٢٥ في المائة عنه في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة مساحة الغابات المحمية والغابات المشمولة بخطط الإدارة الطويلة الأجل بقيت مستقرة أو زادت في جميع مناطق العالم.

التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فَعَّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

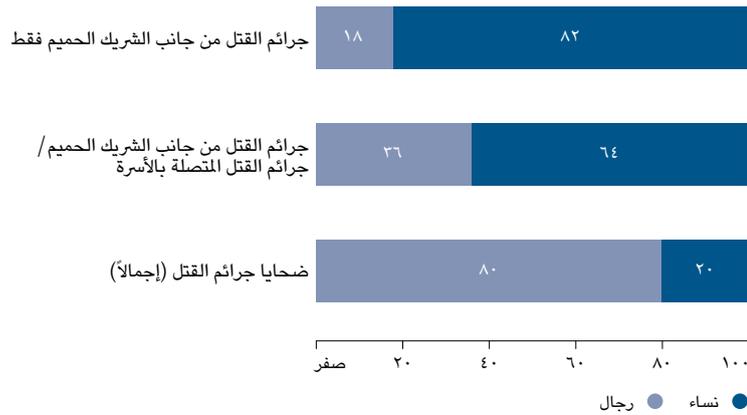


وهو ما يمثل أعلى مستوى شهدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ حوالي ٧٠ عاماً. وهذه المجموعات من الناس معرّضة بشكل خاص لأنواع مختلفة من الاعتداء تشمل فيما تشمله الاتجار والعنف والإخضاع لقرارات تهمشهم. ويكتسب ضمان حصولهم على الحماية التي يحتاجون إليها أهمية بالغة لتحقيق هدف إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع وبلوغ التنمية المستدامة.

لا يزال تحقيق إقامة مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع هدفاً بعيد المنال. وفي السنوات الأخيرة، لم يُجرز أي تقدم كبير نحو إنهاء العنف، أو تعزيز سيادة القانون، أو تقوية المؤسسات على جميع المستويات، أو زيادة الوصول إلى العدالة. فملايين الناس يُجرمون من أمنهم وحقوقهم وفرصهم، كما أن الهجمات على نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين تعيق في الوقت نفسه تقدم التنمية. ويعمل المزيد من البلدان على تكثيف الجهود للكشف عن هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، وعلى وضع قوانين وأنظمة تعزز مجتمعات أكثر انفتاحاً وعدلاً. ولكن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان تنفيذ هذه الآليات بشكل صحيح. وتمثل النزاعات وغيرها من أشكال العنف تحدياً مهيئاً للتنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٨، تجاوز عدد الأشخاص الفارين من الحرب والاضطهاد والنزاعات ٧٠ مليون شخص،

الشباب أكثر عرضة لجريمة القتل بشكل عام، في حين أن النساء يشكلن معظم ضحايا جريمة قتل الشريك الحميم

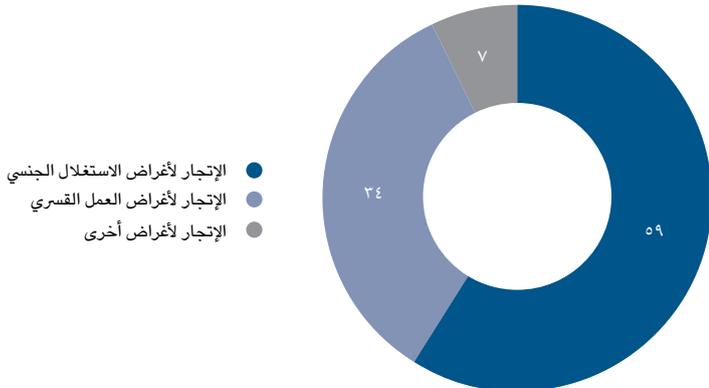
ضحايا جرائم القتل، حسب الجنس، ٢٠١٧ (نسبة مئوية)



خلال العقد ٢٠٠٧-٢٠١٧، كان معدل جرائم القتل في العالم مستقرًا تقريباً حول ٦ حالات لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص، ولوحظ أعلى المعدلات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وارتفع عدد ضحايا جرائم القتل بنسبة ١١ في المائة، وذلك من ٤١٩ ٠٠٠ في عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦٤ ٠٠٠ في عام ٢٠١٧. وخلال هذه الفترة، تركز العنف الفتاك في منطقتين بشكل متزايد. حيث سجلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٣٤ في المائة من جرائم القتل في العالم في عام ٢٠١٧ (مقارنة بـ ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٠)، بينما نمت حصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من ٢٥ إلى ٣٣ في المائة. وخلال تلك الفترة، شكل الرجال حوالي ٨٠ في المائة من ضحايا القتل بشكل عام، لكن النساء شكلن غالبية الضحايا (٦٤ في المائة) في حالات جرائم القتل من جانب الشريك الحميم أو جرائم القتل المتصلة بالأسرة. فبالنسبة لجرائم القتل من جانب الشريك الحميم وحدها، كانت نسبة الضحايا الإناث أعلى بـ ٨٢ في المائة. وقد كان الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاماً الأشد تعرضاً للقتل بشكل عام، مع وجود بعض الاختلافات بين المناطق.

تُستغل غالبية ضحايا الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي والعمل القسري

أشكال استغلال ضحايا الاتجار الذين تم الكشف عنهم، ٢٠١٦ أو آخر سنة تتوفر البيانات عنها (نسبة مئوية)

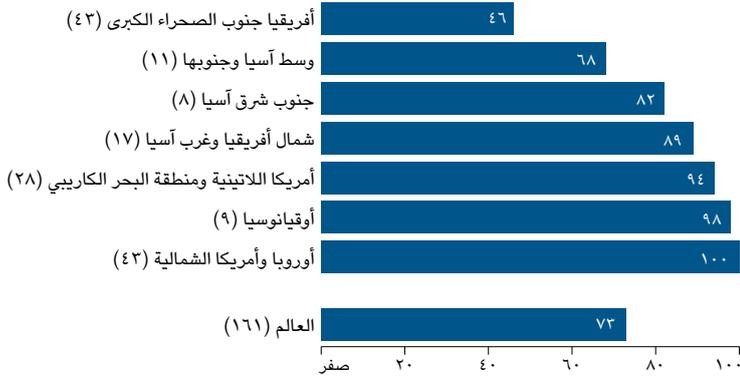


ملحوظة: تستند التقديرات إلى بيانات مقدمة من ١١٠ من البلدان عن ٢٤ ٦٨٧ من الضحايا الذين تم الكشف عنهم.

في السنوات الأخيرة، تم الكشف عن عدد متزايد من ضحايا الاتجار بالبشر في مختلف بلدان العالم: من ١٥٠ ضحية تم الكشف عنها في المتوسط لكل بلد في عام ٢٠١٠ إلى ٢٥٤ في عام ٢٠١٦. وظل عدد البلدان المقدمة للبيانات على حاله تقريباً (٩٣ في عام ٢٠١٠ مقارنة بـ ٩٧ في عام ٢٠١٦). ويمكن أن تكون الزيادة في متوسط عدد الضحايا الذين تم الكشف عنهم في كل بلد دليلاً على تكثيف الجهود التي تبذلها السلطات لتحديد الضحايا؛ كما يمكن أن تكون هذه الزيادة انعكاساً لتفاقم مشكلة الاتجار. وعلى خلاف النتائج التي تم التوصل إليها في السنوات السابقة، يتحقق الكشف عن معظم ضحايا الاتجار حالياً على المستوى الداخلي. وفي عام ٢٠١٦، شكلت النساء البالغات ما يقرب من نصف الضحايا الذين تم الكشف عنهم على مستوى العالم، وبلغت نسبة الفتيات نحو ٢٣ في المائة. ويجري الاتجار بأغلبية الضحايا لأغراض الاستغلال الجنسي (حوالي ٥٩ في المائة)، في حين أن أكثر من الثلث يُستغل في العمل القسري. وقد تباينت بيانات الضحايا حسب شكل الاستغلال. ففي حين أن ٨٣ في المائة من الضحايا الإناث في عام ٢٠١٦ أُخضعوا للاستغلال الجنسي، فإن ٨٢ في المائة من الضحايا الذكور أُخضعوا للعمل القسري.

يعدّ تسجيل المواليد واحداً من حقوق الإنسان، ومع ذلك، لا يسجل في العالم ككل إلا أقل من ثلاثة أرباع الأطفال دون سن الخامسة

نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجِّل ولادتهم لدى سلطة مدنية، أحدث بيانات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨ (نسبة مئوية)

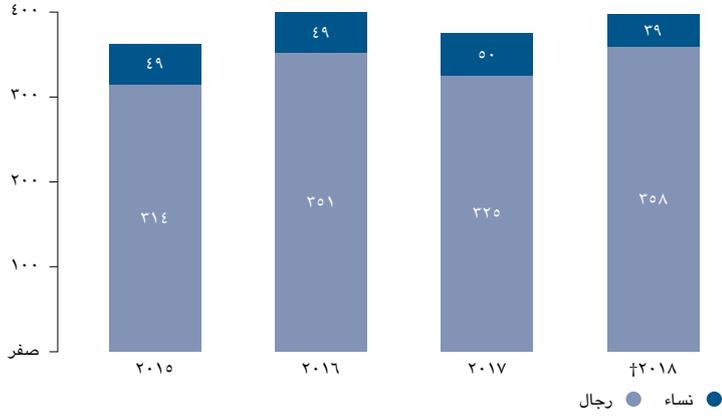


ملحوظة: استناداً إلى ١٦١ بلداً تمثل ٨٤ في المائة من سكان العالم، ويرد بين قوسين عدد البلدان التي تتوفر عنها البيانات. ولا تظهر بيانات شرق آسيا بسبب انخفاض تغطية السكان.

لتسجيل المواليد أهمية أساسية لمساعدة الأشخاص على الحصول على ما لهم من حقوق فردية، من قبيل الخدمات الاجتماعية الأساسية والعدالة بموجب القانون. ومع ذلك، لم تُسجل ولادات إلا أقل من ثلاثة أرباع (٧٣ في المائة) الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم، وذلك وفقاً لبيانات من ١٦١ بلداً خلال الفترة ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨. وقد حقق كثير من البلدان والمناطق تغطية شاملة أو شبه شاملة، ولكن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم يُسجل إلا أقل من نصف (٤٦ في المائة) جميع الأطفال دون سن الخامسة. كما تخلفت عن الركب منطقة وسط آسيا وجنوبها ومنطقة جنوب شرق آسيا، فقد بلغت نسبة التسجيل ٦٨ في المائة و٨٢ في المائة على التوالي. وقد تُفد كثير من العمل مؤخراً لتحسين نظم التسجيل المدني وزيادة الوعي بين المواطنين، ولكن هناك حاجة إلى مواصلة الجهود لضمان أن يتمكن جميع الأطفال من تحصيل حقهم في الهوية.

ترتفع معدلات جريمة قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقائين

عدد حالات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقائين، حسب الجنس، ٢٠١٨-٢٠١٥



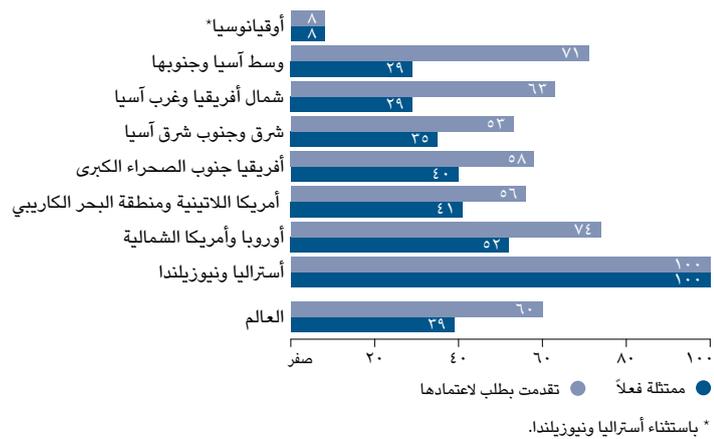
١ لا يشمل ذلك إلا حوادث وقعت في الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. ولا يتضمن الرقم بيانات عن حالات الاختطاف أو الاختفاء القسري أو الاحتجاز التعسفي أو التعذيب.

خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بلغ عدد جرائم القتل التي سجلتها وتحققت منها الأمم المتحدة ٣٩٧ جريمة قتل سقط فيها مدافعون عن حقوق الإنسان وصحفيون ونقائون في ٤١ بلداً. ففي كل أسبوع، قُتل ما متوسطه تسعة أشخاص على الخطوط الأمامية للجهود المبذولة لبناء مجتمعات أكثر شمولاً ومساواة - وهي زيادة مثيرة للقلق بالمقارنة بالمعدل المتوسط الذي كان ضحية واحدة يومياً في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧.

وكان واحدٌ من كل ضحيتين يعمل على مستوى المجتمعات المحلية بشأن مسائل تتعلق بالأرض أو البيئة أو الفقر أو حقوق الأقليات والشعوب الأصلية أو بأثر أنشطة الأعمال التجارية. ويشكل عام، كان عشر الضحايا من النساء. وشكل الصحفيون والمدونون ربع مجموع ضحايا جرائم القتل هذه، وقد حدث معظمها خارج البلدان التي تعاني من النزاع. وإذا لم تف الدول الأعضاء بالتزامها الدولي المتمثل بحماية من يدافع عن حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية، فإن المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقائين سيقون أهدافاً للاعتقال في بلدان مختلفة في جميع أنحاء العالم.

يعمل المزيد من البلدان على وضع أطر قانونية ومؤسسية للدفاع عن حقوق الإنسان، ولكن وتيرة التقدم بطيئة

نسبة البلدان التي لديها مؤسسات لحقوق الإنسان تقدمت بطلب لاعتمادها كمؤسسات ممثلة لمبادئ باريس، ونسبة المؤسسات الممتثلة فعلاً لتلك المبادئ، ٢٠١٨ (نسبة مئوية)



* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.

اعتمدت في ١٢٥ بلداً قوانين وسياسات ملزمة تمنح الأفراد الحق في الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة، وقد اعتمد ٣١ بلداً على الأقل هذه القوانين منذ عام ٢٠١٣. ومع ذلك، تشير تقييمات الخبراء إلى أنه يمكن تحسين الإطار القانوني في العديد من الحالات. ومن بين ١٢٣ بلداً تتوفر بشأنها البيانات عن الأطر القانونية، هناك ٤٠ بلداً لا توجد لديها أحكام كافية تتعلق بالحق في الطعن لدى هيئة إدارية مستقلة، ويُعتبر توافر تلك الأحكام عنصراً أساسياً من عناصر التنفيذ الصحيح لهذا الحق.

ولا بدّ من تسريع وتيرة التقدم المحرز في إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان متمثلة للمبادئ المتعلقة بحالة المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس). وفي عام ٢٠١٨، كان ٣٩ في المائة فقط من جميع البلدان قد نجح في تحقيق هذا الامتثال؛ أي بزيادة قدرها ٣ في المائة (٧ بلدان) عن عام ٢٠١٥. وإذا بقي هذا المعدل على حاله حتى عام ٢٠٣٠، فإن نحو نصف جميع البلدان فقط سيكون لديها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تتمثل لتلك المبادئ، ضماناً لوفاء الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

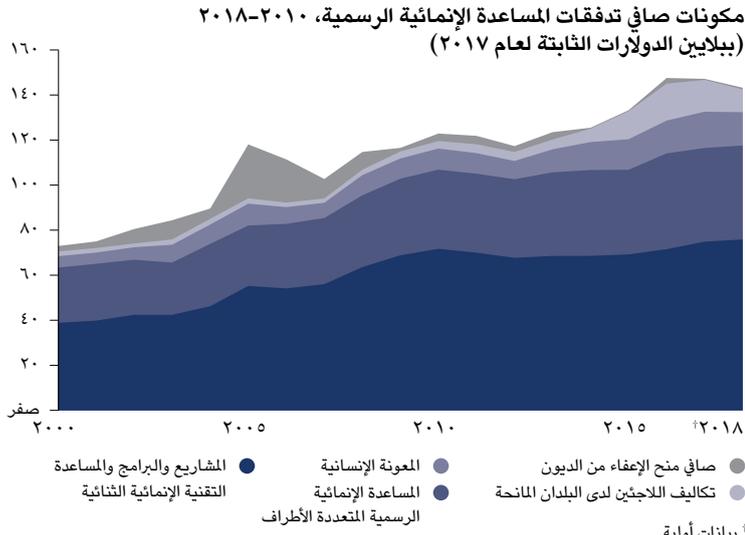


تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

يكتسب دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة زخماً، لكن هناك تحديات كبيرة لا تزال تعترض سبيله. ويتمتع نسبة متزايدة من سكان العالم بإمكانية الوصول إلى الإنترنت، وقد أنشئ مصرف للتكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، ومع ذلك لا تزال الفجوة الرقمية قائمة. وبلغت التحويلات الشخصية أعلى مستوى لها على الإطلاق، ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية أخذت في التراجع، وكثيراً ما تكون تدفقات الاستثمار الخاص غير متوافقة مع التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، طرأ تباطؤ في النمو العالمي بسبب التوترات التجارية المستمرة، كما أن بعض الحكومات تراجع عن العمل المتعدد الأطراف. ومع كون المخاطر جسيمة،

أصبح التعاون الدولي القوي مطلوباً الآن أكثر من أي وقت مضى لضمان حصول البلدان على الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

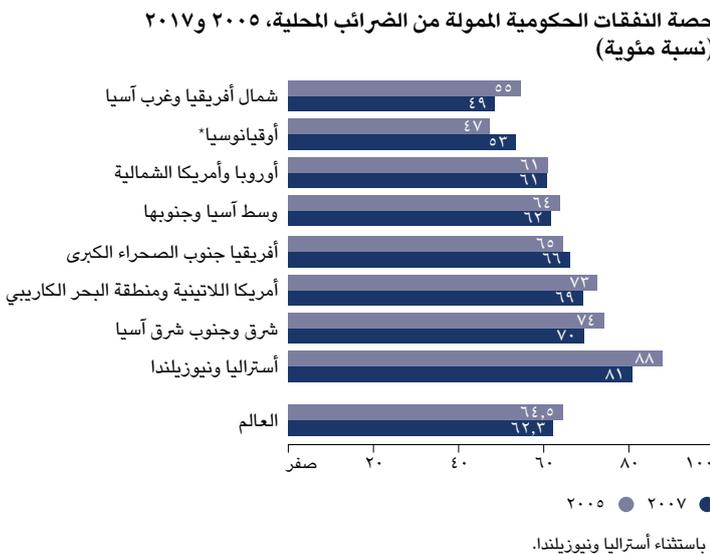
على الرغم من التعهدات بزيادة التمويل الإنمائي، فإن مستويات المعونة أخذت في التراجع



بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية ١٤٩ بليون دولار في عام ٢٠١٨، بانخفاض قدره ٢,٧ في المائة بالقيمة الحقيقية عن عام ٢٠١٧. ويعزى هذا الانخفاض إلى حد كبير إلى انخفاض المعونة المقدمة من البلدان المانحة لاستضافة اللاجئين. وقد ارتفعت المعونة المقدمة للمشروعات والبرامج والمساعدة التقنية الثنائية، والتي تمثل أكثر من نصف إجمالي صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، بنسبة ١,٣ في المائة بالقيمة الحقيقية بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. على أن المساهمات المقدمة إلى المنظمات المتعددة الأطراف، والتي تمثل حوالي ثلث إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، بقيت ثابتة. وانخفضت المساعدة الإنسانية بنسبة ٨ في المائة بالقيمة الحقيقية.

وتعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية أكبر مصدر للتمويل الخارجي لأقل البلدان نمواً. ومع ذلك، في عام ٢٠١٨، انخفضت المعونة الموجهة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، أي إلى البلدان الأشد حاجة إليها. وتشير الأرقام الأولية إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً انخفضت بنسبة ٣ في المائة بالقيمة الحقيقية عن عام ٢٠١٧، وانخفضت المعونة المقدمة إلى أفريقيا بنسبة ٤ في المائة، فالبلدان المانحة لا تفي بتعهداتها بزيادة التمويل الإنمائي، مما يحد من الجهود الموجهة نحو تحقيق الأهداف العالمية.

لتعبئة الموارد المحلية بصورة فعّالة، بما في ذلك من خلال فرض الضرائب، أهمية بالغة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة



تعدّ تعبئة الموارد المحلية واستخدامها على نحو فعّال، وفق ما يؤكد مبدأ المسؤولية الوطنية، أمراً حيوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن تقييم العبء الضريبي - أي الإيرادات في شكل ضرائب - هو ممارسة مهمة للسياسة المالية لها آثار اقتصادية واجتماعية. وقد بلغ متوسط المعدل الإجمالي للضرائب بين بلدان مجموعة العشرين وغيرها من الاقتصادات المتقدمة ٢٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧، مقارنةً بما نسبته ١٨ في المائة بين بلدان الاقتصاد السوقي النامية والناشئة.

وفي المتوسط، في عام ٢٠١٧، بلغت نسبة الإنفاق الحكومي الممول من الضرائب ٦٤ في المائة بين بلدان مجموعة العشرين وغيرها من الاقتصادات المتقدمة، و ٦١ في المائة بين بلدان الاقتصاد السوقي الناشئة. وعلى الصعيد العالمي، يمكن أن يعزى الانخفاض الطفيف في دور الضرائب في الإنفاق الحكومي - من ٦٤,٥ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٧ - إلى اقتران تحسين تعبئة الإيرادات بتدابير على مستوى الإدارة المالية العامة.

ويُعتبر وجود نظام لتعبئة الإيرادات يعمل بشكل جيد شرطاً مسبقاً لتحقيق تنمية اقتصادية قوية ومستدامة وشاملة للجميع. على أنه يجب على البلدان أن تبني مكونات هذا النظام وإطاره المالي الشامل وفقاً لاحتياجاتها الخاصة.

أصبحت التحويلات الشخصية من العمال المهاجرين في الخارج أكبر مصدر للتمويل الخارجي في البلدان النامية

وصل إجمالي التحويلات العالمية إلى ٦٨٩ بليون دولار في عام ٢٠١٨، بعد أن كان ٦٣٣ بليون دولار في عام ٢٠١٧. وارتفعت التحويلات إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل خلال هذه الفترة بنسبة ٩,٦ في المائة، حيث وصلت إلى مستوى قياسي بلغ ٥٢٩ بليون دولار في عام ٢٠١٨. ويمثل ذلك أكثر من ثلاثة أضعاف حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها هذه البلدان في عام ٢٠١٨ وهو أكبر بكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر (إذا استبعدت الصين). ومن المتوقع أن تصل التحويلات الموجهة إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل إلى ٥٥٠ بليون دولار في عام ٢٠١٩، مما يجعلها أكبر مصدر للتمويل الخارجي في هذه البلدان.

ومع ذلك، فإن فوائد التحويلات من العمال المهاجرين الدوليين يُنتقص منها بسبب ارتفاع تكلفة تحويل الأموال. فخلال الربع الأول من عام ٢٠١٩، كان متوسط تكلفة إرسال ٢٠٠ دولار لا يزال مرتفعاً، إذ بلغ نحو ٧ في المائة. وهذه النسبة أعلى من ضعف هدف التنمية المستدامة المتمثل في ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وطارت أعلى تكلفة لتحويل الأموال عبر كثير من الممرات الأفريقية والجزر الصغيرة في المحيط الهادئ، إذ بلغت نسبتها ١٠ في المائة.

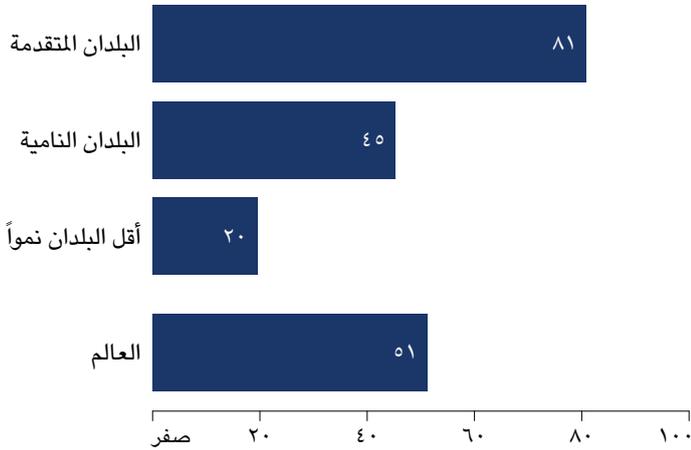
تتردد أصداء التوترات التجارية بين أكبر الاقتصادات في العالم، مما يؤثر على المنتجين والمستهلكين في جميع أنحاء العالم

يؤدي خفض التعريفات الجمركية المطبقة في جميع أنحاء العالم إلى توسيع نطاق الوصول إلى البضائع ويساهم في نظام للتبادل التجاري أكثر انفتاحاً. غير أن التوترات التجارية المستمرة والمتنامية بين الاقتصادات الكبيرة أثرت سلباً على المستهلكين والمنتجين في جميع أنحاء العالم وأضرّت بالأسواق التجارية والمالية. كما أنها تشكك في مستقبل النظام التجاري السليم المتعدد الأطراف في ظل منظمة التجارة العالمية.

وفي عام ٢٠١٧، انخفضت التعريفات الجمركية المرححة بالتجارة إلى ٢,٢ في المائة في المتوسط في جميع أنحاء العالم. على أن هناك تباينات كبيرة على المستوى الإقليمي، مما يعكس اختلافات في الاقتصاد العالمي. وطبقت البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نمواً أعلى معدلات التعريفات الجمركية في عام ٢٠١٧، إذ بلغ متوسطها ٧,١ في المائة و٧,٨ في المائة، على التوالي، من قيمة البضائع المستوردة. وهذه التعريفات الجمركية أعلى بكثير من تلك التي تطبقها البلدان المرتفعة الدخل (١,٢ في المائة) وكذلك المناطق النامية ككل (٣,٧ في المائة). وبلغ معدل التعريفات الجمركية على الاستيراد في جنوب شرق آسيا ١,٧ في المائة، مما يشير إلى انفتاح المنطقة المتزايد على التجارة الدولية.

أكثر من نصف سكان العالم متصلون بالإنترنت، ويجب الآن توجيه الانتباه نحو النصف الآخر

نسبة السكان الذين يستخدمون الإنترنت، على مستوى العالم وحسب المجموعات القطرية، ٢٠١٨ (نسبة مئوية)

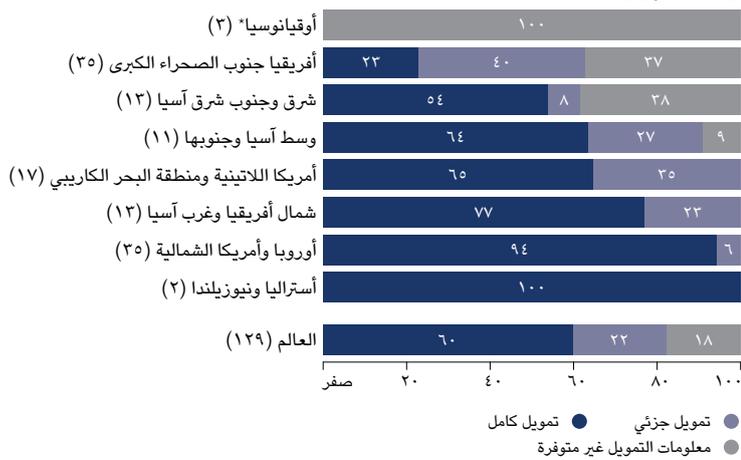


يمكن أن تشكل الإنترنت مدخلاً إلى التنمية ووسيلة لتنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة. وفي نهاية عام ٢٠١٨، استخدم الإنترنت أكثر من نصف سكان العالم (٣,٩ بلايين من الناس) - مما يعتبر خطوة مهمة نحو مجتمع مع معلومات عالمي أكثر شمولاً. وفي عام ٢٠١٨، كان أكثر من ٨٠ في المائة من الناس في البلدان المتقدمة يستخدمون الإنترنت مقارنة بـ ٤٥ في المائة في البلدان النامية، في حين أن نسبة مستخدمي الإنترنت في أقل البلدان نمواً لا تزيد عن ٢٠ في المائة.

ويعتقد أن الوصول إلى شبكات النطاق العريض يؤثر بشدة على الناتج الاقتصادي العالمي. وترتبط زيادة قدرها ١ في المائة في انتشار النطاق العريض الثابت - أي ما يعادل عدد الاشتراكات لكل ١٠٠ نسمة - بزيادة قدرها ٠,٠٨ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في المتوسط. وهذا الأثر أعلى في البلدان المتقدمة منه في البلدان النامية. وعلى الصعيد العالمي، استمر النمو في اشتراكات النطاق العريض الثابت، حيث ارتفع معدل الانتشار من ٣,٤ لكل ١٠٠ شخص في عام ٢٠٠٥ إلى ١٤,١ في عام ٢٠١٨.

زاد الدعم المالي الموجه للإحصاء، لكنه لا يزال غير كافٍ لتلبية الطلب الذي ولّده أهداف التنمية المستدامة

نسبة البلدان التي لديها خطط إحصائية وطنية، حسب مستوى التمويل، ٢٠١٨ (نسبة مئوية)



يزداد الطلب على البيانات العالية الجودة والحسنة التوقيت والتي يمكن الوصول إليها لأغراض التخطيط الإنمائي. ولتلبية هذا الطلب، تحتاج البلدان إلى وضع خطة إحصائية وطنية قوية تحظى بما يكفي من التمويل والدعم السياسي لتحسين القدرة الإحصائية في النظام الإحصائي الوطني كله. وفي عام ٢٠١٨، نفذ ١٢٩ بلداً في جميع أنحاء العالم خطة إحصائية وطنية، بعد أن كان عدد هذه البلدان ١٠٢ في عام ٢٠١٧. على أن كثيراً من البلدان يفتقر إلى التمويل اللازم للقيام بذلك. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم يحصل على تمويل كامل إلا ٢٣ في المائة من الخطط، مقارنة بـ ٩٤ في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

وفي عام ٢٠١٦، تلقت البلدان دعماً قيمته ٦٢٣ مليون دولار من جهات مانحة متعددة الأطراف وثنائية لجميع مجالات الإحصاء، ارتفاعاً من ٥٩١ مليون دولار في عام ٢٠١٥. وزاد هذا الدعم بنحو ٤٠٠ مليون دولار من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٦، ومع ذلك كان لا يزال غير كافٍ لتلبية الطلب على البيانات والإحصاءات الذي ولّده أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق غايات بناء القدرات الإحصائية بحلول عام ٢٠٣٠، يجب مضاعفة الالتزامات الحالية المتعلقة بالإحصاء - والتي تمثل حالياً ٠,٣٣ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية.

* باستثناء أستراليا ونيوزيلندا.
ملحوظة: تعكس الأرقام الواردة بين قوسين عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية قيد التنفيذ.

إطار المؤشرات العالمية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها

تستند المعلومات المقدمة في هذا التقرير إلى أحدث البيانات المتاحة (حتى أيار/مايو ٢٠١٩) عن مؤشرات مختارة في إطار المؤشرات العالمية لمتابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها، وهو إطار وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة واعتمده الجمعية العامة في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٧ (انظر القرار ٣١٣/٧١، المرفق). ويُستخدم إطار المؤشرات العالمية لاستعراض التقدم

مصادر البيانات والأساس الذي يستند إليه هذا التحليل

تمثل قيم معظم المؤشرات الواردة في هذا التقرير أرقاماً تجميعية إقليمية و/أو دون إقليمية. وبصورة عامة، فإن الأرقام هي المتوسطات المرجحة للبيانات القطرية، باستخدام عدد السكان كعامل للترجيح، وهي تحسب من البيانات الوطنية التي تجمعها الوكالات الدولية، وفقاً لولاياتها وخبراتها المتخصصة، من النظم الإحصائية الوطنية. وكثيراً ما يتم تعديل البيانات الوطنية التي تجمعها الوكالات الدولية، وذلك تيسيراً للمقارنة بينها، كما يتم وضع تقديرات لها في حال عدم توفرها. ووفقاً لما قرره اللجنة الإحصائية استناداً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦/٢٠٠٦، يتعين إعداد التقديرات المستخدمة في تجميع المؤشرات العالمية بالتشاور الكامل مع السلطات الإحصائية الوطنية. ويرد عرض لمعايير وآليات التحقق من جانب السلطات الإحصائية الوطنية في تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة^٢، وقد أقرت اللجنة الإحصائية هذه المعايير والآليات في دورتها الخمسين^٤.

المحرز على المستوى العالمي. ولا يمثل اختيار المؤشرات لهذا التقرير تحديداً لأولويات الأهداف، فجميع الأهداف والغايات تتمتع بنفس القدر من الأهمية. ويستند تكوين المناطق والمناطق الفرعية في هذا التقرير إلى التقسيمات الجغرافية التي تأخذ بها الأمم المتحدة، مع إدخال بعض التعديلات اللازمة للتمكن، قدر المستطاع، من إنشاء مجموعات من البلدان بشكل يمكن من إجراء تحليل مفيد^١.

وللتعاون بين النظم الإحصائية الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية أهمية أساسية للتدفق الفعال للبيانات القابلة للمقارنة دولياً. ويمكن تحسين هذه الآليات بتعزيز وظيفة التنسيق بين المكاتب الإحصائية الوطنية في النظم الإحصائية الوطنية. وتحفظ شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة بقاعدة بيانات تتضمن البيانات والبيانات الوصفية العالمية والإقليمية والقطرية المتاحة لأغراض مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المصاحبة لهذا التقرير، وهي متاحة على الموقع <https://unstats.un.org/sdgs>. ونظراً لظهور بيانات جديدة ومنهجيات منقحة، فإن سلسلة البيانات المعروضة في هذا التقرير قد لا تكون صالحة لمقارنتها بسلسلة البيانات السابقة.

وفي حين أن الأرقام التجميعية الواردة في هذا التقرير تُعتبر وسيلة ملائمة لتتبع التقدم المحرز، فإن حالة كل بلد على حدة داخل منطقة معينة، وعبر المجموعات السكانية والمناطق الجغرافية داخل البلد المعني، قد تختلف اختلافاً كبيراً عن المتوسطات الإقليمية. كما أن تقدم أرقام تجميعية للمناطق يحجب واقعاً آخر يتمثل في الافتقار إلى بيانات كافية في كثير من أنحاء العالم لتقييم الاتجاهات الوطنية ولإرشاد عملية رصد السياسات الإنمائية.

الاستثمار في البيانات من أجل التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة

يعدّ توفر البيانات الجيدة أمراً حيوياً يمكن الحكومات وشركاء التنمية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجمهور عموماً، من اتخاذ قرارات مستنيرة وضمان إجراء استعراض دقيق لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. على أن تتبع التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يتطلب جمع ومعالجة وتحليل ونشر كمية لم يسبق لها مثيل من البيانات والإحصاءات على المستويات دون الوطنية والوطنية والإقليمية والعالمية، بما في ذلك تلك المستمدة من النظم الإحصائية الرسمية ومن مصادر البيانات الجديدة والمبتكرة.

ويواجه العديد من النظم الإحصائية الوطنية في جميع أنحاء العالم تحديات خطيرة في هذا الصدد. ونتيجة لذلك، فإن المعلومات الدقيقة المتاحة في الوقت المناسب عن جوانب بالغة الأهمية من حياة الناس غير معروفة، ولا يزال كثير من المجموعات والأفراد "غير مرئي"، وهناك كثير من التحديات الإنمائية لا تزال غير مفهومة جيداً. وفي قرار الجمعية العامة ١/٧٠، أقرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالدور الحاسم لتعزيز جمع البيانات وبناء القدرات في هذا المجال، والتزمت بمعالجة هذه الثغرة (الفقرة ٥٧). وتوفر خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة، التي أقرتها اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين في عام ٢٠١٧، خارطة طريق لتحديث النظم الإحصائية وتقويتها.

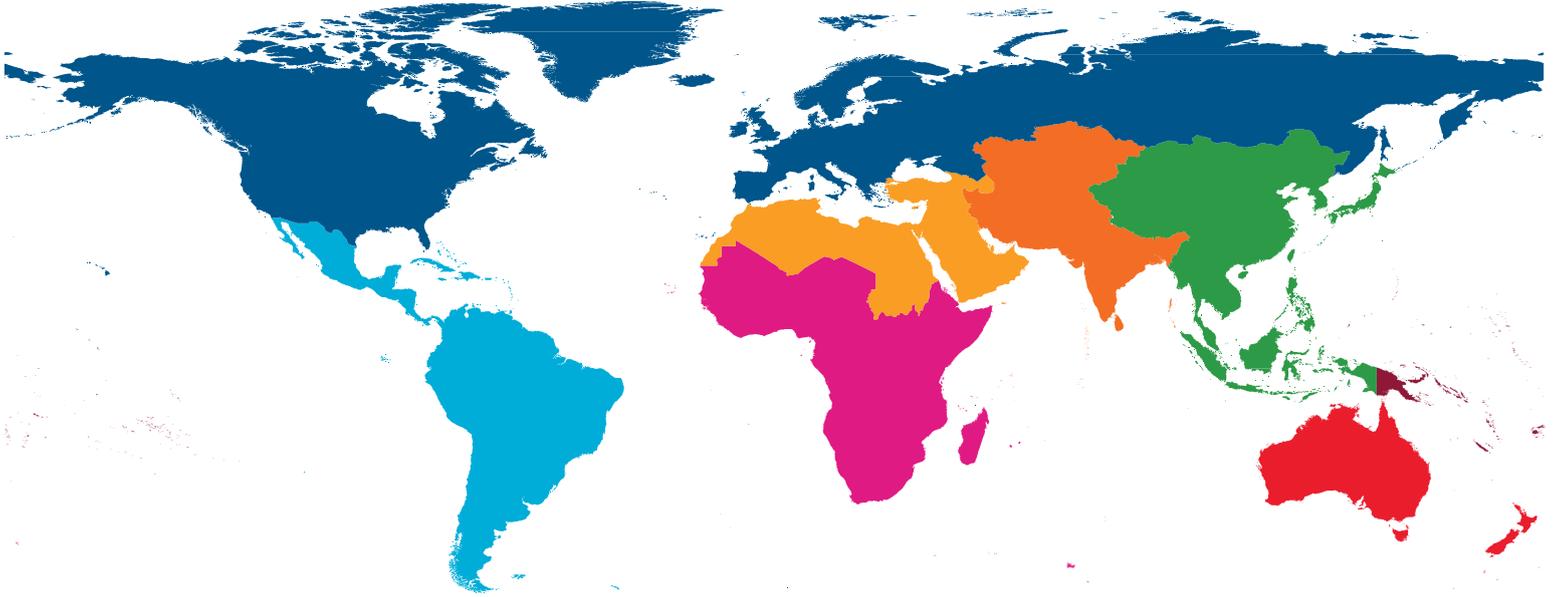
إن زيادة الاستثمارات في البيانات الوطنية والنظم الإحصائية وزيادة تعبئة الموارد الدولية والداخلية أمران ضروريان لتلبية هذا الطلب العاجل. ويدعو إعلان دبي، الذي أُطلق في المنتدى العالمي المعني بالبيانات في عام ٢٠١٨، إلى زيادة الموارد الداخلية والدولية ومضاعفة الالتزام السياسي بتعزيز نظم البيانات. وهو يتوخى إيجاد آلية تمويل قائمة على الطلب، تعمل بإشراف أعضاء الأمم المتحدة، ويمكنها الاستجابة بسرعة وكفاءة لأولويات النظم الإحصائية الوطنية. وسيتعين استكشاف مصادر وتكنولوجيات جديدة لجمع البيانات ولدمج بين مختلف مصادرها، بما في ذلك من خلال الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية. وسيكون التكامل بين المعلومات الجغرافية المكانية والبيانات الإحصائية ذا أهمية خاصة لإنتاج عدة مؤشرات.

^١ تتوفر قائمة كاملة بالمؤشرات في <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list>.

^٢ ترد تركيبة تلك المناطق الفرعية في القسم المعنون "المجموعات الإقليمية".

^٣ انظر تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (E/CN.3/2019/2)، المرفق الأول.

^٤ انظر تقرير اللجنة الإحصائية عن دورتها الخمسين (E/2019/24-E/CN.3/2019/34).



● شرق وجنوب شرق آسيا ● وسط آسيا وجنوبها ● شمال أفريقيا وغرب آسيا ● أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
● أوروبا وأمريكا الشمالية ● أوقيانوسيا* ● أستراليا ونيوزيلندا ● أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

ملاحظة: ● أوقيانوسيا* تشير إلى أوقيانوسيا باستثناء أستراليا ونيوزيلندا في المنشور بكامله.
● إن الحدود والأسماء المبينة في الخريطة أعلاه والعلامات المستخدمة لا تعني أن الأمم المتحدة تقرها أو تقبلها رسمياً.

إضافة إلى ذلك، يقدم النص والأشكال، قدر الإمكان، بيانات عن أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي مجموعات بلدان تتطلب اهتماماً خاصاً.

ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالبلدان المدرجة في كل منطقة ومنطقة فرعية وفي كل مجموعة بلدان على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups>.

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في هذا المنشور لا تعني التعبير عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

يقدم هذا التقرير بيانات عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة للعالم بأسره وللمجموعات المختلفة. وتستند مجموعات البلدان إلى المناطق الجغرافية المحددة بموجب رموز البلدان أو المناطق القياسية للاستخدام الإحصائي (المعروفة باسم M49) مما يشكل تصنيفاً موحداً وضعته شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة. وتظهر المناطق الجغرافية على الخريطة أعلاه. ولأغراض العرض، تم الجمع بين بعض مناطق التصنيف الموحد M49.

ويمثل استخدام المناطق الجغرافية كأساس لمجموعات البلدان تغييراً رئيسياً عن التصنيف المتبع في تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٦ والتقارير المحلية عن الأهداف الإنمائية للألفية. ففي السابق، كانت بيانات البلدان تعرض على أساس تصنيف المناطق إلى مناطق "متقدمة" ومناطق "نامية"، ومن ثم تقسيمها إلى مناطق فرعية جغرافية أخرى. ومع أنه لا وجود لاتفاقية ثابتة لتعيين البلدان أو المناطق "المتقدمة" و"النامية" في منظومة الأمم المتحدة، فإن البيانات المتعلقة ببعض المؤشرات الواردة في هذا التقرير لا تزال تقدم عن المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية لأغراض التحليل الإحصائي فقط، مما يستند إلى الممارسة التي تستخدمها الوكالات الدولية التي قدمت البيانات^٥.

^٥ يمكن الاطلاع على التفاصيل الكاملة للمعيار M49 في موقع شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/unsd/methodology/m49>.

^٦ ترد تفاصيل هذا التغيير في مذكرة مناقشة بعنوان "تحديث المجموعات الإقليمية لأغراض تقرير أهداف التنمية المستدامة وقاعدة البيانات المتصلة بذلك"، مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. والمذكورة هذه متاحة على الرابط التالي: <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups>.

الصور:

الغلاف © توماس تارتيس

الصفحة ٢٢ © باتريك ج. نيجيل

الصفحة ٢٤ © منظمة الأغذية والزراعة/البنك الدولي للتنمية الزراعية/برنامج الأغذية العالمي/مايكل تيويلد

الصفحة ٢٦ © البنك الدولي/دومينيك سانسوني

الصفحة ٣٠ © صور الأمم المتحدة/مارك غارتن

الصفحة ٣٢ © اليونيسف/تشولو هيون

الصفحة ٣٤ © البنك الدولي/شركة رومي للاستشارات/عباس فرزامي

الصفحة ٣٦ © البنك الدولي/غينادي راتوشنكو

الصفحة ٣٨ © البنك الدولي/ماريا فلايشمن

الصفحة ٤٠ © البنك الدولي/يوسف هدار

الصفحة ٤٢ © باتريك ج. نيجيل

الصفحة ٤٤ © البنك الدولي/فرحانه أسناب

الصفحة ٤٦ © يونغي مين

الصفحة ٤٨ © باتريك ج. نيجيل

الصفحة ٥٠ © باتريك ج. نيجيل

الصفحة ٥٢ © صور الأمم المتحدة/لويز غروب

الصفحة ٥٤ © هيئة الأمم المتحدة للمرأة/كريستوفر هيرفيغ

الصفحة ٥٦ © برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مراجع الخرائط: الخريطة في الصفحة ٣٦ مأخوذة من منظمة الصحة العالمية.

الخريطة في الصفحة ٤٢ مأخوذة من البنك الدولي.

الخريطة على الصفحة ٥٠ مأخوذة من "تقرير درجات صحة المحيطات العالمية لعام ٢٠١٨"، وهو متاح على الموقع التالي:

<http://ohi-science.org/news/2018-global-scores>

الخرائط في الصفحات ٢٨ و ٣٥ و ٤٠ و ٤١ و ٤٥ مأخوذة من شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة.

بيانات الخرائط مقدمة من قبل قسم المعلومات الجغرافية المكانية في الأمم المتحدة.

تصميم الاستعراض العام والعرض البياني للمعلومات: وحدة التصميم البياني/إدارة التواصل العالمي

تصميم التقرير الإضافي، وتصميم الرسومات، والتنضيد وتحرير النسخة: قسم تحضير النصوص وتصحيح التجارب المطبعية/إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات

المحرر: لويس جنسن

حقوق الطبع والنشر © ٢٠١٩ الأمم المتحدة

جميع الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم

توجه طلبات إعادة نشر المقطعات أو النسخ إلى مركز موافقات حقوق النشر على الموقع التالي: <http://www.copyright.com>

وتوجه جميع الاستفسارات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص، بما في ذلك الحقوق الفرعية، إلى العنوان التالي:

United Nations Publications, 300 East 42nd Street, New York, NY, 10017, United States of America

البريد الإلكتروني: publications@un.org; الموقع الإلكتروني: <https://www.un.org/development/desa/publications/publication>

منشور صادر عن الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

e-ISBN: 978-92-1-047890-8

استجابة لقرار الجمعية العامة ٧٠/١، الذي يطلب إلى الأمين العام إعداد تقارير مرحلية سنوية عن أهداف التنمية المستدامة (الفقرة ٨٣)، أعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية هذا التقرير، وهو يتضمن مساهمات من منظمات دولية وإقليمية، ومن مكاتب منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وصناديقها وبرامجها المدرجة أدناه. كما ساهم في هذا التقرير عدة إحصائيين وطنيين وخبراء من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

الاتحاد البرلماني الدولي
الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة
الاتحاد الدولي للاتصالات
أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ
أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)
تحالف الدول الجزرية الصغيرة
دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام
شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة
شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار
الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة الإحصاء ٢١)
صندوق الأمم المتحدة للسكان
صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية
صندوق النقد الدولي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية لأوروبا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا
لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية
مجموعة البنك الدولي
مركز التجارة الدولية
مصرف التنمية الآسيوي
مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
مكتب الأمم المتحدة المعني بالحدّ من مخاطر الكوارث
شبكة الأمم المتحدة للمحيطات
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
مكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، إدارة عمليات السلام
مكتب دعم بناء السلام، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام
مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال
مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب
مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة الأمم المتحدة للطفولة
منظمة التجارة العالمية
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
منظمة السياحة العالمية
منظمة الصحة العالمية
منظمة الطاقة المستدامة للجميع
منظمة الطيران المدني الدولي
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
منظمة العمل الدولية
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
هيئة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
الوكالة الدولية للطاقة
الوكالة الدولية للطاقة المتجددة

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني لأهداف التنمية المستدامة في شعبة الإحصاءات التابعة للأمم المتحدة <http://unstats.un.org/sdgs>.

”ستكون السنوات القادمة فترة بالغة الأهمية
لإنقاذ هذا الكوكب وتحقيق التنمية البشرية
المستدامة والشاملة للجميع.“

— أنطونيو غوتيريش
الأمين العام للأمم المتحدة